

٢١٢٩

فه م

فتح القريب الحبيب في شرح الشافى التقريب ، المصنف ،
محمد بن قاسم - ٥٩١٨ هـ بخط أسعاعيل بن عمر
القيالى سنة ١١٢١ هـ .

٥٨٧٦

١٢٥٠ ق ١٤٠٠ م ١٥٢١ م
نسخة حسنة ، ناقصة من الأول ٤٠ ورقة ، ختمها
نسخ مصنف . تابع .

الاملام ٢٢٨٠٧ بروكلمان الذيل ٦٧٧:١
١- المذهب الشافى ، فقه المذاهب الاسلامية
المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح
مأينة الاختصار

٧١٨ / ٤

١٤١٦ / ٧١١٩





كففاً

في غير معصية وهو شاملٌ للواجب كضوء الدين
والحج والمندوب كصلة الرحم وللباح كسفر تجارة
أما سفر المعصية كالسفر لقطع الطريق فلا يُسرَّ خص
فيه بقصر ولا جمع **والثاني أن يكون مآفته**
أي السفر **ستة عشر فرسخاً** تحديداً في الأصح ولا
نحسب ملة الرجوع منها والفرسخ ثلاثة أميال
وحينئذٍ فمجموع الفرائض ثمانية وأربعون ميلاً
والميل أربعة آلاف خطوة والخطوة ثلاثة
أقدام والمراد بالأميال الهاشمية **والثالث أن**
يكون القاصر مودياً للصلاة الرباعية أما الفايته
حصراً فلا تقضى في السفر مقصورة والفايته
في السفر تقضى في السفر فيه مقصورة لا في
الحضر **والرابع أن ينوي القصر** للصلاة مع الأحرار
بها **والخامس أن لا ياتر في جزء من صلاة يعقيم**

٢ وحديث في الستة
فرسخ مائة وأربعة
وشمانون خطوة

٢ ويكون مجموع الأقوال
خمس مئة والذواتين
وخمسين ألف قدام

اي بمن يصلي صلاة تامة ليدخل المسافر المتمتع
ويجوز للمسافر سفر طويلا مباحا ان يجمع
بين صلاتي الظهر والعصر تقدما وتأخرا
وهو معنى قوله **في وقتيهما شاء وان**
يجمع بين صلاتي المغرب والعشاء **تقدما**
وتأخيرا وهو معنى قوله **في وقتيهما**
شاء ويشترط طمطمع التقديم ثلاثة الاول
ان يبدأ بالظهر قبل العصر والمغرب قبل
العشاء فلو عكس كان بدا بالعصر قبل الظهر
لم يصح وبعيدها بعددها ان اراد الجمع وا
لثاني نية الجمع اول الصلاة الاولى بان تقين
نية الجمع بتحررها فلا يكفي تقديمها على الحرم
ولا تأخيرها عن السلام من الاولى ويجوز
اشاؤها على الاظهر والثالث المولات بين

الاولى

الاولى والثانية بان لا يطول الفصل بينهما فان
طال الفصل بينهما عرفا ولو تعذر كنوم وجب
تأخير الصلاة الثانية الى وقتها ولا يضر
مع الموالاة بينهما فصل يسير عرفا واما جمع
التأخير فيجب فيه ان يكون بنية الجمع
وتكون هذه النية في وقت الاولى ويجوز
تأخيرها الى ان يبقى من وقت الاولى زمن
لو ابتدأت الاولى فيه كانت اداء ولا يجب
في جمع التأخير ترتيب ولا مولاة ولا نية
جمع على الصحيح في الثانية **ويجوز للحاضر اي**
المقيم في وقت المطر ان يجمع بينهما اي الظهر
والعصر والمغرب والعشاء لاني وقت الثانية
بل في وقت الاولى منهما ان بل المطر اعدا الثوب
واسفل النعل ووجدة الشروط السابقة في

سواء في ذلك المدين والمدن والقرا التي تحت وطنا
وعبر المصنف عن ذلك بقوله ان تكون البلد
مصر كانت او قرية والثاني ان يكون العدد
في جماعة الجمعة اربعين رجلا من اهل الجمعة
وهم المكلفون الذكور الامرار المستوطنون
بحيث لا يظعنون عما استوطنوه بشتاء ولا
صيفا الا الحاجة والثالث الوقت وهو وقت
الظهر فيشترط ان تقع الجمعة كلها في الوقت
فلو ضاق وقت الظهر عنها بان لم يبق منه
ما يسع الذي لا بد منه فيها من خطبة او غيرها
صليت ظهرا فان خرج الوقت او عطلت الشرط
اي جمع وقت الظهر يقينا وهم فيها صليت
ظهرا بنا على ما فعل منها وفاتت الجمعة سواء
ادركوها منها ركعة ام لا ولو شكوا في خروج وقتها

جمع التقديم ويشترط ايضا وجود المطر في اول
الصلاتين ولا يكفي وجوده في اثنائها والوجوب
منهما ويشترط ايضا وجوده عند السلام من
الاولي سواء استمر المطر بعد ذلك ام لا وتختص
رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد او
غيره من موضع الجماعة بعيدا عرفا ويتأدى القل
هب للمسجد او غيره من موضع الجماعة بالمطر
في طريقه **فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة**
اشياء الاسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط
ايضا لغير الجمعة من الصلاة والحرية والذكورية
والصحّة والاستيطان فلا تجب الجمعة على كاف
وصبي ومجنون وعبد وانثى وخنثى ومريض
ونحوه ومسافر وشرائط صحة فعلها ثلاثة
الاول دار الاقامة التي يستوطنها العدد المجمعون
سواء

جمع التقديم ويشترط ايضا وجود المطر في اول
الصلاتين ولا يكفي وجوده في اثنائها والوجوب
منهما ويشترط ايضا وجوده عند السلام من
الاولي سواء استمر المطر بعد ذلك ام لا وتختص
رخصة الجمع بالمطر بالمصلي في جماعة بمسجد او
غيره من موضع الجماعة بعيدا عرفا ويتأدى القل
هب للمسجد او غيره من موضع الجماعة بالمطر
في طريقه **فصل وشرائط وجوب الجمعة سبعة**
اشياء الاسلام والبلوغ والعقل وهذه شروط
ايضا لغير الجمعة من الصلاة والحرية والذكورية
والصحّة والاستيطان فلا تجب الجمعة على كاف
وصبي ومجنون وعبد وانثى وخنثى ومريض
ونحوه ومسافر وشرائط صحة فعلها ثلاثة
الاول دار الاقامة التي يستوطنها العدد المجمعون
سواء

وَهُمْ فِيهَا أَتَمُّهَا جُمُعَةً عَلَى الصَّحِيحِ وَيُجَدُّ فِي
بَعْضِ الشَّيْخِ بَعْدَ قَوْلِهِ الْوَقْتُ زِيَادَةٌ وَهِيَ
أَوْ عَدِمَتِ الشُّرُوطُ **وَفَرَأَيْضُهَا** وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّ
عَنْهَا بِالْشُّرُوطِ **ثَلَاثَةً** أَحَدُهَا وَثَانِيهَا **خُطْبَتَانِ**
يَقُومُ الْخُطِيبُ فِيهَا وَجَلَسَ بَيْنَهُمَا قَالَ الْمُتَوَلَّى
بِقَدْرِ الظَّاهِرِ نِيَّةً بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ وَلَوْ عَجَزَ عَنْ
الْقِيَامِ وَخُطِبَ قَاعِدًا أَوْ مَضْطَجِعًا صَاحِبًا
الْإِقْدَارُ يَدٌ وَلَوْ مَعَ جَهْلِ حَالِهِ وَحُبِّ خُطْبِ
قَاعِدًا فَفَصَّلَ بَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ بِسُكُونِهِ بِأَضْطِجَاعٍ
وَأَرَادَ أَنَّ الْخُطْبَتَيْنِ خَمْسَةٌ حَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى ثُمَّ الصَّلَاةُ
عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَفْظُهَا **مُتَعَقِّبَتَانِ**
ثُمَّ الْوَصِيَّةُ بِالْمَقْوَمِ وَلَا يَتَعَقَّبُ لَفْظُهَا
عَلَى الصَّحِيحِ وَقِرَاءَةُ آيَةٍ فِي أَحَدِهَا وَالِدَعَاءُ لِلَّهِ
مِنْهَا وَالْمَوْثِقَاتُ فِي الْخُطْبَةِ الثَّانِيَةِ وَيَشْتَرُطُ

أَنْ

بَيْنَهُمَا

٤٥
أَنْ يُسَمَّعَ الْخُطِيبُ أَرْكَانَ الْخُطْبَةِ أَرْبَعِينَ تَتَعَقَّدُ
بِهِمْ الْجُمُعَةُ وَيَشْتَرُطُ الْمَوَالَاةُ بَيْنَ كَلِمَاتِ الْخُطْبَةِ
وَبَيْنَ الْخُطْبَتَيْنِ فَلَوْ فَرَّقَ بَيْنَ كَلِمَاتِهَا وَلَوْ بَعْدَ
بَطْلَتِ وَيَشْتَرُطُ فِيهِمَا سِتْرُ الْعَوْرَةِ وَطَهَارَةُ
الْحَدِيثِ وَالْحَبَثِ فِي ثَوْبٍ وَبَدَنِ وَمَكَانٍ
الثَّلَاثُ مِنْ فَرَائِضِ الْجُمُعَةِ **أَنْ تُصَلِّيَ بِهَمْ** أَوْ لَهُ
رَكْعَتَيْنِ فِي جَمَاعَةٍ تَتَعَقَّدُ بِهِمْ الْجُمُعَةُ وَيَشْتَرُطُ
وَقَوْعُ هَذِهِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْخُطْبَتَيْنِ بِخِلَافِ
صَلَاةِ الْعِيدِ فَإِنَّهَا قَبْلَ الْخُطْبَتَيْنِ **وَهِيَ أَمَّا**
وَسَبَقَ مَعْنَى الْهَيْئَةِ **أَرْبَعَةَ خُصَالٍ** أَحَدُهَا
الْغُسْلُ لِمَنْ يَرِيدُ حُضُورَهَا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ
مَقِيمٍ أَوْ سَافِرٍ وَوَقْتُ غُسْلِهَا مِنَ النَّجَسِ الثَّانِي
وَتَقَرُّبُهُ مِنْ ذَهَابِهِ أَفْضَلُ فَإِنْ عَجَزَ عَنْ غُسْلِهَا
تَيَمَّمُ بَنِيَّةَ الْغُسْلِ لَهَا **وَالثَّانِي تَنْظِيفُ الْحَدِّ**

بِأَذَلِّ النَّجَجِ الْكَرِيمَةِ مِنْهُ كُضُنَانٍ فَيَعَاظِمَا يُزِيلُهُ
 مِنْ مَرَّتَيْنِ وَخَوَهُ **وَالثَّالِثُ لَبْسُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ**
 فَإِنَّهَا أَفْضَلُ الثِّيَابِ **وَالرَّابِعُ اخْتِذَاظُ الطُّفَرِ** أَنْ طَالَ
 وَالشَّعْرُ كَذَاكَ فَيَنْتَفِئُ بَطْنُهُ وَيَقْصُرُ شَارِبُهُ وَخَلْقُ
 عَانَتِهِ **وَالطَّيْبُ** بِأَحْسَنِ مَا وَجَدَ مِنْهُ **وَيَسْتَحَبُّ**
الْأَنْصَاتُ وَهُوَ السَّكُوتُ مَعَ الْأَصْغَا فِي قِتِّ الْخُطْبَةِ
 وَيَسْتَتْنِي مِنَ الْأَنْصَاتِ أُمُورٌ مَذْكُورَةٌ فِي الْمَطْبُولَاتِ
 مِنْهَا أَنْذَارُ أَعْمَى أَنْ يَقَعَ فِي بَيْتٍ أَوْ مِنْ دَبِّ الْبَيْتِ عَقْرِي
 أَوْ مَرَّ عَلَيْهِ عَقْرِي مَثَلًا وَمَنْ دَخَلَ الْمَسْجِدَ مَثَلًا **وَالْأَمَامُ**
مَنْ يُخْطَبُ عَلَى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ يَجْلِسُ
 وَتُعْبَرُ الْمُصَنِّفُ يَدْخُلُ يَفْهَمُ أَنَّ الْحَاضِرَ لَا تُشِيرُ صَلَاةُ
 رَكْعَتَيْنِ سِوَا صَلَاةِ سَنَةِ الْجُمُعَةِ أَمْ لَا وَلَا يَظْهَرُ مِنْ
 هَذَا الْمَفْهُومِ أَنَّ فَعْلَهَا حَرَامٌ أَوْ مَكْرُوهٌ لَكِنَّ النَّوَوِيَّ
 فِي شَرْحِ الْمَهْذَبِ صَرَّحَ بِالْحَرَمَةِ وَنَقَلَ الْأَجْمَاعَ عَلَيْهَا عَنْ
 الْمَاورِدِيِّ

الْمَاورِدِيِّ **فَصَلِّ وَصَلَاةُ الْعِيدِ** أَيِ الْفَطْرِ
 وَالْأَضْحَى **سُنَّةٌ** وَتُشْرَعُ فِي جَمَاعَةٍ وَطَنْفَرْدٍ وَ
 مُسَافِرٍ وَعَبْدٍ وَحُرٍّ وَخَنِيٍّ وَأَمْرًا لَا جَمِيلَةً وَذَاتِ
 هَيْئَةٍ أَمَّا الْعُجُوزُ فَتَحْضُرُ الْعِيدَ مَا بَيْنَ طُلُوعِ
 الشَّمْسِ وَزَوَالِهَا **وَهِيَ** أَيِ صَلَاةُ الْعِيدِ **كَهَاتَانِ**
 يَحْرُمُ بِهِمَا بَنِيَّةُ عِيدِ الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى وَيَأْتِي بَعْدَ عَا
 الْإِفْتِتَاحِ **يَكْتَرِي فِي الرُّكْعَةِ الْأُولَى سَبْعًا سَوِيًّا**
تَكْبِيرَةً الْأَحْرَامِ ثُمَّ يَتَعَوَّذُ وَيَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ ثُمَّ
 يَقْرَأُ بَعْدَهَا سُورَةَ قُجْرًا أَوْ يَكْتَرِي فِي الرُّكْعَةِ
الثَّانِيَةِ خَمْسًا سَوِيًّا تَكْبِيرَةً الْقِيَامِ ثُمَّ يَتَعَوَّذُ
 ثُمَّ يَقْرَأُ الْفَاتِحَةَ وَسُورَةً اقْتَرَبَتْ جَهْرًا **وَيَنْطَبُ**
 نَدْبًا **بَعْدَهَا** أَيِ بَعْدَ الرُّكْعَتَيْنِ **خُطْبَتَيْنِ**
يَكْتَرِي فِي ابْتِدَائِ الْأُولَى **تِسْعًا وَلَا** يَكْتَرِي فِي
 ابْتِدَائِ الثَّانِيَةِ **تِسْعًا وَلَا** وَلَوْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا

سبعة ركعات

في صلاة العيد
 في كل ركعة
 تسعة تكبيرات

بتحميد وتهليل وثناء كان حسنا والتكبير على
 قسامين مرسل وهو ما لا يتعبد بعقب الصلاة
 ومقيد وهو ما يكون عقبها وبد المصنف
 بالاول فقال **ويكبر** ندبا كل من ذكر وانثى
 وحاضر ومسا في المنازل والطرق والمسا
 جد والاشواق **من غر وب الشمس من ليلة**
العيد اي عيد الفطر ويسمى هذا التكبير **الي ان**
يدخل الامام في الصلاة ولا يسن التكبير **ليلة**
 عيد الفطر عقب الصلوات لكن النووي في الا
 ذكار اختار انه سنة ثم شرع في التكبير للمقيد
 فقال **ويكبر في الاضحية** خلف الصلوات **المفروضة**
 مؤداة وفائتة وكذا غاف راتبة وناقلة مطلقة
 وصلاة حاضرة **من صبح يوم صوفة الى العشاء**
ايام التشريق وصيغة التكبير **الله اكبر**

العيد
 ليلة

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
 اكبر الله اكبر والله الحمد لله اكبر كبيرا وا
 الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة واصيلا لا
 اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده
 واعز حنبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا
 الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو
 كره الكافرون ويصلي على النبي صلى الله عليه
 وسلم الصلاة المعرفة فيه **فصل في صلاة**
الكسوف للشمس وصلاة الخسوف للقمركل منهما
سنة مؤكدة فان فاتت هذه الصلاة لم تقضي
 اي لم يشرع قضاؤها **ويصلي كسوف الشمس**
وخسوف القمر ركعتين يحرم فيه صلاة الكسوف
 ثم بعد الافتتاح والتعوذ يقرأ الفاتحة ويركع
 ثم يرفع راسه من الركوع ثم يعتدل ثم يقرأ

قوله يوم صوفة الى العشاء
 وجوده لا قبله ويجب تعيين الصلاة
 يكونها الشمس ويكونها القمر وكذا
 ركوع واحد فان اطلق فحين ينهض
 واذا شرع في واحدة تعينت فليجوز

الفاحة ثانيا ثم يسجد لله ركع ثانيا
اخف من الذي قبله ثم يعتدل ثانيا ثم يسجد
السجدتين بطمانينة في الكل ثم يصلي ركعة ثانية
بقيامين وقرأتين وركوعين واعتدالي
وسجودين وهذا معنى قوله **في كل ركعة**
منها قيامان يطيل القراءة فيهما كما ينبغي
وفي كل ركعة منها ركوعان يطيل السجدة فيهما
دون السجود فلا يطيله وهذا احد وجهين
لكن الصحيح انه يطيله نحو الركوع الذي
قبله **ويخطب** الامام **بعدها** اي بعد صلاة
الكسوف والخسوف **خطبتين** كخطبتي الجمعة
في الاركان والشروط ويحذف الناس في الخطبتين
على التوبة من الذنوب وعلى فعل الخير من
صدقة وعق ونحو ذلك **ويسر بالقراءة كسوف**
الشمس

الشمس وتجهز بالقراءة في خسوف القمر
وتفوت صلاة كسوف الشمس بالانحلال للمكسفين
وبغروبها كاسفة وتفوت صلوات خسوف
القمر بالانحلال وبطلوع الشمس لا بطلوع الحجر
ولا بغروب يد خاسفا فلا تفوت الصلاة **فصل**
في احكام صلاة الاستسقاء اي
طلب السقيا من الله **وصلاة استسقاء سنة**
لمقيم ومسا فر عند الحاجة متى انقطع غيث
او عي ما او غيرها ونحو ذلك وتعاد صلاة
الاستسقاء ثانيا واكثر من ذلك ان لم يسقوا
حتى يسقاهم الله **في امرهم** ندبا **الامام** ونحوه
بالتوبة ويلزمهم امتثال امره كما افتى بالنوذة
والتوبة من الذنوب واجبة امر بها الامام
اولا **والصدقة والخروج من المظالم** للعباد

ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة ايام قبل
سيعاد الخروج فيكون به اربعة ثم يخرج بهم
في اليوم الرابع صتياما غير متطيبين ولا متز
ينين بل يخرجون في ثياب بداه بموحدة مكسوة
وذا الحجة ساكنه ما يلبس من ثياب المهنة
وقت العمل واستكانة اي خشوع وتذوع
اي خضوع وذلة وتخرجون معهم الصبيان
والشيوخ والعجائز والبهايم ويصلي بهم
الامام او نائبه ركعتين كصلاة العيدين
في كيفيتهما من الاستفتاح والتعوذ والتكبير
سبعاً في الركعة الاولى وخمساً في الركعة الثانية
يرفع يديه ثم يخطب ندبا خطبتين خطبتي
العيدين في الازكان وغيرها لكن يستغفر الله
في الخطبتين بدل التكبير ولهما خطبتي العيدين
فتفتح

وفي الثانية سبعاً صح
فتفتح الخطبة الاولى بالا استغفار وتسبعا ولاه
وصفة الاستغفار استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو الحي القيوم ويكثر في اثناء الخطبة من قوله
تعالى استغفروا ربكم الا يه وتكون الخطبتان بعد ها
اي الركعتين وتحويل الخطبتين زاه فيجعل
يمينه يساره واعلاه اسفله وتحويل الناس
ارديتهم مثل تحويل الخطيب ويكثر من الدعاء
سراً وجهراً فيحث اسر الخطيب اسر القوم
بالدعاء وحيث جهربه آمنوعلى دعائه ويكثر
الخطيب من الاستغفار ويقول قوله تعالى
استغفروا ربكم انه كان غفارا الاية وفي بعض
نسخ المتن زيادة وهي ويدعوا بدعاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم اللهم اجعلها سقياً رحمة ولا تجعلها
سقياً عذاب ولا حق ولا بلاء ولا هدم ولا

غرق اللهم على الظراب ومنابت الشجر وبصوت
الاودية اللهم حوالينا ولا علينا اللهم استقنا
غشا مغشا هنيئا مريئا سحبا عاما عذقا
طبقا مجللا دايما الى يوم الدين اللهم استقنا
الفيت ولا تجعلنا من القانطين اللهم انت
بالعباد والبلاد من الجهد والجوع والفتنة
مالا يشكي الا اليك اللهم انبت لنا الزرع وا
در لنا الضرع وانزل علينا من بركات السماء
وانبت لنا من بركات الارض واكشف عنا من
البلاد ما لا يكشفه غيرك اللهم انا نستغفر
انك كنت غفارا فارسل السماء علينا مدرارا و
يغسل في الوادي اذا سال ويسج للوعده واليق
انتهت الزيادة وهي لطولها لا تناسب حال
المتن من الاختصار والاداعلم **فصل** في كفاية

صلاة

صلاة الخوف وانما افردتها المصنف عن غيرها
من الصلوات بترجمة لانه يحمل في اقامة الفرض
في الخوف ملا يحل في غيره **وصلاة الخوف** انواع
كثيرة تبلغ ستة اضراب كما في صحيح مسلم اقتصر
المصنف منها على **ثلاثة اضراب احدها**
ان يكون العدو في غير جهة القبلة وفيهم
ثلاثة وفي الملبس كثيرة بحيث تقاوم كل فرقة
منهم العدو فيفرقهم **الامام فرقة** فرقة
تقف في وجه العدو وخوسه **فرقة تقف**
خلفه أي الامام فيصل بالفرقة خلفه ركعة
ثم بعد قيامه للركعة الثانية تتم لنفسه بقية
الصلاة **وتنقض** بعد فراغ صلاتها **وجه العدو** و
وتحرسهم **وباق الطائفة الاخرى** التي كانت حا
رسه في الركعة الاولى فيصل الامام بها ركعة

بحتم في الموضع

فاذا جلس للشهادة تفارقه **وتتم لنفسها ثم ينظر**
الامام **ويسلم بها** وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بذات الرقاع سميت بذلك لانهم رقعوا فيها
راياتهم وقيل غير ذلك **والثاني ان يكون العدو**
كافرا في وجه القبلة في مكان لا يستترهم عن ابصار
المسلمين شيئا وفي المسلمين كثرة تحمل تفرقهم
فيصفهم الامام **صفيين** مثلا **ويحرم بهم جميعا**
فاذا سجد الامام في الركعة الاولى **سجد**
احد الصفيين سجدتين **وقف الصف الاخر**
سجدة **فاذا رفع** الامام راسه **سجدوا**
بالحقوة وتشهد الامام بالصفيين وسلم
بهم وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعسفان وهي قريبة في طريق الحاج المصري
بينها وبين مكة مرحلتان سميت بذلك لعسف
السيول

الذي ودقته دون الحربي والمرتد واما
المحرم اذا كفن فلا يستتر راسه ولا وجه المحرمة
واما الشهيد فلا يصلي عليه كما ذكره المصنف
في قوله **لا يعسلان ولا يعلى عليهما** احدهما **الشهيد**
ومعركة القتال لمشركين مات في قتال الكفار
بسببه سوا قتله كافر مطلقا او مسلم خطا
او عاد سلاحه عليه او سقط عن دابته ونحو ذلك
فان مات بعد انقضاء القتال جرحا فيه يقطع
بموته فغير شهيد في الاظهر وكذا الوما في
قتال البغاة او مات في قتال الكفار لا بسبب
القتال **والثاني السقوط الذي لم يستهل الذي**
لم يرفع صوته صارخا فان استهل صارخا وبكى
فحمله كالكبير والسقوط بتثليث السنين
الولد النازل قبل تمام اشهر السنة ماخوذ من

منها

اي مح

السقوط **ويغسل الميت** وترا ثلاثا او خمسا او
 اكثر من ذلك **ويكون في اول غسله صدر** اي
 بين ان يستعين العاقل في الغسلة الاولى من
 غسلة الميت **بصدر او خطمي ويكون في اخره اي في**
اخر غسل الميت غير المحرم شي قليل من كاقور
 بحيث لا يغير الماء واعلم ان اقل غسل الميت
 تميم بدنه باطاء مرة واحدة واما اكمله فمذكور
 في الطبسوطات **ويكفن** ذكر كان او لا بالفاكان
 او لا في **ثلاثة اثواب بيض** وتكون كلها الفايف
 متساوية طولا وعرضا تاخذ كل واحدة منها
 جميع البدن **ليس فيها قبض ولا عمامة** وان
 الذكر في خمسة فراهي الثلاثة المذكورة وقبض
 وعمامة والمرأة في خمسة فراهي ازار وخمار وقبض
 ولفاقتان واقل الكفن ثوب واحد **يستور**

عورة

عورة الميت على الاصح كما في الروضة وشرح المذهب
 ويختلف قدره لذكورة الميت وانوثته ويكون
 الكفن من جنس ما يلبسه الشخص في حياته
ويكبر عليه اي الميت اذا صلى اربع تكبيرات
 بتلبية الاحرام ولو كبر خمس لم تبطل لكن لو
 جنس امامه لم يتابعه بل يسلم او ينظره ليسلم
 معه **يقرا المصلي الفاتحة بعد التكبيرة الاولى**
 ويجوز قراتها بعد غير الاولى **ويصلي على**
النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية
 واقل الصلاة عليه اللهم صلى على محمد **وبدعوا**
للميت بعد الثالثة واقل الدعاء للميت اللهم
 اغفر له واكمله مذكور في قول المصنف في
 بعض نسخ المتن وهو اللهم هذا عبدك وابن
 عبد نيك خرج من روح الدنيا وسقطها

والتكبيرات يقيم عليها هذا الدعاء اي قبله وهو هذا
 اللهم اغفر له وارض عنه وصلى على محمد وآله
 وعلمنا ان الدعاء من جنس ما يلبسه الميت
 على الاسلام من ثوب او اداة او غيره
 فتكون على الايمان او اداة او غيره
 والتكبيرات يقيم عليها هذا الدعاء اي قبله وهو هذا

وَصَحْبُوبِهِ وَأَحِبَّاءُ وَهُ فِيهَا إِلَى ظِلَّةِ الْقَبْرِ
وَمَا هُوَ لَاقِيَهُ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
أَنْتَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ
وَرَسُولُكَ وَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ أَلَلَّهُمْ إِيَّاهُ نَزَلَ
بِكَ وَأَنْتَ خَيْرُ مَنْزُولٍ بِهِ وَاصْبِحْ فَقِيرًا
إِلَى رَحْمَتِكَ وَأَنْتَ غَنِيٌّ عَنْ عَذَابِهِ وَقَدْ
جِئْنَاكَ رَغْبِينَ إِلَيْكَ شَفَعَاءَ لَهُ أَلَلَّهُمْ أَنْ
كَانَ مُحْسِنًا فَرَدَّ فِي إِحْسَانِهِ وَإِنْ كَانَتْ سَيِّئًا
فَجَاءَ وَزَعْنَهُ وَلَقِيَ بِرَحْمَتِكَ أَلَلَّهُمْ رِضَاكَ
وَقَدْ فَشِنَةُ الْقَبْرِ وَعَذَابُهُ وَأَفْضَحَ لَهُ فِي
قَبْرِهِ وَجَافَ الْأَرْضَ عَنْ جَنَّتِهِ وَلَقِيَ
بِرَحْمَتِكَ الْأَمْنُ مِنْ عَذَابِكَ حَتَّى تَبْعَثَهُ
أَمِنَّا إِلَى جَنَّتِكَ بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ وَيَقَا
لِ فِي الرَّابِعَةِ اللَّهُمَّ لَا تُخَيِّرْنَا آخِرَةً وَلَا تَقْتُلْنَا بَعْدَهُ

واعفر

وتنزل في الطلح اللهم اجعل قبري
لا ينجس ولا يفسد ولا يخلو من
الجن والشر ولا يضرني ولا يضر
أوليائي ولا يضر من أحب إلي مني
والله اعلم بالصواب

وَاعْفِرْ لَنَا وَلَهُ وَيَسْلَمْ الْمَصْلَى بَعْدَ التَّكْبِيرَةِ
الرَّابِعَةُ وَالسَّلَامُ هُنَا كَالسَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ
غَيْرِ الْجَنَازَةِ فِي كَيْفِيَّتِهِ وَتَعَدُّهُ لَكِنْ
يَسْتَحِبُّ هُنَا زِيَادَةُ وَرَحْمَةِ اللَّهِ وَبَرَكَاتِهِ **وَيَدْفَنُ**
الْمَيِّتَ فِي **الْمَحْدِ مُسْتَقْبِلَ الْقَبِيلَةِ** وَالْمَحْدُ بَيْتُ اللَّامِ
وَضَمُّهَا وَسُكُونُ الْحَاءِ مَا يَحْفَرُ فِي أَسْفَلِ جَانِبِ الْقَبْرِ
مِنَ الْقَبِيلَةِ قَدْ رَمَى سِجِّ الْمَيِّتِ وَيَسْتَرُهُ وَالِدْفَنُ
فِي الْمَحْدِ أَفْضَلُ مِنَ الدَّفْنِ فِي الشَّقِّ إِنْ صَلَبِيَّةُ
الْأَرْضِ وَالشَّقُّ إِنْ يَحْفَرُ وَسَطُ الْقَبْرِ كَالنَّهْرِ
وَيُنْبِئُ جَانِبَاهُ وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ بَيْنَهُمَا وَيُسَقَفُ عَلَيْهِ
بِلَبْنٍ وَخُحُوهِ وَيُوضَعُ الْمَيِّتُ عِنْدَ مَوْجِزِ الْقَبْرِ
بَعْضُ النَّاسِ بَعْدَ مُسْتَقْبِلِ الْقَبِيلَةِ زِيَادَةُ وَحْدِي
يَسْلَمُ مِنْ قَبْلِ **رَأْسِهِ** أَيْ سَلَابِ بِرَفَقٍ لَا يَعْصَنُ
وَيَقُولُ **الَّذِي يَلْحَدُهُ بِسْمِ اللَّهِ وَعَلَيْهِ سَلَامٌ** **وَاللَّهُ**

صلوات الله عليه وسلم ويجمع في القبر بعد ان
 يقع قامة وسطية ويكون الاضطجاع مستقيل
 القبلة فلو دفن مستدبر القبلة او مستلقيا
 نبش ووجهه للقبلة ما لم يتغير ويسطح
 القبر ولا يسنم ولا يبنى عليه اي يكره البناء ولا
 تجصص اي يكره تجصيصه بالحصى وهو النور السماة
 بالجير ولا باس بالبكا على الميت اي يجوز البكا
 عليه قبل الموت وبعده وتركه اولى ويكون البكا
 من غير نوح اي رفع الصوت بالندب ولا شق
 ثوب وفي بعض النسخ جيب بدل ثوب والجيب
 طرق القميص ويعزاه لانه اي اميت صغيرهم
 وكبيرهم وذكرهم وانثاهم الا السابفة فلا يغربها
 الا حرمها والتغزية سنة قبل الدفن وبعده
 الى ثلاثة ايام من بعد دفنه اي ان كان
 المفري

المعزى والمعزى حاضرين فان كان احدهما
 غائبا امتدت التغزية الى حضوره والتغزية
 لغة التولية لمن اصيب بمن يعز عليه وشرعا
 الام بالصبر والحث عليه بوعده الاجر والدعا
 للميت والمصاب بجبر المصيبة ولا يدفن اثنان
 في قبر واحد **الحاجية** كضيق الارض وكثرة
 الموتى **كتاب الزكاة** وهي لغة
 النما وترعا اسم مال مخصوص يؤخذ من مال
 مخصوص بخارجة مخصوص يصرف لطايفه مخصوص
جب الزكاة في عشرة اشياء وهي الماشي ولو عبر
 بالنعم كان اولى لانها اخصى من الماشي والكلام
 هنا في الاخص والاشمان واريد بها الذهب والفضة
 والزرورع واريد بها الاقوات والثمار وعرض
 التجارة وسائر كل من الخصة مفصلا فاما الماشي

بالمفردة صح

وفي الماشي جمع ماشية سميت
 بذلك لشيء واحد هي ركة وانما
 بالنعم منها لكثرة نعم الله تعالى عليها
 في المأكول وغيرها اولى بما وى

وفي الماشي جمع ماشية سميت
 بذلك لشيء واحد هي ركة وانما
 بالنعم منها لكثرة نعم الله تعالى عليها
 في المأكول وغيرها اولى بما وى

فتجب الزكاة في ثلاثة اقسام منها **الابل**
والبحر والغنم فلا تجب **السلعة** في الخيل وال
والرقيق والمتولد مثلاً من غنم وطبائش **يرابط**
وجوبها ستة خصال الاسلام فلا زكاة على
عليها كافر اصلي واما المرتد فالصحيح ان ماله
فيقتبر اكثر مما عده وكذا رقيقه **موقوف** فان عاد للاسلام وجبت عليه والآفلا
فيما ابل ويقر او غنم ثمة المقتنى **والحرية** فلا زكات على رقيق اما المبعوض فتجب
واما بالنسبة للمسلم فيقتبر **عليه الزكاة** فيما ملكه ببعضه **الحرة** و**ملك التام**
او اكثر منها كالمتولد من صان **او مخرج** عن التبعين اي فاملك الضعيف لان زكاة عليه كالمستوى قبل
واحدة لها شتان اخرى **قبضه** لا تجب فيه الزكاة كما يقتضيه كلام المصنف
تبعاً للمقول القديم لكن الجديد الوجوب **وا**
لنصاب والحول فلو نقص كل منهما فلا زكاة **وا**
لصوم وهو الرعي في كلاء مباح فان علف **الماشية**
الماشية معظم الحول فلا زكاة فيها وان علف نصفه
فاقل

قوله والمتولد
مثلاً اشار به الى ان المتولد
بين زكوي وغيره لا تجب
فيه الزكاة اعتباراً بالوفاة
ومثله المتولد بين زكويين
فيقتبر اكثر مما عده وكذا رقيقه
فيما ابل ويقر او غنم ثمة المقتنى
واما بالنسبة للمسلم فيقتبر
او اكثر منها كالمتولد من صان
او مخرج عن التبعين اي فاملك الضعيف
واحدة لها شتان اخرى

فاقل قدره تعيش بدونه بلا ضرر بين وجبت
زكاتها والافلا **واما الاثمان** فثمان الذهب
والفضة مضمون **او لا** وسياق نصابها **وشرابط**
وجوب الزكاة فيها اي الاثمان **خمس** اشياء
بعض النسخ خمس خصال **الاسلام والحرية والملك**
التام والنصاب والحول وسياق بيان ذلك
واما الزورج واراد المصنف بها الحقتات من
حنطه وشعير وعدس وازر وكذا ما
يقنيات اختياراً كذرة وحمص **فتجب الزكاة فيها**
ثلاثة شرائط ان يكون مما يزرعه **الادوية**
فاذا ثبت بنفسه حمل ما رآه هو في فلا زكاة فيه
وان يكون قولاً مدحراً وسبق قريبا بيان للمقتل
وخرج بالقوت ما لا يقنيات من الايزار نحو الكمون
وان يكون نصاباً وهو خمسة وسق لا تسق عليها

قوله والافلا
مثلاً اشار به الى ان المتولد
بين زكوي وغيره لا تجب
فيه الزكاة اعتباراً بالوفاة
ومثله المتولد بين زكويين
فيقتبر اكثر مما عده وكذا رقيقه
فيما ابل ويقر او غنم ثمة المقتنى
واما بالنسبة للمسلم فيقتبر
او اكثر منها كالمتولد من صان
او مخرج عن التبعين اي فاملك الضعيف
واحدة لها شتان اخرى

بعض المنسحق وان يكون خمسة اوسق باستقاط نصيب
 واما الثمار فحجب الزكاة في سبعين منها ثمرة
 الخجل وثمر الكرم والمراد بهذين الممرتين
 التمر والزبيب وشرايط وجوب الزكاة فيها
 اى الثمار اربعة اشياء الاسلام والحكومة و
 ملك القام والنصاب فحتى انتفى شرط من ذلك
 فلا وجوب واما عروض التجارة فحجب الزكاة
 فيها بالشرايط المذكورة سابقا في الاثمان
 والتجارة هي التقلب في المال لغرض الربح
فصل اول نصاب الابل خمس فيها
 شاة اى جذعة ضان لها سنة ودخلت في
 الثانية او ثنية معز لها سنتان ودخلت
 في الثالثة وقوله في عشر شاتان اى امرؤ
 هذا في خمسة عشر ثلاث شيات وفي عشرين
 اربع

اربع شيات وخمس وعشرين بنت مخاض
 من الابل وفي سنة وثلاثين بنت لبون وفي
 سنة واربعين حقة وفي احدى وستين
 جذعة وفي سنة وسبعين بنت لبون وفي احدى
 وتسعين مقتان وفي مائة واحدى وعشرين
 ثلاث بنات لبون ~~في الاخر~~ ظاهرا
 غنى عن الشرح وبنت المخاض لها سنة ودخلت
 في الثانية وبنت اللبون لها سنتان ودخلت
 في الثالثة والحقة لها ثلاث سنين ودخلت
 في الرابعة والجذعة لها اربع سنين ودخلت
 في الخامسة وقوله **ثم في كل** اى ثم بعد زيادة
 تسع مائة واحدى وعشرين وزيادة عشر
 بعد زيادة التسع وجملة ذلك مائة واربعون
 وبه يستقيم الحساب على ان في كل اربعين بنت لبون

قاعدة في الزكاة
 في الثمار

وفي كل خمس سنة وفي مائة واربعين حقان
وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلاث حقاق
وهكذا **فصل** **اول** نصاب البر في كل سنة
ومنها وفي بعض النسخ وفي اي النصاب تبين ابن
سنة ودخل في الثانية سمي بذلك لتبعه امه
في المربي ولما خرج تبعية اجرات بطريق الاول
ويجب في **الاربعين** سنة لها سنان ودخلت
في الثالثة سميت بذلك لتكامل سنانها ولو
اخرج عن اربعين تبعين اجزا على الصحيح **وهذا**
ايضا في مائة وعشرين ثلاث سنوات
او اربعة اتبعة **فصل** **اول** نصاب
الغنم اربعون وفيها شاة جذعة من الضان
واشاة من المعز وسبق بيان الجذعة والتميد
وقوله وفي مائة واحدى وعشرين شاتان

وفي ما يتبين وواحدة ثلاث شاة وفجاء
 مائة أربع شيات ثم في كل مائة شاة الى اخر
 طاهر غني عن الشرح **فصل** والخليفة ان كان
 بكسر الكاف **وكان** الشخص الواحد والخليفة قد
 تفيد الشريكتين تخفيفا بان يملك اثنتين شاة با
 لتسوية بينهما فيلزمها شاة وقد تفيد الشريكتين
 وقد تفيد الشريكتين تثقيلا بان يملك اربعين
 شاة بالتسوية بينهما وقد تفيد تخفيفا على احدهما
 وتثقيلا على الاخر **وكان** ~~يملك~~ يملك اثنين لاحدهما
 ثلثها والاخر ثلثاها وقد لا تفيد تخفيفا ولا تثقيلا
 كان يملك ما في شاة بالتسوية بينهما وان كان
 زكاة الواحد **يسبح** **شرايط** اذا كان وفي بعض
 النسخ ان كان **الراح** **واحد** وهو ضم الميم ما
 الماشية ليلة **والسرح** **واحد** والمراد بالسرح

۵۱

صَوْمُكَ مَا يَكُونُ مَا تَشَاءُ هَذِهِ خِفَتُهُ مِنْهُ بِأَعْيُنِ كَالْأُولَى أَفْأَنْتَ تَعْلَمُهَا
 بِشَيْءٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِهَا تَجِبُ عَمَّ قَوْلِ الْأَعْدَى وَاحِدًا مِنْهَا بِخَفَتِهَا وَلَا
 تَعْلَمُهَا كَمَا لَوْ كَانَتْ تَعْلَمُهَا مَا تَسَوَّى بِهَا مِنْهُ الْمَسِيرُ عَنِ الْقَوَارِ الْأُولَى

الموضع الذي تسبح البطلماشية والمرعى والرعي واحدا
والفعل واحد اي ان اتحد نوع الماشية فان اختلف
نوعها كضان ومعز فيجوز ان يكون لكل منهما
فعل بطريق ماضية **والشرب** اي الذي شرب منه
الماشية كعين او نهر او غيرهما **واحد** وقوله
والجالب واحد هو واحد الوجهين في هذه المسئلة
ولاصح عدم الاتحاد في الجالب وكذا الجالب بكسر الهم
وهو لا نا الذي يجلب فيه **وموض الجالب** يفتح اللام
واحد وحكي النووي اسكان اللام وهو اسم
للجنس المجارب ويطلق على المصدر وقال بعضهم
وهو المراد هنا **فصل ونصاب الذهب** وفي
بعض النسخ **واول نصاب الذهب عشرون**
مثقالا تحديد ابوزن مئة والمثقال درهم وثلاثة
اسباع درهم وفيه اي نصاب الذهب ربع

عشر

العشر وهو نصف مثقال وفيما زاد على عشرون
مثقالا **جاء به** وان قل الزايد ونصاب الورق
بكسر الراء وهو الفضة مائة درهم وفيه ربع
العشر وهو خمسة دراهم وفيما زاد على المائتين
جاء به وان قل الزايد ولا شيء في الغشوش من
ذهب او فضة حتى يبلغ خالصه نصابا
ولا يجب الزكاة في الحلب للباج اما الحلب المحرم
كسوار وخالف الرجل وتختف تحت الزكاة
فيه **فصل ونصاب الزروع والثمار** وفيه
اوسق الوسق مصدر بمعنى الجمع لان الوسق
يجمع الصيعان **وهي** اي الحصة لهم اوسق الف
وسقهايه **وطل بالعراقي** وفي بعض النسخ بالبقا
دي وفيما زاد **فصل** وطل بغداد على الامح
عند النووي مائة وثمانية وعشرون درهما

الحد على المتاجر **فصل** في ارض الملك ما يجب عليها من النسيئة والمساكن
والشايعة واحمد لا يجب عليها من النسيئة والمساكن
وانما في المنزل ورواب الركوب وبغيت الخدمه وسلاخ الاستعمال
لا يصبى من النسيئة والمساكن
من ارض الملك لا يصبى من النسيئة والمساكن
من ارض الملك لا يصبى من النسيئة والمساكن

واربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وفيها
اي الزروع والثمار **ان سقيت بما السماء**
وهو المطر ونحوه كالثلج **والسبح** وهو الماء
الجاري على الارض سبب سد النهر فيصعد الماء
سجاجة الارض فيقيها **العشر** **وان سقيت بب**
ولاب يضم الدال وفتحها ما يديره الحيوان او
سقيت **بفتح** من نهر او بئر حيوان كيعبر
او بقرة **نصف** **العشر** وفيما سقي بما السماء والدر
لاب مثلاً سو ثلاثة ارباع **العشر** **فصل**
وتقوم عروض التجار عند اخر الحول **ما اشترى**
به سواء كان مال التجارة نصيباً ام لا فان بلغت
قيمة العروض اخر الحول نصيباً زكاهم والا فلا
وخرج بعد بلوغ قيمة مال التجارة نصيباً
في ربيع **العشر** **وما اشترى** من معادن
الذهب

في الحال نخل

الذهب والفضة **مخرجة منه ان يبلغ** نصيباً **في**
العشر **في الحال** ان كان المخرج من اهل وجز
الزكات واطعان جمع معدن بفتح داله و
كسرهما اسم مكان خلق الله فيه ذالك من هوا
او ملك **وما يؤخذ من الزكاه** وهو وفي الحال هلبة
وهي الحالة التي كانت العرب عليها قبل الاسلام
من الجهل بالله ورسوله وشرايع الاسلام **نقيم**
اي الزكاه **لخمس** ويصرف مصرف الزكاة علي
المشهور ومقابلته انه يصرف الي اهل الخمس
المذكورين في آية الفجر **فصل** **وتجب زكات**
الفطر ويقال لها زكاة الفطرة اي الخلقة
بثلاث اشياء **الاسلام** فلا فطرة علي كافر اصل الا
في رقيقته وقريبه المسلمين **ويجوز** **الشمس**
من اخر يوم من شهر رمضان وحينئذ فخرجة

زكاة الفطر عن من مات بعد الغروب **وهو**
 دون من ولد بعده **وجوبه الفصل** وهو
 إيراد الشخص بما يفضل عن قوته وقوت عياله
في ذلك اليوم أي يوم العيد وكذا يكثره أيضا
 ونزكي الشخص من نفسه **وهو من تلزمه**
نفقة من المسلمين فلا يلزم المسلم فطرة وقريبه
 وزوجه الكفار وأن وجبت نفقتهم وإذا وجبت
 الفطرة على شخص فيخرج **صاعا من قوة ياديه**
 إن كان بلدًا غائبًا كان في البلد اقوات غالب
 بعضها على بعض وجب الإخراج من الأغلب
 ولو كان الشخص ياديه لا قوت فيها إخراج
 من قوة اقرب البلاد اليه **وهو لم يوسر صاع**
 بل بعضه لزمه البعض **وقدره** أي الصاع
ثمة الرطل وثلاث بالعراقي وسقويان

الرطل

الرطل العراقي في نصاب الزروع **فصل** وقد نع
الزكاة إلى آخره كما هو غنى عن الشرح المعروفة
 الأصناف فالفقير في الزكاة هو الذي لا مال له
 ولا كسب يقع موقعاً من كفايته أما فقير العرايا فهو
 من لا نقديده والمساكين من قدر على مال أو كسب
 يقع كل منهما موقعاً من كفايته ولا يكفده من
 يحتاج لعشر دراهم وعنده سبعة والعامل من
 استعمله الأمام على أخذ الصدقات ودفعها
 لمستحقها **والمولفة قلوبهم وهم** أربعة أقسام
 أحدها مولفة المسلمين وهم من أسلم ونيتته
 ضعيفة فينال يدفع الزكاة له وبقية الأقسام
 في المبوسطات **والبرقاب** هم المكاتبون كتابية صحيحة
 أما المكاتب كتابية فاسرة فلا يعطى من سهم
 المكاتبين والغارم على ثلاثة أقسام أحدها

من الأصناف الثمانية
 التي من زكاة الفطر
 فمساكين المسلمين
 أما الصدقات فمستحقها
 والمساكين من
 فقيرها فمستحقها
 وفي الرقاب والغارم
 وفي سبيل الجهاد
 وهو من غنى عن الزكاة
 الذي في الشرح

من استدان ديناً لتسكين فتنة بين طائفتين
في قتييل لم يظهر قاتله فتحمل ديناً بسبب ذلك
فيقضي دينه من سهم الغارمين غنياً كان او فقيراً
وانما يعطى الغارم عند بقاء الدين فان اداه
من ماله او دفعه ابتداءً لرعيطة من سهم الغار
ميين وبقيت اقسام الغارم في المسبوبات
واما سبيل الله فهم الغزاة الذين لا سهم لهم
في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد واما
ما ابن السبيل فهو من ينشئ سفراً من بلد الزكاة
او يكون مجتازاً ببلدها ويشترط ^{فيه} الحاجة وعدم
المعصية وقوله **والذي يوجب** منهم اي من
الاصناف فيه اشارة الى انه اذا فقد بعض الاصناف
صناف ووجد البعض تصرفه من وجد فان فقد
فقدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم
او بعضهم

72
او بعضهم ولا يقتصر في اعطائها الزكاة على اقل
من ثلاثة من كل صنف من الاصناف الثمانية
الا **العامل** فانه يجوز ان يكون واحداً ان حصلت
به الكفاية واذا صرف لاثنتين من كل صنف غرم
لثالث اقل ممتول وقيل يغرم له الثلث
وخية لا يجوز دفعها اي الزكاة اليهم الغني
بمال او لبس والعبد وبنو هاشم وبنو المطالب
سواهم واحقهم من الخدم لا وكذا عتقهم
لا يجوز دفع الزكاة اليهم ويجوز لكل منهم اخذ
صدقة التطوع عاين المشهور **والكافر** وفي بعض
النسخ ولا تصح للكافر ومن تلزم الزكاة **تفقت**
لا بد دفعها اي الزكاة اليهم باسم الفقراء او **الساكنين**
ويجوز دفعها اليهم باسم كونههم
غزاة او غارمين مثله **كتاب** احكام العبيد

قوله النية ولو تسخر ليصوم او شرب لدفع العطش نهارا او امتنع من الاكل او الشرب
او اجماع خوف طلوع الفجر كان ذلك نية للصوم ان خطر بهاله الصوم بالصفات التي
يشترطها التفرض لها اما لو تسخر ليقوي على الصوم فلا يكفي في النية كما قاله في الروض
لكن قال القاضي زكريا في شرحه احتج انه يكفي ان خطر بهاله الصوم سفيره في نفسه

وهو الصوم بغير ان ومعناها لغة الاساك
وشرعا اساك عن فطر نية مخصوصة جميع
نهارا قابل للصوم من مسلم عاقل طاهر من حيض و
نفاس وشرائط وجوب **اليام ثلاثة اشياء**
وفي بعض النسخ اربعة اشياء **الاسلام** و
البلوغ والعقل والقعدة **على الصوم**
وهذا هو الساقط في نسخة الثالثة فلا
يجب الصوم على اشد ذلك **وفرض**
الصوم اربعة اشياء احدها **النية**
بالقلب فان كان الصوم فرضا كرمضان
او كذا فلا بد من اتقاء النية ليلا ويجب
التعيين في صوم الفرض كرمضان واخلنية
صومه ان يقول الشخص نويت صوم غد
عزاد او فرض رمضان هذه السنة لله تعالى

قوله غدا ووقا لوقت ان يشاء الله تعالى
فلا يصح انما ان قصد التبرك بالصوم وان قصد
التعاقب واطلق لم يوجب ولو نويت اكلها
وان قصد الصوم غدا قبل انقطاع سفيره
انقطع ليلته صومها سفيره

والثاني **الامساك عن الاكل والشرب** وان قل الماكول
والمشروب عند التقدير فان اكل ناسيا لم يفطر وجاها
لم يفطر ان كان قريبا من يد الاسلام او نشأ بعيدا عن العلماء
ولا افطر **الثالث الجوع** عامدا واما الجوع ناسيا
فلا اكل ناسيا **الرابع تعذر القي** فلو غلبه القي فلا
يبطل صومه **والذي يفطر به الصيام عتق**
احداها وتانيها **ما وصل عند الى الحوف المنفع** او
غير المنفع كالوصول من مامومة الى الراس والمراد
امساك الصيام عن وصوله الى ما يسمي جوعا
والثالث الحقنة من احد السيلين وهو دواء
يحقن به المريض في قبل او دبر المعبر عنها في المتن
بالسيلين **والرابع القي عمد** فان لم يعتقد له
يبطل صومه كما سبق **والخامس الوطئ عمد**
في الفرج فلا يفطر الصيام بالجوع ناسيا والسادس

قوله غدا ووقا لوقت ان يشاء الله تعالى
فلا يصح انما ان قصد التبرك بالصوم وان قصد
التعاقب واطلق لم يوجب ولو نويت اكلها
وان قصد الصوم غدا قبل انقطاع سفيره
انقطع ليلته صومها سفيره

الافعال وهو خروج المني **مباشرة** بالاجماع محرما

كان كاخراجه بيده او غير محرم كما خراجه بيده

نرجسته او جاريته واحترق بمباشرة عن خروج

المني باحتلام فلا افطار به جزها والسابع الى

آخر العشرة **الحميم والناس والجنون والردة**

ففي طرائق منها في اثناء الصوم ابطله **ويحجب**

في الصوم **ثلاثة اشياء** احدها **تجمل الفطر** ان

تحقق الصائم غروب الشمس فان شك فلا يجمل

الفطر ويبين ان يفطر على تمر والافاء والثاني **تأخير**

السحور ما لم يقع في شك فلا يؤخر ويحصل

السحور بقليل الاكل والماء **والثالث ترك**

الحرام اي الفاحش من **اللام** فيصون لسانه عن

الكذب والغيبة ويحذرك كالكلام فان شتمه

احد فليقل مرتين او ثلاثا في صايم اما لسانه

فمنه
تجمل الفطر راي الخبير لا تزال
اقل خير ما تجملوا الفطر
فان احمر رضى الله عنه واخرها
المشهور السحور انتهى بركات

ويسن ان يقول اللهم لك
صمت وعلى رزقك افطرت
وبك آمنت وبك سلمت
وعليك توكلت اللهم ذهب
الظلمة وابليت العروق وثبت
الاحسان شاد الله تعالى يا واسع

الفضل اغفر لي الحمد لله الذي اعانني فصحت ورزقني فافطرت اللهم وفقنا للصيام
وبلقنا فيه القيام واعنا عليه والناس نيام وادخلنا الجنة بسببكم
البركات

كما قال النووي في الاذكار او بقلبه كاتقاه الرافعي عن

الاية واقتصر عليه **وتحريم صيام خمسة ايام**

العديد اي صوم يوم عيد الفطر وعيد الاضحى **ضحي**

وايام التشريق وهي **الثلاثة** بعد يوم النحر **وبلوه**

تحرما **صوم يوم النحر** بلا سبب يقتضي صومه **ويشكر**

واشار المصنف لبعض صور هذا السبب بقوله

الا ان يوافق عارقه في تطوعه كن عادة صوم

يوم الشكر ايضا عن قضاء وتذكر يوم الشكر هو

يوم الثلاثين من شعبان اذ لم ير الهلال ليلتها

مع الصحو او تحدث النكاح برؤيته ولم يعلم رآه

او شهد برؤيته صبيان او عبيدا وفسقه ومن

وطوف في نهار رمضان حال كونه **عاملا في الفرج** وهو

ملكق بالصوم ونوي من الليل واتم بهذا الوطى

لاجل الصوم **فعليه القضاء والكفارة** وهي عتق رقبة

يوم الشكر وله صوم
يوم الشكر وله صوم
يوم الشكر وله صوم

مؤمنه وفي بعض النسخ سليمة من العيين فان لم
 تجد هاهنا **شئ من متباين فان لم يستطع**
 صومها فاطعام **ستين مسكينا** او فقيرين
 فداي مما يجزي في صدقة الفطر فان عجز عن الجميع
 استغفرت الكفارة في ذمته فاذا قدر بعد ذلك على
 خصلة من خصال الكفارة فعلها **ومن مات وعليه**
صيام فامته من رمضان بعد ركن افطر فيه لم يرض
 ولم يتمكن من قضائه بان استمر فيه حتى مات فلا
 اثم في هذا العايت ولا تدارك له بالفدية وان فات
 بغير عذر ومات قبل التمكن من قضائه **اطعم عنه**
 اي اخرجه الولي عن الميت من تركته **لكل يوم غرام**
 طعام وهو رطل وثلاث بالبغدادى وبالكيل نصف
 قدح مصري وما ذكر المصنف هو القول الجديد والقديم
 لا يتعين الا طعام بل يجوز للولي ايضا ان يصوم عنه
 بل يس

بل يسن له ذلك كما في شرح المهذب وصوب في الرو
 الحزم بالقديم **والشيخ** والعجوز والمريض الذي لا يبرأ
 يروه اذا عجز كل منهم عن الصوم **يفطر ويطعم عن**
كل يوم مدا ولا يجوز 4 تجهيل المد قبل رمضان ويجوز
 بعد في كل يوم والحامل والمرضع اذا خافتا على انفسهما
 ضررا يلحقهما بالصوم كضرر المرض افطرا او
حب عليهما القضا وان خافتا على اولادهما اي
 اسقاط الولد في الحامل وقلة اللبن في الموضع
 افطرا **وعليهما القضا** لا افطار **والكفارة**
 ايضا والكفارة ان يخرج عن كل يوم مد وهو كما
 سبق رطل وثلاث **والعراقي** ويعبر عنه ايضا
 بالبغدادى والمريض **والمسافر** سفر طويل **مباحا**
 ان تضر بالصوم **يفطران** ويقضيان وللمريض
 ان كان مرضه مطبقا ترك النية من التكيل وان لم يكن

ولان من ذكرا

بالتحريم واما ما شررت المعتكف بشهوة فيبطل احكامه
 ان انزل والا فلا **كتاب احكام الحج** وهو لغة
 القصد وشرعا قصد البيت الحرام بنسكك **وشرايط**
جواز الحج **سبع** **فصل الاسلام والبلوغ والعقل**
والحرية فلا تجب الحج على المتصف بضد ذلك **ووجود**
الزاد واولعيته ان احتاج اليها وقد لا يحتاج كمن حضر
 قريبا من مكة **ومشروط** ايضا وجود الماء في المواضع
 المعتاد حمل الماء منها بمن المثل ووجود **الراحلة**
 التي تصلح المثل بشوارب واستجار هذا الشرطان
 بينه وبين مكة مرحلتان فاكثر سوا قدر علي
 المشي ام لا فان كان بينه وبين مكة دون مرحلتين
 وهو قوي على المشي لزمه الحج بلا راحلة **ومشروط**
 كون ما ذكر فاضلا عن دينه وعن مؤنته ومن
 عليه مؤنتهم مدة ذهابه وايابه فاضلا ايضا عن مسكنه

اللايق

اللايق به وعن عبد يليق به **وتخليه الطريق**
 والمراد بالتخليه هنا من الطريق فلنا حسب ما
 يليق بكل مكان فلو لم يامن الشخص على نفسه او ماله
 او بضعه لم تجب عليه الحج وقوله **وامكان المسير**
 ثابت في بعض النسخ والمراد بهذا الامكان ان يبقى من
 الزمان بعد وجود الزاد والراحلة ما يمكن فيه السير
 المجهود الى الحج فان امكن الا انه يحتاج لقطع مرحلتين
 في بعض الايام لم يلزمه الحج للمضرة **واركان الحج**
اربع احدها الاحرام **مع النية** اي نية الدخول
 في الحج **والثاني الوقوف بعرفة** والمراد حضور الحرم
 بالحج لحظة بعد زوال الشمس يوم عرفة وهو اليوم التاسع
 من ذي الحجة بشرط كون الواقف اهلا للعبادة لا معفي عليه
 ومجنون وميتروقة الوقوف الى فجر يوم النحر وهو
 العشر من ذي الحجة **والثالث الطواف بالببيت**

طوافات جاعلا في طوافه الهيئ عن يساره مبتدئا
بالحجر الأسود محاذيا له في مروره بجميع بدنه فلو بدا
بغير الحجر لم يحسبه **والرابع السبع** بين الصفا والمروة
سبع مرات وشروطه ان يبدأ في كل مرة بالصفا
يختم بالمروة ويجب ذهابه من الصفا الى المروة مرة
وعوده منها اليه مرة اخرى والصفي بالمقصر طرف جبل
ابي قبيس والمروة بفتح الميم علم على الموضع المعروف
بمكة ويبقى من اركان الحج **الحلق** والصغير لتقصير
ان جعلنا كلا منهما نكرا وهو المشهور فان قلنا
ان كلا منهما استباحة محظور فليسا من اركان الحج
نقد بيم الاحرام على الاركان السابقة **ولو كان العمرة**
ثلاثة كما في بعض النسخ وفي بعضها اربعة اشياء **الا**
حرام والطواف والسعي والحلوا والتقصير **واحد**
القولين وهو الراجح كما سبق في باب الاول فلا يكون من
الركان

٢٨
اركان العمرة **واجبات الحج غير الاركان الثلاثة**
احدها الاحرام من الميقات الصادق بالنزاع والمكان
فائز سان بالنسبة للحج شوال وذو القعدة وعشر ليل
من ذي الحجة اما بالنسبة للعمرة فجميع السنة وقت لا امرها
والميقات المكناني للحج في حق المقيم بمكة نفس مكة
مكيا كان او افاقيا واما غير المقيم بمكة فميقات المنجى
من المدينة الشريفة ذو الحليفة والمنجى من الشام
ومصر والمغرب الحجة والمنجى من نهامة اليمن
يلهم والمنجى من نجد اليمن ونجد الحجاز قرن
والمنجى من المشرق ذات عرق والثاني من واجبات
الحج **ري الحجار الثلاثة** يبدأ بالكبر ثم الوسطي ثم
جمرة العقبة ويرمي كل جمرة بسبع حصيات واحدة واحدة
فلو رمي حصاتين دفعة حبت واحدة ولو رمي
حصاة واحدة سبع مرات كفي ويستحب ان يكون في

قول مرجوح لكن لا يظهر وجوبه **وتحجّر الرجل**
حتمًا في شرح المذهب **عند الاحرام عن المحيط**
من الثياب ومن مسوجها ومعقودها وعن غير
الثياب من خف ونعل **يلبس انما راد**
ابيض جديدين ولا قنطارين **فصل**
احكام حرمان الاحرام **وهي ما يحرم**
الاحرام **وخر عليه** **او المحرم عشرة اشياء**
احدها **لبس المحيط** كقصي وقبّاء وخف ونعل
او لبس المنسوج كدرع او العقود كلبند في جميع يديه
والثاني تغطية الرأس او بعضها من **الرجلين**
بعد ساترا كحماة وطين فان لم يعد ساترا لم
يضر كوضع يده على بعض راسه وكانها في ماء
او استظل له بحل وان مسكاه **وتغطية الوجه**
او بعضه من **المراة** بما يعد ساترا ويجب عليها ان

تستر

تستر وجهها ما لا يتاقي ستر جميع الرأس الا به ولها
ان تبدل على وجهها ثوبا متخافيا عنه خشبة وخوطها
والخفني كما قال القاضى ابو الطيب يوم بالستر وليس
المحيط فاما الفدية فالذي عليه الجمهور انه ان ستر
وجهه او راسه لم تجب الفدية للشك وان سترها
وجبت **والثالث** **توجيه الشعر** اي تزيينه
الشعر كزاعده المصنف من المحرمات لكن الذي في
شرح المذهب انه مكرهه وكذا حذاء الشاة بالنظر
والرابع حلقه اي الشعر او نتفه او احراقه والمراد
ازالة ما يطرأ كان ولوناسيا **والخامس تقليم**
الانفاس اي ازالتهما من يد او رجل بقلم او غيره الا
اذا انكسر بعض ظفر الحرم وتاذى به فله ازالة المنكسر
فقط **والسادس الطيب** اي استعماله قصدا بما
يقصد منه رائحة الطيب نحو مسكه وكافورها في

ثوبه بان يُلصقه به على الوجه المعتاد في استعماله
او بدنه ظاهرة او باطنية كاطه الطيب ولا فرق في
استعمل الطيب بين كونه رجلا او امرأة اختم كان ولا
وخرج بقصد ما لو التفت فيه الرجح عليه طيبا او كره
على استعماله او جهل تحريمه او نسي انه محرم فانه
لا فدية عليه فان علم تحريمه و جهل الفدية وجبت
والسابع **قتل الصيد البري** المألول او في اصله مألول
من وحش و طير و يجرم ايضا صيده ووضع اليد عليه
والتعرض لحزبه وشعره وريشه **والشامخ عقد النكاح**
فيمر على الحر مران يعقد النكاح لنفسه او لغيره
بوكالة او ولاية **والسابع الوضوء** من عاقل عالم با
لتحریم سواء جامع في حجة او في عمرة في قبل او في دير
من ذكر او أنثى زوجة او مملوكة او اجنبية **والفاساد**
المباشر فيما دون الفرع كل مسى وقبلة **بشروط** اما
بغير

بغير شهوة فلا يجرم **وفي جميع هذا** اي المحرمات
السابقة **الفدية** وسياق بيانهما والجماع المذكور
تفسد به العمة المفردة اما التي في ضمن الحج في قرآن
وهي تابعة له صحة وفسادا فاما الجماع فيفسد
الحج قبل التحلل الاول بعد الوقوف او قبله
اما بعد التحلل الاول فلا يفسد **الاعتقاد النكاح**
فاته لا ينعقد ولا يفسد الا الوطئ في الفرع
اخلافا للمباشرة في غير الفرع فانها لا تفسده ولا
يخرج الحرم منه **بالفساد** بل يجب عليه المضي
وسقط في بعض النسخ قوله **في فاسد** اي الشكر
من حج او عمرة بان ياتي ببقية اعمالها ومن اي الجماع
الذي **فاته الوقوف بعرفة** بعذرا او غيره **تحلل**
تحلل حتما **بجدة** فيا في بطوان وسعي ان لم
يكن سعي بعد طواف القدوم **وعليه** اي الذي

قوله الاعتقاد النكاح هو مستثنى
من الفدية وما كان فيه انكاح
الاعتقاد دفعه بقوله فاته لا ينعقد
فليس

ثوبه وسقط هذا
لا يشتمل على البجعة
بل يجب عليه المضي منها
او الشكر
عبد
الكليالي

فاته الوقوف **القضا** فوراً فرضاً كان نسكه او
 نفلاً وانما يجب القضا في فوات لم يشأ من حصر
 فان احصر شخص وكان له طريق غير الذي وقع
 الحصر فيه ألزمه سلوكها وان علم الفوات فان مات
 لم يقضى عنه في الأصح وعليه مع القضا **الهدى** ويوجب
 في بعض النسخ زيادة وهي **ومن ترك ركناً مما يتوقف**
الحج عليه لم يحل من احرامه حتى يأتي به ولا يجبر
 ذاك الركن بدم **ومن ترك واجبا من واجبات**
الحج لم يزمه الدم وسياتي في بيان الدم
من ترك سنة من سنن الحج لم يلفظه بتركها شي
 فظهر من كلام المتن الفرق بين الركن والواجب
 والسنة **فصل في انواع الدماء الواجبة بترك**
واجبا وفعل حرام والدماء في الاحرام خمسة اشياء
احدها الدم الواجب بترك نسكه اي ترك ما موبى به
 كترك

الواجب
 ح

كترك الاحرام من الميقات وهو اي هذا الدم على
 الترتيب فيجب او لا بترك المأمور **شاة** تجزى في
 الأصح **فان لم تجدها اصلا او وجدها بزيادة**
على مثلها فصيام عشرة ايام ثلاثة في الحج تسن قبل
 يوم عرفة سادس ذي الحجة وسابعه وثامنه و
 صيام **سبعة ايام اذ رجع الى اهله** ووطنه ولا
 يجوز صومها في اثناء الطريق فاذا اراد الإقامة
 بمكة صامها كما في المحرم ولو لم يصم الثلاثة في الحج
 ورجع لزمه صوم العشرة وفرق بين الثلاثة و
 لسبعة بأربعة ايام ومدة امكان السير الى الوطن
 وما ذكره من كون الدم المذكور دم ترتب موافق
 للدروسة واصلا وشرع المذهب لصق الذي في
 المنهال تبعاً للموردم ترتب وتعديل فيجب
 او لا شاة فان عجز عنها صام عن كل مديوم **والثاني**

ثم صح

لا بد من سائر الحاج فظهر مقتضى

١٨٥
 ان يشترط ان يتيمم طهارة وتعدله فان نجس

وهو المندرج في اشياء مذكورة في قوله

الدم الواجب بالخلق والتروية بالطيب
والدهن والخلق اما جميع الراس او ثلث
شعرات وهو اي هذا الدم على التحيير بين ثلاث
امور فيجب اما شاة تجزي لاصحيتها او صوم ثلاثة
ايام او اء لتصدق بثلاثة اصبع على ستة
ساكنين او فقراء لاكل منهم نصف صاع من طعام
يجزي في الفطرة والثالث الدم الواجب بالاحصاء
فيتمتع بالحرم بنفيه التحلل بان يقصد الخروج
من نسكه بالاحصار ويهري اي يذبح شاة حيث
احصر وتخلق راسه بعد الذبح والرابع الدم
الواجب بقتل الصيد وهو اي هذا الدم على
التحيير بين ثلاثة امور ان الصيد مما له مثل
والمراد بمثل الصيد ما يقارب في الصوق وذكر المصنف
الاول من هذه الثلاثة في قوله اخبرني المثل من
النعم

النعم اي يذبح المثل من النعم ويتصدق على
ساكنين الحرم وفقرا به فيجب في قتل النعامة
بدنه وفي بقرة الوحش وحمارة بقرة وفي القرواة
عنز والارنب عناق واليربوع جفرة وبقية
صور الذي له مثل من النعم مذكورة في المطولان
وذكر الثاني في قوله او قومه اي المثل بدرهم
بقية مكة يوم الاخراج والشاة بقيمة طعاما
يجزى في الفطرة وتصدق به على ساكني الحرم
 وفقرائه وذكر الثالث في قوله او صام عن
كل مديوما وان بقي اقل من مديوم عنه يوما وان
كان الصيد مما لا مثله فيتحير بين امرين ذكرهما
في قوله اخرج بقيمة طعاما وتصدق به او
صام عن كل مديوما وان بقي اقل من مديوم عنه
يوما والخامس الدم الواجب بالوطي من عاقل

انما
الحمر اذا بلغت اربعة
اشهر فخطيب
عنق وصفي
الحمر اذا افرقت
بالحمل فخطيب

عن كل مديوم او اقل

عامد عالم بالتحريم سواء جامع في قبل او دبر كما
 سبق وهو اي الدم واجب على الترتيب فيجب به
 اولاً بدنه تطلق على الذكر والانثى من الابل فان
 لم تجدها فبقرة فان لم تجدها فسيح من الغنم
 فان لم تجدها فقوم البدقة بدراهم بسعير مكة
 وقت الوجوب واشتوا بقيمتها طعاماً وتصدق
 به على ساكني الحرم وفقرايه ولا تقدير في الذي
 يدفع لعل فقير ولو تصدق بالدرهم لم يخرج فان
 لم يجد طعاماً صام عن كل يوم واحد واحلهم بان
 الهدى على قسمين احدهما مكان عمر اخصار
 وهذا لا يجب بعثه على الحرم بل يذبح في موضع
 الاحصار والثاني الهدى الواجب بسبب ترك
 واجب او فعل حرام ويختص ذبحه بالحرم وذكر
 المصنف هذا في قوله ولا يجزيه الهدى ولا الطعام

الا بالحرم واقل ما يجزي ان يدفع الهدي الى ثلاثة
 مساكين او فقراء ويجزيه ان يصوم حديث ثناء
 من حرره او غيره ولا يجوز قتل سيد الحرم ولو
 كان ملوها على القتل ولو احرم ثم جن فقتل صد امر
 يضمنه في الظاهر ولا يجوز قطع شجرة اي الحرم
 وتضمن الشجرة الكبيرة ببقرة والصغيرة بشاة كل
 منها بمنة الا صعيد ولا يجوز ايضا قطع ولا تلغ
 نبات الحرم الذي لا يستنبته الناس بل ينبت بنفسه
 اما الخيش اليابس فيجوز قطعه لا قلعه **والفعل**
 يضم الميم الى الحلال **والحرم في ذلك** الحكم السابق
 سواء وما فرغ المصنف من معاملة الخالق وهي العبادات
 اخذ في معاملة الخلاق فقال **كتاب احكام**
اليسوع وعينها من المعاملات كقراض وشركة
 واليسوع جمع بيع وهو لغة مقابلة شيء بشي

وصلنا بالقرآن
 لهذا الكتاب
 وكانت المعاملات
 في يوم
 ١٢٥٣

فدخل ما ليس بالجزء أو ما شترنا من حن ما قيل
في تعريفه انه عليك عين مالية **بها** معاوضته باذن
شرعي او عليك منفعة صالحة على التابيد بشئ
مالي فخرج معاوضة القرض وباذن شرعي
الربا ودخل في تملك حق البناء وخرج بشئ الاجرة
في الاحارة فانها لا تسمى **بما شترنا البيع ثلاثة**

قوله اذا وصفت الشئ ولو قال **شئ** احدى **بيع** **عين** **شاهدة** اي حاضرة **خارج**
حيث توفرت الشروط **لا** **مستأ** اذا وجدت الشروط من كون البيع طاهر منتفعا
ان الشروط **لا** **تختص** **بيع**
المعين وسكنت عن كونه **موتورا** **مقدورا** **عالي** **تليم** **للعاق** **د عليه** **ولايه** **ولا**
لا **ستفنا** عنه **باطش** **معدة** **بدني** **البيع** **من** **اجاب** **وقبول** **فلا** **ول** **كقول** **البائع**
في **المعين** **وبالوصف** **فيها** **في** **الوصف** **او** **القيام** **مقامه** **بعته** **وملكته** **بكذا** **والثاني**
وخرج **به** **بيع** **الجميع** **بفضله** **وببيع**
الجميع **وببيع** **القسطه** **وغير** **اللا** **كقول** **المشتري** **او** **القيام** **مقامه** **اشترى** **و**
فهو **باطل** **مطلقا** **للمجهل** **بأحد** **تملك** **ونحوها** **والثاني** **من** **الاشياء** **وببيع** **شئ**
المختص **بين** **ففيه** **فما** **القبلي** **موصوف** **في** **الايه** **وبسم** **هذا** **بالعلم** **خارج** **اذا**

وہابی

وَحَدَّثَ فِيهِ الصَّفَّةُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ صِفَاتِ
السُّلَمِ الْإِتْمَانِ فِي قَضَائِ الْمَوْتِ وَالثَّالِثُ بَيْعُ عَيْنٍ بِجَوَازٍ
ثُمَّ تَشَاهُدُ لِلْمُتَعَاقِدِينَ فَلَا جَوَازَ بَيْعِهَا وَالْمَرَادُ بِالْجَوَازِ
فِي هَذِهِ الثَّلَاثَةِ الصَّحَّةُ وَقَدْ شِعِرَ قَوْلُهُمْ تَشَاهُدُ
بِأَنَّهَا أَنْ شَوَّهَدَتْ ثُمَّ غَابَتْ عِنْدَ الْعَقْدَانِ يَجُوزُ
وَلَكِنْ مَحَلُّ هَذَا فِي هَيْئَةٍ لَا تَتَغَيَّرُ غَالِبًا فِي الْمُدَّةِ الْمُتَخَلِّلَةِ
بَيْنَ الرَّوْيَةِ وَالشَّرِي وَيَصِحُّ بَيْعُ كُلِّ طَائِفَةٍ مِنْهُمَا بِشَيْءٍ
يَصِحُّ وَصَرَحَ الْمُصَنِّفُ بِمَفْهُومِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ
فِي قَوْلِهِ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ عَيْنٍ بِنَجَسَةٍ وَمُتَجَنِّجَةٍ
كَخَمْرٍ وَدُهْنٍ أَوْ خَلٍّ مُتَنَجِّسٍ وَخَوْءٍ مِمَّا لَا يَكُونُ
تَطْهِيرُهُ وَلَا يَبِيعُ بِمَا لَا مَنَافِعَةَ فِيهِ كَعَقَبٍ
وَمِثْلٍ وَسَبْعٍ لَا يَنْفَعُ وَالرَّيَا بِالْفِ مَقْصُورَةٌ لِقَةِ
الزِّيَادَةِ وَشَرْعًا مُقَابِلَةُ عَوَاضٍ بِأَخْرِجْهُمُ
الْمِثَالُ فِي مَعْيَارِ الشَّرْعِ حَالَةَ الْعَقْدِ أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ

في العوضين واحدهما والربا انما يكون
 في الذهب والفضة وفي المطعومات وهي
 ما يقصد غالباً للطعم اقتياتاً او تفكها
 او قداً وياً لا يجري الربا في غيره ذلك والجوز
 بيع الذهب بالذهب والفضة كذا كذا اي لا يجوز
 بالفضة مضروبين كانا او غير مضروبين
 الامتثال اي مثلاً مثل فلا يصح بيع شئ
 متفاضلاً وقوله نقدا اي حالاً يداً بيد
 فلو بيع شئ من ذلك مؤجلاً لم يصح ولا يصح
 بيع ما يتلوه الشخص حتى يقبضه سواء
 باعه للمبايع او لغيره ولا يجوز بيع اللحم
 بالحيوان سواء كان من جنسه كبيع لحم شاه بشاً
 او من غير جنسه لكن من مأكول كبيع لحم بقرة
 بشاة ويجوز بيع الذهب بالفضة متفاضلاً
 لكن يكون

لكن يكون نقداً اي حالاً مقبوضاً قبل التفرق
 وكذا كذا المطعومات لا يجوز بيع الجنس منها
 بمثله الا متماثلان نقداً اي حالاً مقبوضاً قبل
 التفرق ويجوز بيع الجنس منها بغيره متفاضلاً
 لكن نقداً اي حالاً مقبوضاً قبل التفرق فلو
 تفرق المتبايعان قبل قبض كله بطل او بعد
 قبض بعضه ففیه قولان تفرق المصنف
 المصنفه يصح فيها قبض ويبطل فيما لم
 يقبض ولا يجوز بيع الفرر كبيع عبد من
 عبدة او طير في الهوى والمتبايعان بالخيار
 ما لم يتفرقا اي مدة عدم تفرقهما عرفاً اي ينقطع
 خيار المجلس اما بتفرق المتبايعين لزوم
 العقد فلو اختار احدهما لزوم العقد ولم
 يجترأ الآخر فوراً سقط حقه من الخيار وبقي الحق

خيار المجلس انما هو البيع كالمسلم

يجوز فيها من مجلس العقد
 او بان الاختار
 المتبايعان

للاخر ولهما اي المتبايعين وكذا لاحدهما
 اذا وافقه الاخران بشرط الخيار في انوا
 ع البيع **الى ثلاثة ايام** وتحسب من العقد
 لامن التفريق فلو زاد الخيار على الترمث
 ثلاثة ايام بطل العقد **واذا وجد بالمبيع**
 عيب اي عيب موجود قبل القبض تنقص
 به القيمة او العين نقصا يفوت به عرض
 صحيح و كان الغالب في حصة الك المبيع
 عدم ذلك العيب كزنا رقيق وسرقته وا
 باقته فلم يشتره رده اي المبيع **واللهون**
بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة مطلقا اي عن
 شرط القطع **الا بعد ثبوته** اي ظهور صلاحها
 وهو فيما يتلون انتهاء حالها الي ما يقصد منها
 غالبا كحلاوة قصب وموضه رمان ولين تين وفيما
 يتلون

ولو كان المبيع
 مما يفسد في البرة
 المشترقة بطل العقد

الخيار في بيع

يتلون بان ياخذ في حمة او سوادا وصفة كما لعنان
 والاجاص والبلح اما قبل بدو صلاحها فلا يبيع
 بيعها مطلقا لامن صاحب الشجرة ولا من غيره
 الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة
 ام لا ولو قطعت شجرة ثمرة جاز بيعها بلا شرط
 قطعها ولا يجوز بيع الزرع الاضرب في الارض
 الا بشرط قطعها او قلعه فان بيع الزرع مع
 الارض او منفردا عنها لكن بعد اشتداد الحب
 جاز بلا شرط ومن باع ثمرا **او زرع عالم** يبيد
 صلاحه لزومه سقيه قدر ما تنمو به الثمرة
 وتسلم عن التلف سواء خلا البايع بين المشتري
 والمبيع او لم يخل **ولا يجوز بيع ما فيه الربا**
نحوه رطبا يكون الملهة **واشار بذلك**
 الي انه يعتبر في بيع الربويات حالة الكمال فلا يبيع مثالا

غيره

صوابه بان الله صوابه

بيان
واجب وهو الصانع لفته بهي

من المجلد
 رقم
 المجلد
 المجلد
 المجلد
 المجلد

النيرة بالذال اوله
 كذا وفارغ عدم حقه
 بعض المذكورات ببعض
 ثانيا باب الربا قلبي

النبي بالذال او اللام

۷۸

وتمسك لمنطقه الاجزاء بالجن
لعله يخرج من الفاعل والافعال
فان لا ان الا فاعل فيه ليست جزء
منصوب وهو خارج بقوله المفعول
الاجزاء فان جعلنا لا فاعل
بذلك فاعل هو ذلك كانه مع
قنابل وقنبر

في ذكره في المتن
في ذكره في المتن
في ذكره في المتن

من الصفة ثم لصحة المسلم فيه ثمانية عشر
وفي بعض النسخ يصح المسلم بثمانية عشر
الاول مذكور في قول المصنف وهو ان
المسلم بعد ذكره في قوله ونوعه بالصفة
التي تختلف بها الثمن فيذكر في السلم في حق
مثلا نوعه كتركى او هندي وذكورته و
نوثته وسنه تقريبا وقده طولا او قسرا
او ربعة ولونه كابيض ويصف بياضه
بسرة او شقرة ويذكر في الابل والبقر والغنم
والخيل والبغال والحمير المذكورة والانثى
والسن ان عرف واللون والنوع ويذكر في
الطيور النوع والصغير والكبير والذكورة
والانثى والسن ان عرف ويذكر في الثوب
الجنس كقطر او كتان او حرير والنوع كقطن عراقي
والطول

فداه في الطيور مثل السمكة
والحمير مثل البقرة او شقرة في
لحم غير هذا ذكر النوع كلهم
وكذا في مملوك وضع جود
او غيرها من غير وغيره ويصل
عظم معتاد فليست

ولا يجب
ذكره في المتن
القدر قليل

والطول والعرض والغلظة والدقة وا
لصفاقة والرقعة والنعومة والخشونة و
يقاس بهذه الصور غيرها ومطلق السلم
في الثوب يحمل على الخمار لا المقصود والثاني
ان يذكر قدره بما ينفي الجها لثمنه اي
يكون المسلم فيه معلوم القدر كيلا في مكيل
وزنا في موزون وعدد في معدود وذراعا
في موزوع والثالث مذكور في قول المصنف
وان كان السلم موجلا ذكر العاقد وقت
محلته اي الاجل كشهركذا فلو اجل السلم بقدر
لبيد مثلا لم يصح وكذا لو وقت بوقت البيد
او الفراغ من الدراسة ونحو ذلك لم يصح والرابع
ان يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق
في الغالب اي استحقاق تسليمه المسلم فيه فلو سلم

فيما لا يوجد عند المحل كوطب في الشتاء
يصح والخامس ان يذكر موضع قبضه
اي محل التسليم ان كان الموضع لا يصلح
له او يصلح له ولكن لجملة الى موضع التسليم
موتة والسادس ان يكون الثمن معلوما
بالقدر او الرؤية له والسابع ان يتقابضا
اي المثل والمثل اليه في مجلس العقد قبل التفرق
فلو تفرقا قبل قبض راس المال بطل العقد
او بعد قبض بعضه ففيه خلاف تفريق العقد
الصفقة والمعتبر القبض الحقيقي فلو حال
المسلم براس حال السلم وقبضه المحتمل وهو
المسلم اليه من الحال عليه في المجلس لم يكفوا
لثامن ان يكون عقد السلم ناجزا لا يدخل
خيار الشرط اي خلاف خيار المجلس فانه
يدخل

يدخله **فصل** في احكام الرهن وهو لغد
الثبوت وشرعا جعل عين ماله وثيقة بردين
يستوفى عند تغذر **الوفاء** ولا يصح الرهن
الا بالحباب وقبول وشرط كون كل من الراهن
والمرتهن ان يكون مطلق المصنف وذكر المصنف
ضابطا المرهون في قوله **وكلما جاز بعده**
جاز رهنه في الديون اذا استقر ثبوتها
في الدفعة واحترز المصنف بالديون عن الاعيان
فلا يصح الرهن عليها كعين مخصصة ومستعارة
ونحوها من الاعيان المضمومة واحترز بها
عنقر عه الديون قبل استقرارها كدين السامية
وعن الثمن مدت الخيار والمراهن **الرجوع** فيه
ماله **بقبضه** اي المرتهن فان قبض العين
المرهونة ممن يصح اقباضه لزم الرهن

[Faint handwritten Arabic script, likely bleed-through from the reverse side.]

وامتنع على الراهن الرجوع فيه والرهن
 وضعه على الامانة **وحينئذ لا يقبل المثل من**
 المرهون **الا بالثمن** فيه ولا يسقط بقلبه
 شئ من الدين ولو ادعى تلفه ولم يذكر سببا
 لتلفه صدق بيمينه فان ذكر سببا ظاهرا
 لم يصدق الا ببينة ولو ادعى المرتهن رد المر
 هون على الراهن لم يقبل الا ببينة **فاذا**
قبض المرتهن بعض الحق الذي على الراهن
لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه
جميعه اي الحق الذي على الراهن **فصل**
 في حرج السفية والمفلس **والحرج** لغة المنع وشرعا
 منع التصرف في المال بخلاف التصرف في غيره
 كالطلاق فينفذ من السفية وجعل المصنف
 الحرج على ستمه من الاشخاص **العبي والمجنون**

التعد

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

والسفيه وفرا المصنف بقوله **المبذر طاله**
 اي يصرفه في غير مصارفه **والمفلس**
 وهو لغة من صار ماله فلو مائت كني به
 عن قلة المال او عدمه وشرعا الشخص الذي
اركبه الديون ولا يفي ماله بدينه او
 ديونه **والطبخ المحقوق عليه** من مرضه
 والحج عليه **فما زاد على الثلث** وهو ثلث
 التركة لا جلا حق الورثة هذا ان لم يكن
 المريض دين فان كان عليه دين مستغرق
 في تركته حج عليه في الثلث وما زاد عليه **والعبد**
الذي لم يؤذ له في التجارة فلا يصح تصرفه
 بغير اذن سيده وسكت المصنف عن اشياء
 من الحج المذكورة في المطولات منها الحج على المثل
 لحق المسلمين ومنها الحج على الراهن لحق **المرتهن**

في ما

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

فان كان المرتهن قد قبض بعض الحق الذي على الراهن لم يخرج اي ينقل شئ من الرهن حتى يقبضه جميعه اي الحق الذي على الراهن

في الوارث ثم قال انما اجزت لظني ان المال قليل
وقد بان خلافه صدق بيمينته وتصرف العبد
الذي لم يؤذن له في التجار يكون في ذمته
ومعنى يكون في ذمته انه يتبع به بعد غيبته
اذا اعتق فان اذن له السيد في التجارة صح
تصرفه بحسب ذلك **فصل في الصلح** وهو
لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها
و**خوذا الصلح مع الاقرار** بالمدعي به **الاموال**
وهو ظاهر وكذا ما افضى اليها اي الاموال لكن
ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال
بلفظ الصلح فانه يصح او بلفظ البيع فلا وهم
اي الصلح نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء
اي صلحه **اقتضاه من حقه** اي دينه على نفسه
فاذا صالحه من الالف الذي في ذمته شخص عا خيرا

فقط اذا جازته فيما زاد
على الثلث فليصح
فانه يصح ان يبيع ما يملكه
من ماله من ماله من ماله
فانما هو بيمينته في ذمته
والا فليصح ما لم يملكه
على السيد ما لم يملكه
او يصح اقراره بماله
فيقطع في البيع
المال فليصح

الوارث ثم قال انما اجزت لظني ان المال قليل
وقد بان خلافه صدق بيمينته وتصرف العبد
الذي لم يؤذن له في التجار يكون في ذمته
ومعنى يكون في ذمته انه يتبع به بعد غيبته
اذا اعتق فان اذن له السيد في التجارة صح
تصرفه بحسب ذلك **فصل في الصلح** وهو
لغة قطع المنازعة وشرعا عقد يحصل به قطعها
و**خوذا الصلح مع الاقرار** بالمدعي به **الاموال**
وهو ظاهر وكذا ما افضى اليها اي الاموال لكن
ثبت له على شخص قصاص فصالحه عليه على مال
بلفظ الصلح فانه يصح او بلفظ البيع فلا وهم
اي الصلح نوعان ابراء ومعاوضة فالابراء
اي صلحه **اقتضاه من حقه** اي دينه على نفسه
فاذا صالحه من الالف الذي في ذمته شخص عا خيرا

وتصرف العبد والمجنون والسفيه غير صحيح
فلا يبيع منهم بيع ولا يشتر ولا هبة
ولا غيرها من التصرفات واما السفية فيصح
نكاحه باذن وليه وتصرف المفسر صح
في ذمته فلو باع سلما طعاما او غيره او اشترى
كلامها بمن في ذمته صح **وون تصرفه في اعيان**
ماله فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلا وطلاق
او خلع صحيح واما امارة المفسر فان
اختلفت على عين لم يصح او دين في ذمته
صح وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف
في اجازة الوارثة بيمينته فان اجازوا
في الزايد على الثلث صح والا فلا و**اجازة الوارثة**
وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك
من بعده اي موت المريض واذا اجازوا
الوارث

فلا يبيع منهم بيع ولا يشتر ولا هبة
ولا غيرها من التصرفات واما السفية فيصح
نكاحه باذن وليه وتصرف المفسر صح
في ذمته فلو باع سلما طعاما او غيره او اشترى
كلامها بمن في ذمته صح

ماله فلا يصح وتصرفه في نكاح مثلا وطلاق
او خلع صحيح واما امارة المفسر فان
اختلفت على عين لم يصح او دين في ذمته
صح وتصرف المريض فيما زاد على الثلث موقوف

في اجازة الوارثة بيمينته فان اجازوا
في الزايد على الثلث صح والا فلا و**اجازة الوارثة**
وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك
من بعده اي موت المريض واذا اجازوا
الوارث

وتصرف العبد والمجنون والسفيه غير صحيح
فلا يبيع منهم بيع ولا يشتر ولا هبة
ولا غيرها من التصرفات واما السفية فيصح
نكاحه باذن وليه وتصرف المفسر صح
في ذمته فلو باع سلما طعاما او غيره او اشترى
كلامها بمن في ذمته صح

فلا يبيع منهم بيع ولا يشتر ولا هبة
ولا غيرها من التصرفات واما السفية فيصح
نكاحه باذن وليه وتصرف المفسر صح
في ذمته فلو باع سلما طعاما او غيره او اشترى
كلامها بمن في ذمته صح

في اجازة الوارثة بيمينته فان اجازوا
في الزايد على الثلث صح والا فلا و**اجازة الوارثة**
وردهم حال المرض لا يعتبران وانما يعتبر ذلك
من بعده اي موت المريض واذا اجازوا
الوارث

منها فكانه قال له اعطني خمسين وابتاعك
 من خمسين ولا يجوز بمعنى لا يصح **فعله**
 اي تعليق الصلح بمعنى الابرا **عليه** شرط كقوله
 اذا جاء راس الشهر فقد صلحتك **والمعاوضة**
 اي صلحتها عدوله **من حقه** الى غيره كما ادي عليه
 دارا او شقصا منها وافرله بذا الكر وطلحه
 منها على معيني كتوب **وبجدي عليه** اي هذا
 الصلح **حكم البيع** فكانه في امثال المذكور
 باعه الدار بالتوب وجنيد فيثبت في المصالح
 عليه احكام البيع كرد **بالبيع** ومنع التصرف
 قبل القبض ولو صلحه على بعض العين المدة
 عامة فهبه منه لبعضها المتروك منها فيثبت
 في هذه الهيئة احكامها التي تذكر فيها ويسمي
 هذا الصلح صلح الخطيطة ولا يصح بلفظ البيع
 للبعض

المعنى

للبعض المتروك كان يبيعه المدعى بعضها
وجوز للانسان المسلم ان يشترى بضم اوله
 اي يخرج **روشنا** ويسمي ايضا بالجناح وهو
 اخراج خشب عا حدار في **هو طريق نافذ**
 ويسمي بالشارع ايضا بحيث **لا يتضرر المار**
به اي الروشن بل يرفع بحيث يمر تحته المار
 التام الطويل منتصبا واعتبرا لما ورد في
 ان يكون عا راسه المحولة العالية وان كان
 الطريق النافذ يمر فمرسان وقوافل فليرفع
 الروشن بحيث يمر تحته المحل **على البعير** مع
 احشاش المظلة الكاينة فوق المحل اما الذي
 فيمنع من اشراع الروشن والسباط وان جاز له
 المرور في الطريق النافذ **ولا يجوز** اشراع
 الروشن في الدرب **المشترك الا باذن**
 المسدود

في الحوالة على من لا دين عليه

الشركاء في الدرب والملاذ بهم من لاصقه
منهم جداره بلا نفوذ باب اليه فكل من
الشركاء يستحق الانتفاع من باب داره
الى راس الدرب دون ما يلي اخر الدرب
وتحوي نقد **بهم** الباقي **في الدرب المشترك**
والاجور تاخير **اي** الباب **الاعن** اذن من
الشركاء فحيث منعوه لم يجز تاخير **وحيث**
منع من التاخير فصالحه شركاء الدرب
بما **صح** **فصل** في الحوالة بفتح الحاء وكا
كسرها وهي لغة مستققة من التحويل اي الا
نتقال وشرعا نقل الحق من ذمة المحيل
الى ذمة المحال عليه **وشرايط الحوالة اربعة**
احدها **رضي المحيل** وهو من عليه الدين لا
لحال فانه لا يشترط رضاه في الاصح ولا تصح

الحوالة

في الحوالة على من لا دين عليه

عليه

الحوالة على من لا دين عليه **والثاني قبول**
المحال وهو مستحق الدين على المحيل **والثالث**
كون الحق المحال به **مستقرا في الذمة** والتقدير
بالاستقرار موافق لما قال الرافعي لكن النووي
استدركه عليه في الروضة وحينئذ فاما
لمعتبر في دين الحوالة ان يكون لازما او
يؤول الى اللزوم **والرابع اتفاق** اي الدين
الذي في ذمة المحيل **والمحال عليه** **الجنس**
والقدر والنوع والمحل **والثاني** **المحال**
لصحة والتكسير **وتبرأ** بها اي الحوالة
ذمة **المحيل** اي عن دين المحال وتبرأ
ايضا المحال عليه حتى لو تعذر اخذه من
المحال عليه بفلسر او حجر للدين ونحوهما
لم يرجع على المحيل ولو كان المحال عليه مفلكا

في الحوالة على من لا دين عليه

عند الحوالة وجهله المحتال فلا رجوع له علي
المجمل ايضا **فصل** في الضمان وهو مصدر
ضمنه الشيء ضمانا اذا كفله وشرعا التزام
ما في ذمة الغير من المال وشرط الضامن اهلية
التصرف **ويصح ضمان الديون المستقرة في الذمة**
اذا علم قدرها والتقيد بالمستقرة بشكل
عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ
غير مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافي والنوي
الا كون الدين ثابتا في الذمة لازما وخرج بقوله
علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها كما سياتي
ويصح لصاحب الحق اي الدين مطالبة من
شاهدين من الغامض والمضمون عنده وهو من عليه
الدين اذا كان الضمان علي ما بيننا ساقط في
الكثير نسخ المتن **واذا عزم الضامن** **رجع**

في ضمان الديون المستقرة في الذمة
اذا علم قدرها والتقيد بالمستقرة بشكل
عليه صحة ضمان الصداق قبل الدخول فانه حينئذ
غير مستقر في الذمة ولهذا لم يعتبر الرافي والنوي
الا كون الدين ثابتا في الذمة لازما وخرج بقوله
علم قدرها الديون المجهولة فلا يصح ضمانها كما سياتي

وقوله

رجع علي المضمون عنده بالشرط المذكور
في قوله **اذا كان الضمان والقضا** اي كل
منها باذنه اي المضمون عنده ثم صرح
بمفهوم قوله سابقا اذا علم قدرها بقوله
هنا ولا يصح ضمان المجهول كقوله **رجع** فلا تا
كذا وعلي ضمان الثمن **ولا ضمان ما لم يجب**
كضمانه مائة تجب علي زيد في المستقبل الا
درك اي ضمان درك المبيع بان يفهم المشتري
الثمن ان خرج المبيع متحفا ويضمن للبائع
المبيع ان خرج الثمن متحفا **فصل** في
ضمان غير اموال من الابدان ويسمي كفالة الوجه
ايضا وكفالة البدن كما قال **والكفالة بالبدن**
جائزة اذا كان على الملقول به اي ببذنه
حق لادمي كقصاص وحد قذف وخرج بحق

الادمي حق الله تعالى فلا تصح الكفالة بيد
من عليه حق الله تعالى كحد سرقة وحد زنا
وحد زنا ويبرأ الكفيل بتسليم المكفول
بيدته في مكان التسليم بلا حيل يمنع المكفول
له عنه امام وجود الحايل فلا يبرأ الكفيل
فصل في الشركة وهو لغة الاختلاط
وشرعا ثبوت الحق على الشيوع ^{حده} في شئ واحد
لاثنين فالكثرة **والشركة خمس** شرائط **الاول**
ان تكون الشركة على ناض من الذهب
والدنانير ولو كانت مغشوشين واستمر
رواجهما في البلد ولا تصح في تبر وحلي
وسبايك وتكون الشركة ايضا على المثل
كالحنطنة لا المتقوم كالعروض من ثياب
ونحوها **والثاني ان يتفقوا في الجنس والنوع**

فلا

فلا تصح الشركة في الذهب والدرهم ولا في
صحاح ومكسرة ولا في حنطة بيضا وعرا **والثالث**
ان يخلط المالين بحيث لا يتميزان **والرابع**
ان ياذن كل واحد منهما اي الشريكين **لصاحبه**
في التصرف واذا اذن له فيه تصرف بلا ضرر
فلا يبيع كل منهما نسيه ولا يغير نقد البلد
ولا يغبن فاحش ولا يسافر بالمال المشترك
بلا اذن فان فعل **احد الشريكين** ما نهى عنه
لصريح في نصيب **شريكه** وفي نصيبه قولا
تفريق الصفقة **الخامس ان يكون الربح وا**
خس ان يحاقد المالين سواء تساويا الشريكان
في العمل في المال المشترك او تفاوتا فيه فان شرط
التساوي في الربح مع تفاوت المالين او عكسه
لم يصح والشركة عقد جائز من الطرفين

وحينئذ لكل واحد منهما اي الشريكين
فسخما متى **شا** وينعزلان عن التصرف
بفسخهما ومتى مات احدهما او جن او غي
عليه **بطلت تلك** الشركة **فصل** في احكام
الوكالة وهي بفتح الواو وكسرها في اللغة
التفويض وفي الشرع تفويض شخص شيئا
له فعله مما يقبل النياية الى غيره ليفعله
حال حياته وهو مخرج بهذا القيد الايضاً
وذكر المصنف ضابط الوكالة في قوله **وكلاماً**
جاز للانسان التصرف فيه بنفسه **جازله**
ان يوكل فيه غيره او يتوكل فيه عن غيره فلا يصح
من صبي او مجنون ان يكون موكل ولا وكيل
وشرط الموكل فيه ان يكون قابلاً للنياية فلا
يصح التوكل في عبادة بدنية الا في الحج او تفرقة

الوكالة

توكل

الوكالة مثلاً وان يملكه الموكل فلو وكل شخصاً في
بيع عبد سيملكه وفي طلاق امرأة يفتكها
بطل **والوكالة عقد جاز** من الطرفين
حينئذ لكل واحد منهما اي الموكل والوكيل
فسخهما متى **شا** وتفسخ الوكالة بموت
احدهما او جنونه او غيابه **والوكيل أمين**
والقول قوله **فيما يقبضه** وفيما يعرفه ساقط في
قبض النسخ **ولا يقبض** الوكيل **الا بالتفريط**
فيما وكل فيه ومن التفريط تسليمه المبيع
قبلاً قبض ثمنه **ولا يجوز** للوكيل وكالة مطلقة
ان يبيع ويشترى **الا بثلاثة شرائط**
احدها ان يبيع بثلث المثل لا بدونه ولا
بغير فاحش وهو ما لا يحتمل في الغالب والثاني
ان يكون ثمن المثل نقداً فلا يبيع الوكيل فيه وان

اي ساعداً

كان قدر شئت المثل والثالث ان يكون النقد
بنقد البلد فلو كان في البلد نقدان باع بالاغلب
منهما فاستويا باع بالانفع فان استويا فخير ولا
يباع بالفلوس وان راجت كراج النقاد
بحوزان بيع الوكيل بيع مطلق عن نفسه
ولامن ولده الصغير ولو صرح الموكل للوكيل
في البيع من الصغير كما قاله المتولي خلاف للفقهاء
والاصح انه يبيع لابيه وان علا ولائنه البالغ
وان سفلان لم يكن سفيها ولا محنون فان صرح
الموكل بالبيع صحتها صحيحا **ولا يقدر الوكيل على**
موكل فلو وكل شخصا في خصوصية لم يملك الاقرار
على الموكل ولا الا برام من دينه ولا الصلح عنه وقوله
الاباذل ساقط من بعض النسخ والاصح ان التقو
كيل في الاقرار لا يصح **فصل في احكام الاقرار**
وهو لغة

وهو لغة الاتبات وشرا اخبار الحق على المقر
فخرجت الشهادة لانها اخبار الحق للمغير على الغير
والمقر به شران احدهما **حق الله تعالى** كالسرقة
والزنا والثاني حق الادمي كحد القذف لشخص
حق الله يبيع الرجوع فيه عن الاقرار به كان
يقول من اقر بالزنا رجعت عن هذه الاقرار **حقا لله**
وكذبت فيه ويسن للمقر بالزنا الرجوع عنه
وحق الادمي لا يصح الرجوع عن الاقرار به
وفرق بين هذا وبين الذي قبله بان حق الله
تعالى مبني على المسامحة وحق الادمي مبني على
علي المسامحة **ويقتصر على الاقرار الى ثلاثة**
شرايط احدها **البلوغ** فلا يصح اقرار الصبي ولو
مراهقا ولو باذن وليه والثاني **العقل** فلا
يصح اقرار المحنون والمغيب عليه وزايل العقل بما فيه

يعذر فيه وان لم يعذر فيه فحكمه كالسكران
 و الثالث الاختيار فلا يصح اقرار مكره بما
 اكره عليه وان كان الاقرار بمال **اعتبر شرط** فيه
 رابع وهو **الرشد** والمراد كون المقر مطلق
 التصرف واحتراز المصنف بمال عن الاقرار بغيره
 كطلاق وظهور ونحوهما فلا يشترط في المقر
 بذلك الرشد بل يصح من السفهه **واذا اقر**
 الشخص **بجهول** كقوله لفلان علي شي **رجع** بضم و
 اليه اي المقر في بيانه اي المجهول فيقبل تفسيره
 بكلاما يتوكل من جهة كحجة صفة او ليس من
 جنسه لكن يحل اقتناؤه كجمل مائة وكلب معلم وزيل
 قبل تفسيره في جميع ذلك علي الاصح ومتى اقر
 بجهول وامتنع من بياقه بعد ان طوالب به
 حبس حتى بين المجهول فان مات قبل البيان
 طوالب

علاوة ووجه
 وان كان المجهول

طوالب به الوارث ووقفت جميع التركة و
يصح الاستثناء في الاقرار اذا وصله به
 اي وصل المقر الاستثناء بالمستثنى منه فان فصل
 بينهما بسكوت او كلام كثير اجنبى ضام السكوت
 اليه كسكتة تنفيس فلا يضر ويشترط
 ايضا في الاستثناء ان لا يستغرق المستثنى
 منه فان استغرقه نحو لزيد علي عشرة الاعرة
 ضرا وهو اي الاقرار في حالة الصحة **والمراد**
 حر لو اقر شخص في صحة بدين لزيد وفي مرضه بدين
 لغيره ولم يقدم الاقرار الاول وحينئذ فيقسم
 المقر بينهما بالسوية **فصل** في احكام العارية
 وهي بتشديد الياء في الاصح ما حوذة من عار
 اذا ذهب وحقيقتها الشرعية اباحة الانتفاع
 من اهلية التبرع بما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه

ضعيفة كلامه

ليرده على المتبرع و شرط المتبرع صحة تبرعه وكونه
مالكا لمنفعة ما يعبره فمن لا يصح تبرعه كصبي
او مجنون لا تصح اعارته ومن لا يملك المنفعة كاستجير
لا يصح اعارته الا باذن المعبر و ذكر المصنف ضابط
المعار في قوله **وكل ما يمكن الانتفاع به** منفعة
مباحة مع بقا عينه **جاءت اعارته** فخرج بمنفعة
مباحة اله اله اله اله فلا تصح اعارتها وبقا
عينه اعاره الشفعة للوقود فلا يصح وقوله **اذا**
كانت منافعه اثارا فخرج المنافع التي هي
اعيان كاعارة شاة لبنها وشجرة لثمرتها
ونحو ذلك فانه لا يصح فلو قال شخص خذ هذه
الشاة فقد اختلفت درها ونسلها فالاباحة
صحيحة والشاة عاريد **وتجوز العارية**
مطلقا من غير تقييد بوقت **ومقيد بجهة**

كاعارة

كاعارة هذا الثوب شهرا وفي بعض النسخ وتجوز
العارية مطلقة ومقيدة بجهة وللمعبر الرجوع
في كل منها **اي العارية** اذا تلفت لا باستعمال
ما دون فيه **مضمون على المستعير بقيتها** **تلفها**
لابقيتها يوم قبضها ولا باقصي القيم فان تلفت
باستعمال استعمال ما دون فيه كاعارة ثوب للبيه
فانسخ او انسخ بالاستعمال فلا ضمان **وقد**
في احكام الغصب وهو لغة اخذ الشيء ظلما مجاهدا
وشرعا الاستيلاء على حق الغير عدوانا ويرجع في
الاستيلاء للعرف ودخل في حق ما يصح غصبه مما ليس
بمال كجلد ميتة وخروج بعدوان الاستيلاء بقصد
من غصبه **مالا لا احد له ماله** ولعله ولو غرم
سجادة اضعا فقيمة **ولزمه ايضا** ان **نقص**
كن غصب ثوبا فليس له ان ينقص بغيره **ولزمه ايضا** **مثل**

في كل منها اي العارية اذا تلفت لا باستعمال ما دون فيه مضمون على المستعير بقيتها تلفها

اتالمونقص المخصوص برخصه سعره فلا يضمنه الغنا
على الصحيح وفي بعض النسخ ومن غصب مال امرئ اجبر
برده الى اخره **فان تلف المخصوص ضمنه الغاصب مثله**
ان كان له اي المخصوص مثل والاصح ان المثل ما حصل
كبير او وزن وجاز لمسلم فيه كنجاس وقطن لاغالية
ومعجون وذكر المصنف ضمان المتقوم في قوله **او ضمنه**
بقيمته ان لم يكن له مثل بان كان متقوما واختلغه
قيمته **التمسك كانت من يوم الغصب الى يوم التلف**
والعبرة في القيمة بالنقد الغالب فان غلب عليه نقدان
وتساويا قال الراعي عيّن القاضى واحدا منهما
تصل في احكام الشفعة وهي سبكون الفاء وحكي
بعض الفقهاء ضمها ومعناها لغة الضم وشرعا حق
تملك قهري يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث
بسبب اشركة بالعوض الذي ملكه به وشرعت لدفع
الضرر

91
الضرر **والشفعة واجبة** اي ثابتة للشريك
الخلطية اي خلطة الشيوع **دون خلطة الجوار**
فلا شفعة لجار الدار ملاصق كان او غيره وانما
تثبت الشفعة فيما ينقسم اي يقبل القسمة **دونما لا**
لا ينقسم كحام صغيرة فلا شفعة فيه فان امكن
انقسامه كحام كبير يمكن جعله حامين تثبت
الشفعة فيه **والشفعة ثابتة ايضا في كل ملك**
ينقل من الارض غير الموقوفة والحركة كالعقار
وعقار من البناء والشجر تبع الارض وانما ياخذ
الشفيع شقص العقار **بالثمن الذي وقع عليه**
البيع فان كان الثمن مثليا كحب ونقد اخذه بمثله
او متقوما كعبد وثوب اخذه بقيمته يوم البيع **وهي اي**
الشفعة بمعنى طلبها **على الفور** وحينئذ فليبادر
الشفيع اذا علم بيع الشقص باخذه وتكون المطالبة

في طلب الشفعة على العادة فلا يكلف الأسراع على خلا
 عاداته بعدوا وغيره بل الضابط في ذلك انما عدوا
 نيا في طلب حق الشفعة اسقطها والا فلا فان
اخرها اي الشفعة مع **القدرة عليها بطلت** فلو
 كان مريد الشفعة مريضا او غائبا عن بلد المشتري او
 محبوسا او خائفا من عدو فاليوكل ان قدروا لافلتهد
 على الطلب فان ترك المقدور عليه من التوكيل واشها
 بطل حقه في الاظهر ولو قال الشفيع لم اعلم ان حق
 الشفعة على الفور وكان ممن يخفى عليه ذلك صدق
 بهمينه **واذا تزوج الشخص او لا على شقص**
احد اي الشفيع **بمهر المثل** لتلك المرأة **واذا**
كان الشفعة جماعة استحقوه اي الشفعة
على قدر حصصهم من الاملاك فلو كان لاحد نصف
 عقار وللآخر ثلثه وللآخر سدسه فباع صاحب

النصف

النصف حصته اخذها الاخران **اثنان فعمل**
 في احكام القراض وهو لغة مشتق من القراض
 وهو القطع وشرعا دفع المالك مالا للعامل يعمل فيه
 ويربح المال بينهما **والقراض امر بقرينة شرط** احدها
ان يكون على ناضى اي نقد **من الدراهم والدنانير**
 الخالصه فلا يجوز القراض على قمبر ولا حلي ولا مقشوش
 ولا عروض ومنها الفلوس **والثاني ان ياذن**
المالك للعامل والتعريف اذنا **مطلقا** فلا يجوز
 للمالك ان يضيق التصرف على العامل كقوله لا تشتري
 شيئا حتى تشاورني ولا تشتري الا الخنطة البيضاء
 مثلا ثم عطف المصنف على قوله سابقا مطلقا قوله
 هنا **وفيما** اي من التصرف في شيء **لا ينقطع** و
جود مغالبا فلو شرط عليه شراء شيء ببدل وجوده
 كالحيل البلق لم يصح **والثالث ان يشترط له** اي

يشترط المالك للعامل **جزء معلوما من الزرع**
 كنصفه او ثلثه فلو قال المالك للعامل قارضتك
 على هذا المال ^{عليه} ان لك شركة فيه او نصيبا منه القراض ^{قد} او على ان
 الزرع بيننا صح ويكون الزرع نصفين **والرابع ان**
لا يقدر القراض بمدة معلومة لقوله قارضتك
 سنة وان لا يعلق بشرط كقوله اذا جاء راس
 الشهر قارضتك والقراض امانة **وحينئذ لا**
ضمان على العامل في مال القراض **الا بعد وان**
 فيه وفي بعض النسخ بالعدوان **واذا حصل في مال**
 القراض **زح** وخسران **حبر الخمران** بالزرع ولم
 ان عقد القراض جاز من الطرفين فلكل من المالك
 والعامل في نسخه **فصل** في احكام المساواة
 وهي لغة من السقي وشرعا دفع الشخص خلا او سحر
 عنب ^{من} يتعهده بسقي وتربية على ان له قدرا
 معلوما

معلوما من ثمره **والمساواة جائزة على شيئين**
 فقط **الخل والكرم** فلا يجوز المساواة غيرها
 كتين ومشمس وفتح المساواة من جاز التفرق
 لنفسه ولصبي فجنون بالولاية عليهما عند المصلحة
 وصيغتها ساقيتك على هذا الخل بكذا او سلمته
 اليك لتعهده ونحو ذلك ويستتبع قبول العامل
والهاية المساواة شرطان احدهما ان يقدرها
 المالك **بمدة معلومة** كسنة هلالية ولا يجوز تقدر
 بربها بادراك الثمر في الاصح **والثاني ان يعين**
 المالك للعامل **جزء معلوما من الثمرة** كنصفها
 او ثلثها فلو قال المالك على ان ما فتح الله من الثمرة
 يكون بيننا صح وحمل على المناصفة **ثم العمل فيها على**
ضربين احدهما **عمل بعود** **نفعه الى الثمرة** كسقي الخل
 وتلقيح بوضع شيء من الذكور في طلع الاناث

للعامل

معلوما

فهو عاين العامل والثاني عمل يعود نفعه الى الغير
كنصب الدواب وحفر الآبار **فهي على ريب المال**
ولا يجوز ان يشترط المالك على العامل شيئا ليس
من اعمال المساقاة كحفر النهر ويشترط انفراد العا
مل بالعمل فلو شرط رب المال عمل غلامه مع العامل
لم يصح واعلم ان عقد المساقاة لا يزم من الطرفين
ولو خرج الثمر مستحقا كان اوصى بثمر النخل المساقى
عليها فللعامل على ريب المال اجرة المثل لعمله **فصل**
في احكام الاجارة وهي بكرة القربة في المشهور وهي
ضمها وهي لغة اسم للاجرة وشرعا عقد على منفعة
معلومة مقصودة قابلة البذل والاباحة يعرض
معلوم وشرط كل من المؤجر والمستاجر الرشد
وعدم الاكراه وخروج معلومة المعاملة
ومقصودة استجار تفاحة لشمها وبقابلية

للبدل

للبدل منفعة البضع فالعقد عليها لا يسمى اجارة
وبالاباحة اجارة الجواني للوطي وبغرض
الاعارة وبمعلوم عوض المساقاة ولا تصح
الاجارة الا باليجاب كاجرتك وقبولك استأجر
وذكر المصنف ضابطا ما تصح اجارته بقوله **وكما**
امكن الانتفاع به مع بقاء عينه كاستيجار دار
للسكنى ودابة للركوب **صحت اجارته** والا فلا
وصحت اجارته ما ذكر بشرطه بقوله **اذا قدرت**
منفعته باحد امرين اما **بعدة** كاجرتك هذه الدار
سنة او عمل كاستاجوتك لتخيط لي هذا الثوب
وتجب الاجرة في الاجارة بنفس العقول **اطلاقها**
يقضي تعجيل الاجرة الا ان يشترط فيها التأجيل
فتكون الاجرة مؤجلة حينئذ **ولا تبطل الاجارة الا**
بموت احد المتعاقدين اي المؤجر والمستاجر ولا بموت

المتعاقدين بل تبقى اجارة بعد الموت الى انقضاء
مدتها ويقوم وارث المستاجر مقامه في استيفائه
منفعة العين المستاجرة **وتبطل الاجارة تلف**
العين المستاجرة كانهدم الدار وموت
الدابة المعينه وبطلان الاجارة بما ذكر بالنظر
للمستقبل لا لماضي فلا تبطل الاجارة فيه في الاظهر
بل يستقر قسطه من المسمى باعتبار اجرت المثل
فتقوم المنفعة حال العقد في المدة الماضية فاذا
قيل فاذا قيل كذا فيؤخذ بتلك النسبة من المسمى
وما تقدم من عدم الانفساخ في الماضي مقيد بما
بعد قبض العين الموحرة وبعد مضي مدة اجرة
اجرة والا انفسخ في المستقبل والماضي وخرج بالمعينة
ما اذا كانت الدابة الموحرة في الذمة فان المؤ
جر اذا حضرها وماتت في اثناء المدة فلا تنسخ
الاجارة

90
طرفة
الاجارة بل يجب على الموحرا بدالها واعلم ان
يد الاجير على العين الموحرة بديانة **ومنه**
لانسان عيا الاجير لا بعد وان فيها كان
ضرب الدابة فوق العادة او اركبها شخصا ثقل
منه **فصل** في احكام الجمالة وهي تثليث
الحجم ومعناها لغة ما يجعل للشخص عيشة
يفعله وشرعا التزام مطلق بالتصرف عوضا
مطلوبا على عمل معين او مجهول لمعين او غيره
وهو ان يشترط في رد ضالته عوضا معلوما
كقول مطلق التصرف من رد ضالتي فله كذا
فاذا اردما استحق الراد ذلك **العوض المثل**
له **فصل** في المخابرة وهي عمل العامل في
ارض المالك ببعض ما يخرج منها والبذر من
العامل **المالك واذا دفع** اي شخص **الله الي**

في الاجارة

رجل ارض النور عوا وتوطا للمجرأة معلوما
من رجعها لم يجر ذلك لكن النوري تعالى ابن
المنذر اختار جواز المخايرة وكذلك المزارعة
وهي عمل العامل في ارض المالك ببعض ما يخرج
منها والبذر من المالك وان الكراهي شخص
اي اياها اي ارضا بذهب او فقتة او شرط له
طعنا معلوما في ذمته جاز اما لو دفع لشخص
ارضا فيها نخل كثير او قليل فساقيه عليه
زارعه على الارض فتجوز هذه المزارعة تبعا
للمساقاة **فصل** في احكام احياء الطوائف
وهو كما قال الرافعي في الشرح الصغير ارض المالك
لها ولا يتفع بها احد **واحياء الموات جائز**
بشرطين احدهما ان يكون المحي مسلما فيسن له
احيا ارض الميتة سواء اذن له الامام ام لا

الذي

المحي

الذي الان يتعلق بالموات حق كاحمي الامام
قطعة منه فاحياها شخص فلا يلصقها
الاباذن الامام في الاصح اما الذي والمعاهد
والمستامن فليس لهم الاحياء ولو اذن لهم الامام
والثاني ان تكون الارض لم يجر عليها ملك
مسلم وفي بعض النسخ ان تكون الارض حرة
والمراد من كلام المصنف ان ما كان معمورا
وهو الان خراب فهو لما لك ان عرف مسلما
كان او ذميا ولا يملك هذا الخراب بالاحياء فان
لم يعرف ما لك والعمارة اسلامية فهذا
المعمور ما رضايه امره لراي الامام وحفظه
او بيعه وحفظ ثمنه وان كان المعمورا هليا
ملك بالاحياء **وصفة الاحياء ما كان له اعلو قوار**
المحي ويختلف هذا باختلاف الفرض الذي

في المحي

في الاشارة الى الارض

يقصده الحي احياء الموات مسكنا بشرط فيه
تحويل البقعة ببناء حيطانها بما جرت به عا
دته ذلك المكان من اجور او حجار وقصب
واشترط ايضا سقف بعضها ونصب باب
وان اراد الحي احياء الموات زريبة فيلحق
تحويل المسكن ولا يشترط السقف وان
اراد احياء الموات مزرعة فيجمع التراب
حولها ويسوي الارض بكسح مستعمل فيها
وطم متحضر وترتيب ما لها بشق ساقية
من بئر او حفر قناة فان كانها المطر المحتاد
لم يحتج لترتيب الماء على الصحيح وان اراد الحي
احياء الموات بستانا فجمع التراب والتحويل حول
ارض البستان ان جرت به عادة وشترط
مع ذلك الغرس على المذهب واعلم ان الماء المختص
بشخص

الماء المختص

بشخص لا يجب بذله لما شية غيره مطلقا
وانما يجب بذل الماء بثلاثة شرائط احدها
ان يفضل عن حاجته اي صاحب الماء فان لم
يفضل بداء بنفسه ولا يجب بذله لغيره والثاني
ان يحتاج اليه غيره اما لنفسه او لبعثته
هذا ان كان هناك كلاترعا الماشية ولا يمكن
رعيتها الا بسقي الماء ولا يجب عليه بذل الماء لزرع
غيره ولا لشجرة والثالث ان يكون الماء في مقرة
وهو مما يستغنى في بئر او عين فاذا اخذ
هذا الماء في اناء لم يجب بذله على الصحيح وحيث
وجب البذل للماء فالمراد به تمكين الماشية
من حضورها اليه ان لم يتضرر صاحب الماء وزرع
او ماشية فان تضرر بغيرها منعت منه وا
ستسقى لها الرعاية كما قال الماوردي وحيث

وجب البذل للماء استنع اخذ العوض عليه علي
الصحيح **فصل** في احكام الوقف وهو
لغة الحبس وشرعا حبس مالا معين قابل
للمقل يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وقطع
التصرف فيه على تصرف في جهة خير تقربا الى الله
تعالى وشرط الواقف صحه عباره واهلية التبرع
والوقف جائز بثلاثة شرائط وفي بعض النسخ
والوقف جائز وله ثلاثة شرائط احدها **يكون**
الوقوف مما يستنع به مع بقاء عينه ويكون الا
الانتفاع اباها مقصودا وفي فلا يصح وقف
اله للموت والوقف دراهم للزينة ولا يشترط
المنفعة حاله فيصح وقف عبد وحش صغير
واما الذي لا ينفي عنه كطعموم وريحان فلا
يصح وقفه **والثاني ان يكون الوقف على اصل**

اصل موجود وفرع لا ينقطع فرع الوقف على
من سيولد للواقف ثم على الفقراء ويسمى هذا
منقطع الاول فان لم يقل ثم على الفقراء كان
منقطع الاول والاخر وقوله لا ينقطع اقترازا
عن الوقف لمنقطع الآخر لقوله وقفت هذا على
زيد ثم نسله ولم يزد على ذلك وفيه طريقتان
احدهما انه باطل لمنقطع الاول وهو الذي سئى
عليه المصنف لكن الراجح المحنة **الثالث ان لا**
يكون الوقف في محظور بظا مشالة اي محرم
فلا يصح الوقف على عمارة كنيست للمعبود وانهم كانوا
المصنف انه لا يشترط في الوقف ظهور قصد
القرينة بل انتفاء المعصية سواها وجد في الوقف
ظهور قصد القرينة كالوقف على الفقراء او كالوقف
على الأغنيا ويشترط في الوقف ان لا يكون موقتا

كوقفت هذا سنة وان لا يكون معلقا كقول
 اذا جاء رأس الشكر فقد وقفت كذا **وهو اي**
 الوقف **على ما شرط الواقف فيه من تقديم** لبعض
 الموقوف عليهم كوقفت على اولادي الاورع
 منهم **او اناخير** كوقفت على اولادي بالسوية
 بين ذكورهم واناثهم **ونفضل** لبعض الا
 ولاد على بعض كوقفت على اولادي الذكر مثل اخض
 الانثيين **فصل** في احكام الهبة وهي لغة
 مأخوذة من هبوب الريح ويجوز ان يكون
 من هبة من نومه اذا استيقظ فكان فاعلمها
 استيقظ للاصان وهي في الشرع عليك منجز
 مطلق في عين حال الحياة بلا عوض ولو من الاعلى
 فخرج بالمنجز الوصية وباطلاق القليل الموقت
 وخرج بالعين هبة المنافع وخرج بحال الحياة النقة

كوقفت على اولادي فاذا انقضت نفقاتهم ونسبهم

والانه

ولا تصح الهبة الا باليجاب وقبول لفظا وذكر
 المصنف ضابط الموهوب في قوله **وكما اجاز بيعة**
جارت هبته وما لا يجوز بيعه كجهول لا تجوز هبته
 الاحبتي حنطه ونحوها فلا يجوز بيعها ويجوز
 هبتها ولا تملك **والانظر في الهبة الا بالقبض**
 باذن الواهب فلو مات الموهوب له او الواهب
 قبل قبض الهبة لم تنسخ الهبة وقام وارثه مقامه
 في القبض والاقباض **واذا قبض الموهوب لم**
يكن الواهب الرجوع فيها الا ان يكون والد
 وان علا **واذا امر شخص بشيء** اي دار امثلا
 كقوله امرتك هذا الدار **او رقبته اياها**
 كقوله امرتك هذه الدار وجعلتها لك رقبتي
 اي ان مت قبل عادت الي او مت قبلك استقر
 لك قبل وقبض **كان** ذلك الشيء **للعمير** **والقبض**

١٥٩٢
 ١٥٩٣
 ١٥٩٤
 ١٥٩٥
 ١٥٩٦
 ١٥٩٧
 ١٥٩٨
 ١٥٩٩
 ١٦٠٠
 ١٦٠١
 ١٦٠٢
 ١٦٠٣
 ١٦٠٤
 ١٦٠٥
 ١٦٠٦
 ١٦٠٧
 ١٦٠٨
 ١٦٠٩
 ١٦١٠
 ١٦١١
 ١٦١٢
 ١٦١٣
 ١٦١٤
 ١٦١٥
 ١٦١٦
 ١٦١٧
 ١٦١٨
 ١٦١٩
 ١٦٢٠
 ١٦٢١
 ١٦٢٢
 ١٦٢٣
 ١٦٢٤
 ١٦٢٥
 ١٦٢٦
 ١٦٢٧
 ١٦٢٨
 ١٦٢٩
 ١٦٣٠
 ١٦٣١
 ١٦٣٢
 ١٦٣٣
 ١٦٣٤
 ١٦٣٥
 ١٦٣٦
 ١٦٣٧
 ١٦٣٨
 ١٦٣٩
 ١٦٤٠
 ١٦٤١
 ١٦٤٢
 ١٦٤٣
 ١٦٤٤
 ١٦٤٥
 ١٦٤٦
 ١٦٤٧
 ١٦٤٨
 ١٦٤٩
 ١٦٥٠
 ١٦٥١
 ١٦٥٢
 ١٦٥٣
 ١٦٥٤
 ١٦٥٥
 ١٦٥٦
 ١٦٥٧
 ١٦٥٨
 ١٦٥٩
 ١٦٦٠
 ١٦٦١
 ١٦٦٢
 ١٦٦٣
 ١٦٦٤
 ١٦٦٥
 ١٦٦٦
 ١٦٦٧
 ١٦٦٨
 ١٦٦٩
 ١٦٧٠
 ١٦٧١
 ١٦٧٢
 ١٦٧٣
 ١٦٧٤
 ١٦٧٥
 ١٦٧٦
 ١٦٧٧
 ١٦٧٨
 ١٦٧٩
 ١٦٨٠
 ١٦٨١
 ١٦٨٢
 ١٦٨٣
 ١٦٨٤
 ١٦٨٥
 ١٦٨٦
 ١٦٨٧
 ١٦٨٨
 ١٦٨٩
 ١٦٩٠
 ١٦٩١
 ١٦٩٢
 ١٦٩٣
 ١٦٩٤
 ١٦٩٥
 ١٦٩٦
 ١٦٩٧
 ١٦٩٨
 ١٦٩٩
 ١٧٠٠
 ١٧٠١
 ١٧٠٢
 ١٧٠٣
 ١٧٠٤
 ١٧٠٥
 ١٧٠٦
 ١٧٠٧
 ١٧٠٨
 ١٧٠٩
 ١٧١٠
 ١٧١١
 ١٧١٢
 ١٧١٣
 ١٧١٤
 ١٧١٥
 ١٧١٦
 ١٧١٧
 ١٧١٨
 ١٧١٩
 ١٧٢٠
 ١٧٢١
 ١٧٢٢
 ١٧٢٣
 ١٧٢٤
 ١٧٢٥
 ١٧٢٦
 ١٧٢٧
 ١٧٢٨
 ١٧٢٩
 ١٧٣٠
 ١٧٣١
 ١٧٣٢
 ١٧٣٣
 ١٧٣٤
 ١٧٣٥
 ١٧٣٦
 ١٧٣٧
 ١٧٣٨
 ١٧٣٩
 ١٧٤٠
 ١٧٤١
 ١٧٤٢
 ١٧٤٣
 ١٧٤٤
 ١٧٤٥
 ١٧٤٦
 ١٧٤٧
 ١٧٤٨
 ١٧٤٩
 ١٧٥٠
 ١٧٥١
 ١٧٥٢
 ١٧٥٣
 ١٧٥٤
 ١٧٥٥
 ١٧٥٦
 ١٧٥٧
 ١٧٥٨
 ١٧٥٩
 ١٧٦٠
 ١٧٦١
 ١٧٦٢
 ١٧٦٣
 ١٧٦٤
 ١٧٦٥
 ١٧٦٦
 ١٧٦٧
 ١٧٦٨
 ١٧٦٩
 ١٧٧٠
 ١٧٧١
 ١٧٧٢
 ١٧٧٣
 ١٧٧٤
 ١٧٧٥
 ١٧٧٦
 ١٧٧٧
 ١٧٧٨
 ١٧٧٩
 ١٧٨٠
 ١٧٨١
 ١٧٨٢
 ١٧٨٣
 ١٧٨٤
 ١٧٨٥
 ١٧٨٦
 ١٧٨٧
 ١٧٨٨
 ١٧٨٩
 ١٧٩٠
 ١٧٩١
 ١٧٩٢
 ١٧٩٣
 ١٧٩٤
 ١٧٩٥
 ١٧٩٦
 ١٧٩٧
 ١٧٩٨
 ١٧٩٩
 ١٨٠٠
 ١٨٠١
 ١٨٠٢
 ١٨٠٣
 ١٨٠٤
 ١٨٠٥
 ١٨٠٦
 ١٨٠٧
 ١٨٠٨
 ١٨٠٩
 ١٨١٠
 ١٨١١
 ١٨١٢
 ١٨١٣
 ١٨١٤
 ١٨١٥
 ١٨١٦
 ١٨١٧
 ١٨١٨
 ١٨١٩
 ١٨٢٠
 ١٨٢١
 ١٨٢٢
 ١٨٢٣
 ١٨٢٤
 ١٨٢٥
 ١٨٢٦
 ١٨٢٧
 ١٨٢٨
 ١٨٢٩
 ١٨٣٠
 ١٨٣١
 ١٨٣٢
 ١٨٣٣
 ١٨٣٤
 ١٨٣٥
 ١٨٣٦
 ١٨٣٧
 ١٨٣٨
 ١٨٣٩
 ١٨٤٠
 ١٨٤١
 ١٨٤٢
 ١٨٤٣
 ١٨٤٤
 ١٨٤٥
 ١٨٤٦
 ١٨٤٧
 ١٨٤٨
 ١٨٤٩
 ١٨٥٠
 ١٨٥١
 ١٨٥٢
 ١٨٥٣
 ١٨٥٤
 ١٨٥٥
 ١٨٥٦
 ١٨٥٧
 ١٨٥٨
 ١٨٥٩
 ١٨٦٠
 ١٨٦١
 ١٨٦٢
 ١٨٦٣
 ١٨٦٤
 ١٨٦٥
 ١٨٦٦
 ١٨٦٧
 ١٨٦٨
 ١٨٦٩
 ١٨٧٠
 ١٨٧١
 ١٨٧٢
 ١٨٧٣
 ١٨٧٤
 ١٨٧٥
 ١٨٧٦
 ١٨٧٧
 ١٨٧٨
 ١٨٧٩
 ١٨٨٠
 ١٨٨١
 ١٨٨٢
 ١٨٨٣
 ١٨٨٤
 ١٨٨٥
 ١٨٨٦
 ١٨٨٧
 ١٨٨٨
 ١٨٨٩
 ١٨٩٠
 ١٨٩١
 ١٨٩٢
 ١٨٩٣
 ١٨٩٤
 ١٨٩٥
 ١٨٩٦
 ١٨٩٧
 ١٨٩٨
 ١٨٩٩
 ١٩٠٠
 ١٩٠١
 ١٩٠٢
 ١٩٠٣
 ١٩٠٤
 ١٩٠٥
 ١٩٠٦
 ١٩٠٧
 ١٩٠٨
 ١٩٠٩
 ١٩١٠
 ١٩١١
 ١٩١٢
 ١٩١٣
 ١٩١٤
 ١٩١٥
 ١٩١٦
 ١٩١٧
 ١٩١٨
 ١٩١٩
 ١٩٢٠
 ١٩٢١
 ١٩٢٢
 ١٩٢٣
 ١٩٢٤
 ١٩٢٥
 ١٩٢٦
 ١٩٢٧
 ١٩٢٨
 ١٩٢٩
 ١٩٣٠
 ١٩٣١
 ١٩٣٢
 ١٩٣٣
 ١٩٣٤
 ١٩٣٥
 ١٩٣٦
 ١٩٣٧
 ١٩٣٨
 ١٩٣٩
 ١٩٤٠
 ١٩٤١
 ١٩٤٢
 ١٩٤٣
 ١٩٤٤
 ١٩٤٥
 ١٩٤٦
 ١٩٤٧
 ١٩٤٨
 ١٩٤٩
 ١٩٥٠
 ١٩٥١
 ١٩٥٢
 ١٩٥٣
 ١٩٥٤
 ١٩٥٥
 ١٩٥٦
 ١٩٥٧
 ١٩٥٨
 ١٩٥٩
 ١٩٦٠
 ١٩٦١
 ١٩٦٢
 ١٩٦٣
 ١٩٦٤
 ١٩٦٥
 ١٩٦٦
 ١٩٦٧
 ١٩٦٨
 ١٩٦٩
 ١٩٧٠
 ١٩٧١
 ١٩٧٢
 ١٩٧٣
 ١٩٧٤
 ١٩٧٥
 ١٩٧٦
 ١٩٧٧
 ١٩٧٨
 ١٩٧٩
 ١٩٨٠
 ١٩٨١
 ١٩٨٢
 ١٩٨٣
 ١٩٨٤
 ١٩٨٥
 ١٩٨٦
 ١٩٨٧
 ١٩٨٨
 ١٩٨٩
 ١٩٩٠
 ١٩٩١
 ١٩٩٢
 ١٩٩٣
 ١٩٩٤
 ١٩٩٥
 ١٩٩٦
 ١٩٩٧
 ١٩٩٨
 ١٩٩٩
 ٢٠٠٠
 ٢٠٠١
 ٢٠٠٢
 ٢٠٠٣
 ٢٠٠٤
 ٢٠٠٥
 ٢٠٠٦
 ٢٠٠٧
 ٢٠٠٨
 ٢٠٠٩
 ٢٠١٠
 ٢٠١١
 ٢٠١٢
 ٢٠١٣
 ٢٠١٤
 ٢٠١٥
 ٢٠١٦
 ٢٠١٧
 ٢٠١٨
 ٢٠١٩
 ٢٠٢٠
 ٢٠٢١
 ٢٠٢٢
 ٢٠٢٣
 ٢٠٢٤
 ٢٠٢٥
 ٢٠٢٦
 ٢٠٢٧
 ٢٠٢٨
 ٢٠٢٩
 ٢٠٣٠
 ٢٠٣١
 ٢٠٣٢
 ٢٠٣٣
 ٢٠٣٤
 ٢٠٣٥
 ٢٠٣٦
 ٢٠٣٧
 ٢٠٣٨
 ٢٠٣٩
 ٢٠٤٠
 ٢٠٤١
 ٢٠٤٢
 ٢٠٤٣
 ٢٠٤٤
 ٢٠٤٥
 ٢٠٤٦
 ٢٠٤٧
 ٢٠٤٨
 ٢٠٤٩
 ٢٠٥٠
 ٢٠٥١
 ٢٠٥٢
 ٢٠٥٣
 ٢٠٥٤
 ٢٠٥٥
 ٢٠٥٦
 ٢٠٥٧
 ٢٠٥٨
 ٢٠٥٩
 ٢٠٦٠
 ٢٠٦١
 ٢٠٦٢
 ٢٠٦٣
 ٢٠٦٤
 ٢٠٦٥
 ٢٠٦٦
 ٢٠٦٧
 ٢٠٦٨
 ٢٠٦٩
 ٢٠٧٠
 ٢٠٧١
 ٢٠٧٢
 ٢٠٧٣
 ٢٠٧٤
 ٢٠٧٥
 ٢٠٧٦
 ٢٠٧٧
 ٢٠٧٨
 ٢٠٧٩
 ٢٠٨٠
 ٢٠٨١
 ٢٠٨٢
 ٢٠٨٣
 ٢٠٨٤
 ٢٠٨٥
 ٢٠٨٦
 ٢٠٨٧
 ٢٠٨٨
 ٢٠٨٩
 ٢٠٩٠
 ٢٠٩١
 ٢٠٩٢
 ٢٠٩٣
 ٢٠٩٤
 ٢٠٩٥
 ٢٠٩٦
 ٢٠٩٧
 ٢٠٩٨
 ٢٠٩٩
 ٢١٠٠
 ٢١٠١
 ٢١٠٢
 ٢١٠٣
 ٢١٠٤
 ٢١٠٥
 ٢١٠٦
 ٢١٠٧
 ٢١٠٨
 ٢١٠٩
 ٢١١٠
 ٢١١١
 ٢١١٢
 ٢١١٣
 ٢١١٤
 ٢١١٥
 ٢١١٦
 ٢١١٧
 ٢١١٨
 ٢١١٩
 ٢١٢٠
 ٢١٢١
 ٢١٢٢
 ٢١٢٣
 ٢١٢٤
 ٢١٢٥
 ٢١٢٦
 ٢١٢٧
 ٢١٢٨
 ٢١٢٩
 ٢١٣٠
 ٢١٣١
 ٢١٣٢
 ٢١٣٣
 ٢١٣٤
 ٢١٣٥
 ٢١٣٦
 ٢١٣٧
 ٢١٣٨
 ٢١٣٩
 ٢١٤٠
 ٢١٤١
 ٢١٤٢
 ٢١٤٣
 ٢١٤٤
 ٢١٤٥
 ٢١٤٦
 ٢١٤٧
 ٢١٤٨
 ٢١٤٩
 ٢١٥٠
 ٢١٥١
 ٢١٥٢
 ٢١٥٣
 ٢١٥٤
 ٢١٥٥
 ٢١٥٦
 ٢١٥٧
 ٢١٥٨
 ٢١٥٩
 ٢١٦٠
 ٢١٦١
 ٢١٦٢
 ٢١٦٣
 ٢١٦٤
 ٢١٦٥
 ٢١٦٦
 ٢١٦٧
 ٢١٦٨
 ٢١٦٩
 ٢١٧٠
 ٢١٧١
 ٢١٧٢
 ٢١٧٣
 ٢١٧٤
 ٢١٧٥
 ٢١٧٦
 ٢١٧٧
 ٢١٧٨
 ٢١٧٩
 ٢١٨٠
 ٢١٨١
 ٢١٨٢
 ٢١٨٣
 ٢١٨٤
 ٢١٨٥
 ٢١٨٦
 ٢١٨٧
 ٢١٨٨
 ٢١٨٩
 ٢١٩٠
 ٢١٩١
 ٢١٩٢
 ٢١٩٣
 ٢١٩٤
 ٢١٩٥
 ٢١٩٦
 ٢١٩٧
 ٢١٩٨
 ٢١٩٩
 ٢٢٠٠
 ٢٢٠١
 ٢٢٠٢
 ٢٢٠٣
 ٢٢٠٤
 ٢٢٠٥
 ٢٢٠٦
 ٢٢٠٧
 ٢٢٠٨
 ٢٢٠٩
 ٢٢١٠
 ٢٢١١
 ٢٢١٢
 ٢٢١٣
 ٢٢١٤
 ٢٢١٥
 ٢٢١٦
 ٢٢١٧
 ٢٢١٨
 ٢٢١٩
 ٢٢٢٠
 ٢٢٢١
 ٢٢٢٢
 ٢٢٢٣
 ٢٢٢٤
 ٢٢٢٥
 ٢٢٢٦
 ٢٢٢٧
 ٢٢٢٨
 ٢٢٢٩
 ٢٢٣٠
 ٢٢٣١
 ٢٢٣٢
 ٢٢٣٣
 ٢٢٣٤
 ٢٢٣٥
 ٢٢٣٦
 ٢٢٣٧
 ٢٢٣٨
 ٢٢٣٩
 ٢٢٤٠
 ٢٢٤١
 ٢٢٤٢
 ٢٢٤٣
 ٢٢٤٤
 ٢٢٤٥
 ٢٢٤٦
 ٢٢٤٧
 ٢٢٤٨
 ٢٢٤٩
 ٢٢٥٠
 ٢٢٥١
 ٢٢٥٢
 ٢٢٥٣
 ٢٢٥٤
 ٢٢٥٥
 ٢٢٥٦
 ٢٢٥٧
 ٢٢٥٨
 ٢٢٥٩
 ٢٢٦٠
 ٢٢٦١
 ٢٢٦٢
 ٢٢٦٣
 ٢٢٦٤
 ٢٢٦٥
 ٢٢٦٦
 ٢٢٦٧
 ٢٢٦٨
 ٢٢٦٩
 ٢٢٧٠
 ٢٢٧١
 ٢٢٧٢
 ٢٢٧٣
 ٢٢٧٤
 ٢٢٧٥
 ٢٢٧٦
 ٢٢٧٧
 ٢٢٧٨
 ٢٢٧٩
 ٢٢٨٠
 ٢٢٨١
 ٢٢٨٢
 ٢٢٨٣
 ٢٢٨٤
 ٢٢٨٥
 ٢٢٨٦
 ٢٢٨٧
 ٢٢٨٨
 ٢٢٨٩
 ٢٢٩٠
 ٢٢٩١
 ٢٢٩٢
 ٢٢٩٣
 ٢٢٩٤
 ٢٢٩٥
 ٢٢٩٦
 ٢٢٩٧
 ٢٢٩٨
 ٢٢٩٩
 ٢٣٠٠
 ٢٣٠١
 ٢٣٠٢
 ٢٣٠٣
 ٢٣٠٤
 ٢٣٠٥
 ٢٣٠٦
 ٢٣٠٧
 ٢٣٠٨
 ٢٣٠٩
 ٢٣١٠
 ٢٣١١
 ٢٣١٢
 ٢٣١٣
 ٢٣١٤
 ٢٣١٥
 ٢٣١٦
 ٢٣١٧
 ٢٣١٨
 ٢٣١٩
 ٢٣٢٠
 ٢٣٢١
 ٢٣٢٢
 ٢٣٢٣
 ٢٣٢٤
 ٢٣٢٥
 ٢٣٢٦
 ٢٣٢٧
 ٢٣٢٨
 ٢٣٢٩
 ٢٣٣٠
 ٢٣٣١
 ٢٣٣٢
 ٢٣٣٣
 ٢٣٣٤
 ٢٣٣٥
 ٢٣٣٦
 ٢٣٣٧
 ٢٣٣٨
 ٢٣٣٩
 ٢٣٤٠
 ٢٣٤١
 ٢٣٤٢
 ٢٣٤٣
 ٢٣٤٤
 ٢٣٤٥
 ٢٣٤٦
 ٢٣٤٧
 ٢٣٤٨
 ٢٣٤٩
 ٢٣٥٠
 ٢٣٥١
 ٢٣٥٢
 ٢٣٥٣
 ٢٣٥٤
 ٢٣٥٥
 ٢٣٥٦
 ٢٣٥٧
 ٢٣٥٨
 ٢٣٥٩
 ٢٣٦٠
 ٢٣٦١
 ٢٣٦٢
 ٢٣٦٣
 ٢٣٦٤
 ٢٣٦٥
 ٢٣٦٦
 ٢٣٦٧
 ٢٣٦٨
 ٢٣٦٩
 ٢٣٧٠
 ٢٣٧١
 ٢٣٧٢
 ٢٣٧٣
 ٢٣٧٤
 ٢٣٧٥
 ٢٣٧٦
 ٢٣٧٧
 ٢٣٧٨
 ٢٣٧٩
 ٢٣٨٠
 ٢٣٨١
 ٢٣٨٢
 ٢٣٨٣
 ٢٣٨٤
 ٢٣٨٥
 ٢٣٨٦
 ٢٣٨٧
 ٢٣٨٨
 ٢٣٨٩
 ٢٣٩٠
 ٢٣٩١
 ٢٣٩٢
 ٢٣٩٣
 ٢٣٩٤
 ٢٣٩٥
 ٢٣٩٦
 ٢٣٩٧
 ٢٣٩٨
 ٢٣٩٩
 ٢٤٠٠
 ٢٤٠١
 ٢٤٠٢
 ٢٤٠٣
 ٢٤٠٤
 ٢٤٠٥
 ٢٤٠٦
 ٢٤٠٧
 ٢٤٠٨
 ٢٤٠٩
 ٢٤١٠
 ٢٤١١
 ٢٤١٢
 ٢٤١٣
 ٢٤١٤
 ٢٤١٥
 ٢٤١٦
 ٢٤١٧
 ٢٤١٨
 ٢٤١٩
 ٢٤٢٠
 ٢٤٢١
 ٢٤٢٢
 ٢٤٢٣
 ٢٤٢٤
 ٢٤٢٥
 ٢٤٢٦
 ٢٤٢٧
 ٢٤٢٨
 ٢٤٢٩
 ٢٤٣٠
 ٢٤٣١
 ٢٤٣٢
 ٢٤٣٣
 ٢٤٣٤
 ٢٤٣٥
 ٢٤٣٦
 ٢٤٣٧
 ٢٤٣٨
 ٢٤٣٩
 ٢٤٤٠
 ٢٤٤١
 ٢٤٤٢
 ٢٤٤٣
 ٢٤٤٤
 ٢٤٤٥
 ٢٤٤٦
 ٢٤٤٧
 ٢٤٤٨
 ٢٤٤٩
 ٢٤٥٠
 ٢٤٥١
 ٢٤٥٢
 ٢٤٥٣
 ٢٤٥٤
 ٢٤٥٥
 ٢٤٥٦
 ٢٤٥٧
 ٢٤٥٨
 ٢٤٥٩
 ٢٤٦٠
 ٢٤٦١
 ٢٤٦٢
 ٢٤٦٣
 ٢٤٦٤
 ٢٤٦٥
 ٢٤٦٦
 ٢٤٦٧
 ٢٤٦٨
 ٢٤٦٩
 ٢٤٧٠
 ٢٤٧١
 ٢٤٧٢
 ٢٤٧٣
 ٢٤٧٤
 ٢٤٧٥
 ٢٤٧٦
 ٢٤٧٧
 ٢٤٧٨
 ٢٤٧٩
 ٢٤

بلقظ اسم المفعول فيهما **ولورثته من بعده**
 وما يلغوا الشرط المذكور **فصل** في
 احكام اللقطة وهي بفتح القاف اسم للشيء الملقط
 الملتقط ومعناها شرعا ما ضاع من مالكه
 بسقوط او غفلة ونحوها **واذا وجد شخص**
 بالغا او لا مسلما كان او لا فاسقا كان او لا
لقطة في موات او في طريق فله اخذها
وتركها ولكن اخذها **اولي** من تركها ان
 كان الاخذ لها **على ثقة من القيام بها** ولو تركها
 من غير اخذ لها لم يضمنها ولا يجب الاشهاد على
 اخذها التقاطها التملك او حفظه وينزع القا
 ضي اللقطة من الفاسق ويضعها عند عدل ولا
 يعقد تعريف الفاسق اللقطة بل يضمن القاضي
 المير قيا عدلا يمنع من الخيانة فيها وينزع الق

اللقطة

اللقطة من يد البقي - ويعرفها شرعيا بعد التعريف
 بملك اللقطة للمصير ان راء المصلحة في تملكها
 له **واذا اخذها** اي اللقطة وجب عليه ان يعرف
 في اللقطة عقب اخذها **سنة اشياء وعادها**
 من حبل او خرقة مثلا **وعفا سها** هو بمعنى الوعا
ووكاذهها بالمد وهو الخيط الذي تربط به **جنسها**
 من ذهب وفضة ووزنها ويعرف بفتح اوله
 وسكون ثانيه من المعرفة وان يحفظها ضمها
في حرز مثلها ثم بعد ما ذكر اذا **راد الملتقط**
تملكها عرفها بتشديد الواو من التعريف **سنة**
على ابواب المساجد عند خروج الناس من الجماعة
وفي الموضع الذي وجدها فيه وفي الاسواق
 ونحوها من مجامع الناس ويكون التعريف على
 العادة زمانا ومكانا وابتداء السنة من وقت التعريف

٢ وعادها

لا الالتقاط ولا يجب استيعاب السنة بالتعريف
 بل يعرف او لا كل يوم مرتين طرفي النهار لا ليلا
 ولا وقت القيلولة ثم يعرف بعد ذلك كل
 اسبوع مرة او مرتين ويذكر الملتقط في
 تعريف المقتطعة بعض اوصافها فان لم فيها
 ضمن ولا يلزمه مؤنة التعريف ان اخذ اللقطة
 يحفظها في مالها بل يرتبها القاضي القاضي في المال
 او يقتضيها على المالك وان اخذ اللقطة لئتملكها
 وحيد عليه تعريفها ولزمه مؤنة تعريفها سواء
 تملكها بعد ذلك ام لا ومن التلقط شيئا صغيرا
 لا يعرفه سنة بل يعرف زمنا يظن ان فاقد لا يعرف
 عنه بعد ذلك الزمن فان لم يجد صاحبها بعد
 تعريفها كان له ان يملكها بشرط الطمان
 لها ولا يملكها الملتقط بمجرد مضي السنة

بل لا

بل لا بد من لفظ يدل على التملك كتملكت
 هذه اللقطة فان تملكها فظهر مالها وهي
 باقية وتفتق على رد عينها او بدلها فلام
 فيه واضح وان تنازعنا فطلبها المالك وا
 راد الملتقط العدول الي بدلها اجيب
 المالك في الاصح وان تلقت اللقطة بعد
 تملكها غرم الملتقط مثلها ان كانت مثلية
 وقيمتها ان كانت متقومة يوم التملك لها
 وان نقصت بعيب فله اخذها مع الارش
 في الاصح **واللقطة** وفي بعض النسخ وجلة اللقطة
 على راحة ارض احداهما ما يبقى على الدوام
 كالزهر والفضة فهذا اي ما سبق من تعريفها
 سنة وملكها بعد السنة حكمه اي حكم ما يبقى
 على الدوام والضرب الثاني ما لا يتبع على الدوام

كالطعام الرطب فهو اي ملتقط له مخير
بين فصلتين اكله وغرمه اي غرم قيمته او
بيعه وحفظ ثمنه الي ظهور مالكه والثالث
ما يبقى بعلاج فيه كالرطب والعنب فيفعل
ما فيه المصلحة من بيعه وحفظ ثمنه او
تحقيقه وحفظه الي ظهور مالكه والرابع
الاحتياج الي فقده كالحيوان وهو ضربان
احدهما حيوان لاه يستنع بنفسه من صفار
السباع كغنم وعجل فهو اي ملتقطه مخير
بين ثلاثة امور اكله وغرم ثمنه وتركه
بلا اكل والتلقوا بالانفاق عليه او بيعه
وحفظ ثمنه الي ظهور مالكه والثاني حيوان
يستنح بنفسه من صفار السباع كبعير
وفرس فان وجد الملتقط في الصحر وتركه

بالمالك

وحرم التقاطه للمالك فان اخذه ضمنه
وان وجد الملتقط في الحضر فهو مخير
الاشياء الثلاثة فيه والمراد بالثلاثة السابقة
فيها لا يمنع فصل في احكام اللقيط وهو
صبي منبوذ لا كافل له من اب او جد او ما يقوم
مقامهما ويلحق بالصبي كما قال بعضهم المجنون
البالغ واذا وجد لقيط بمعنى ملقوطة بقا رعة
الطريق فاخذ منها وتربيتها وكفالة وا
حبة على الكفاية فاذا التقطه بعض من هو اهل
الحضانة اللقيط سقط الاثر عن الباقي فان لم
يلتقطه احد اثمر الجميع ولو علم به واحد فقط
تعين عليه وتجب في الاصح الاشهاد على التقاطه
واسناد المصنف لشرط الملتقط بقوله ولا يقرب
الا في يد ابيه من حريم رشيد فان وجد معه

اي اللقيط مال انفق على الحكم منه ولا ينفق
 للفقير عليه من الاياذن الحاكم وان لم يوجد
 معداي اللقيط مال فنفقته كايته في بيت
 المال ان لم يكن له مال عام كالوقوف على اللقطاء
فصل في احكام الوديعة وهي فعيه ودع
 اذا ترك وتطلق لغة على الشي الموضوع عند غير
 صاحبه للحفظ وتطلق شرعا على المقدار المقتضي
 للاستحفاظ والوديعة امانة في يد الوديع
 ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها ان
 كان ثم غيره والاوجب قبولها كما اطلقت جمع
 قال في الروضة كاصلها وهذا محمول على اصل
 القبول دون اتلاف منفعتها وحرده مجانا
 ولا يضمن الوديع الوديعة الا بالتعدي
 فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة مذكورة في
 المطولات

هذا هو الوجه في الوديعة
 ان الوديعة هي ما يودع عند غيره
 لحفظه او لغيره من الوديعة
 والوديعة امانة في يد الوديع
 ويستحب قبولها لمن قام بالامانة فيها
 ان كان ثم غيره والاوجب قبولها كما اطلقت جمع
 قال في الروضة كاصلها وهذا محمول على اصل
 القبول دون اتلاف منفعتها وحرده مجانا
 ولا يضمن الوديع الوديعة الا بالتعدي
 فيها وصور التعدي كثيرة مذكورة مذكورة في
 المطولات

ن
 من بيت

المطولات منها ان يودع غيره بلا اذن من
 المالك ولا عذر من الوديع ومنها ان ينقلها
 من محله او يهديها الى اخري دونها في الحزم
 وقول الوديع بفتح الدال مقبول في رد لها
 على الوديع بكسر الدال وعليه اي الوديع ان يحفظها
 في حزم مثلها فان لم يفعل ضمن واذا طواب
 الوديعة بها اي الوديعة فلم يخرجها مع
 القدرة عليها حتى تلفت ضمن فان اخرها
 لعذر لم يضمن كتاب احكام الفريض
 والوصايا تجمع وصية من وصية الشيء بالشيء اذا
 وصلته به والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد
 الموت والوارثون من الرجال المجمع على
 اربعة عشر بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعد
 المصنف العشرة بقوله الابن وابن الابن وان سفل

والوصية هي ما يوصي به من وصية
 والوصية شرعا تبرع بحق مضاف لما بعد
 الموت والوارثون من الرجال المجمع على
 اربعة عشر بالاختصار وبالبسط خمسة عشر وعد
 المصنف العشرة بقوله الابن وابن الابن وان سفل

انما يرث الاصل والاب والابن والابن
 والابن والابن والابن والابن
 والابن والابن والابن والابن
 والابن والابن والابن والابن

والاب والجد وان عيا والاب وابن الاخ
وان تراخا والعم وابن العم وان تبا
عدا والزوج والمولي المقتق الى اخره ولو
 اجتمع كل الرجال فقط ولا يكون الميت في هذه
 الصورة الامارة **والوارثات من الناس**
 المجمع عليا اربعون سبع بالاختصار وبالسطرة
 وعدا لمصنف السبع في قوله **البنات وبنات**
الابن والام والجد والاخت والزوجة وا
مولات المقتقة الى اخره ولو اجتمع كل النساء
 ورثت منهن خمس البنت وبنات الابن والام والزوجة
 جنة والاخت والسقيقة ولا يكون الميت في
 الصورة الاربعون **ومن لا يثبت بحال من**
 الورثة **بحال خمس الزوجات** اي الزوج والزوجة
والابوان اي الاب والام والابن والابن

كان

كان او انثى **ومن لا يرث بحال سبعة العبد**
 والامة ولو عبر بالرقيق كان اولى **والمدبر**
وام الولد والمكاتب واما الذي بعضه مر اذا
 مات عن مال ملكه ببعضه الحر ورثه قريبه
 للزوجته ومعتق بعضه **والقاتل لا يرث من**
 قتله سواء كان قتله مضمو نام لا **والزقوم** ومثله
 الزنديق وهو من يخفي الكفر ويظهر الاسلام **وا**
هل ملتين فلا يرث مسلم من كافر وعكسه
 ويرث الكافر الكافر وان اختلفت ملته كيهودي
 ونصراني ولا يرث حرني من ذمي وعكسه
 والمرند لا يرث من مرتد ولا من مسلم ولا من
 كافر **واقرب العصاة** وفي بعض النسخ واريد
 بها من ليس له حال تعصية ستم مقدر من الجمع
 علي ثورتهم وسبق بيانهم وانما اعتبر السهم

قوله واما الاي الا هذا
 غير منسب اذ كلهم في
 الوارث لا في المورث واما
 قوله لا يرث من
 المم سائر قتله الخطيب
 الصحيح ان المقتق لا يرث
 بقدر ما ضاع من الميراث

حال التعصيب ليدخل الاب والجد فان كل
 منهما سها مقدر في غير التعصيب ثم عد المصنف
 الاقرب في قوله الابن ثم ابنه ثم الاب ثم
 ابوه ثم الاخ للاب والام ثم الاخ للاب ثم
 ابن الاخ للاب والام ثم ابن الاخ للاب وقوله
 ثم العم على هذا الترتيب ثم ابنه اي فيقدم
 العم للابوين ثم للاب ثم بنوا العم كذا ذكر ثم
 يقدم عم الاب من الابوين ثم من الاب ثم
 بنوها كذا ذكر ثم يقدم عم الجد من الابوين ثم
 من الاب كذا ذكر وهكذا فاذا اعدم العصبات
 من النسب واميت عتيق فالمولى للمعتق يرثه
 بالعصوبة ذكر اكان المعتق وانثى فان لم يوجد
 للميت عصبه بالنسب ولا عصبه بالولاء فماله
 لبيت المال والمفروض وفي بعض النسخ المفروض

المذكور

المذكورة في كتاب الله تعالى سنه لايزال عليها
 ولا ينقص عنها الا لعارض كالعول والرق والدمية
 هي النصف والرابع والثلث والثلثان والثلث
 والسادس وقد يعبر الفرضيون عن ذلك بعبارة
 مختصرة وهي الربع والثلث وضعف كل ونصف
 كل والنصف فرض تحت البنت وبنت الابن
 اذا انفردت كل منهما عن ذكر يعصبها والاخت
 من الاب والام والاخت من الاب اذا انفردت
 كل منهما عن ذكر يعصبها والزوجة ان لم يكن
 معه ولد ذكر اكان الولد وانثى ولا ولد ابين
 والرابع فرض اثنين للزوج مع الولد او ولد
 الابن سواء كان الولد منه ومن غيره وهو اب
 الربع للزوجة او الزوجين والزوجات مع
 عدم الولد او ولد الابن والافصح في الزوجة حذرن

التاء ولكن اثباتاً في الفرائض حسن التمييز
والثمن فرض الزوجة والزوجة والزوجات
 مع حكم الولد او ولد الابن يشتركن كلهن في
 الثمن **والثلثان فرض اربعة البنات** فالثمن
 وبنات الابن فالثمن وفي بعض النسخ وبنات الابن
والاثنين من الاب والام فالثمن **والاثنين من**
الاب فالثمن وهذا عند انفراد كل منهما على اخواتهن
 فان كان معهن ذكر فقد يزدن على الثلثين كما
 لو كن عشرة والذكر واحد فلمن عشرة من اثني
 عشرة وهي اكثر من ثلثها وقد ينقص كبنيتين
 مع ابني **والثلث فرض اثني الام اذا لم تحب**
 وهو اذا لم يكن للميت ولد ولا ولد ابن ولا ابنة
 من الاخوة والاضوات سوا كن اشقيا و لاب
 اولام وهو اي الثلث **لاثنين فصاعداً من الاقرب**
 والافراد

والاضوات من ولد الام ذكورا كانوا واناثا
 او خنائاً او بعض كذا وبعض كذا **والسكس**
فرض سبعة الام مع الولد او ولد الابن **والثلاث**
فصاعداً من الاخوة والاضوات ولا فرق
 بين الاشقاء وغيرهم ولا بين كون البعض
 كذا والبعض كذا **وهو اي السكس للمجدد عند**
عدم الاقر والمجدتين **والثلاث** **ولميت**
الابن مع بنت الصلب **لثلاثة الثلثين**
وهو اي السكس للاخت من الاب مع الاخت
من الاب والام **لثلاثة الثلثين** **وهو اي السكس**
فرض الاب مع الولد او ولد الابن ويدخل
 في كلهم المصنف ما لو خلف الميت بنتاً واباً فللميت
 النصف وللأب السكس فرضاً والباقي له تعصيباً
 وفرض المجد الوارث **عند عدم الاب** وقد يفرض

انظر هذا في قولهم
 في تعصيب الاخوة
 الكليات

للمجد السدس ايضا مع الاخوة كما لو كان معه
 ذو فرض وكان سدس المال خيرا له من المقاسمة
 ومن ثلث البتة كبنيتين وحيد وثلاث اخوة
 وهو اي السدس **للو احد من ولد الام** ذكر او
 كان او انثى **وتسقط الجدان** سواء قرين او
 بعدت يا لام فقط **ويسقط الاجداد** بالاب
ويسقط ولد الام اي الاخ والاخت لام مع
 وجود **اربعة الولد** ذكر او كان او انثى ومع ولد
 الابن كذا ومع **الاب والجد** وان علا **ويسقط**
 ولد الاب والام مع ثلاثة الابن وابن الابن
 وان سفل ومع **الاب** **ويسقط** ولد الاب بربعة
اي ثلاثة اي الابن وابن الابن والاب
 وبالاخ من **الاب والام** **اربعة** يعصبون
 اخواتهم للذكر مثل حظ الانثيين **والابن**

الابن

الابن **والاخ من الاب والام والاخ من الاب**
 اما الاخ من الام فلا يعصب اخته بل لهما الثلث
 واربعة يرثون **دون اخواتهم وهم الامهات**
وبنوا العمات وبنو الاخ **وعصبان المولى**
 وانما انفردوا عن اخواتهم لانهم عصبة وارثون
 واخواتهم من ذوي الارحام لا يرثون

فصل في احكام الوصية وسبق معناها
 لغة وشرعا وايل كتاب الفريض ولا يشترط في
 الموصي به ان يكون معلوما وموجودا **او** حينئذ
يجوز الوصية بالمعلوم والمجهول كاللبن في
 الفضة **والموجود والمعدوم** كالوصية بثمر هذه
 الشجرة قبل وجود الثمرة **وهي** اي الوصية **من الثلث**
 اي ثلث مال الموصي **فان زاد على الثلث وقف**
الزائد على اجازة الوارث المطلقين التصرف

في الوصية شرعا فروعها بعد
 الموت

فان اجاز وافاجاز تمام تنفيذ الوصية با
لزائد وان رد وبطلت في الزائد **والجواز**
الوصية لو ارث الا ان يجيزها باقي الورثة
المطلقات النكح وذكرا المصنف شروط
الموصي في قوله **وتصح** وفي بعض النسخ ويجوز
الموصية من كل مال عاقل مختار هو وان
كان كافرا او مجنونا عليه بسفه فلا تصح وصية
مجنون ومغنى عليه وصي ومكره وذكور شروط
الموصي له اذا كان معينا في قوله **لكل مملوك** اي
من يتصور له المالك من صغير وكبير وكامل ومجنون
وجنينة وحمل موجود عند الوصية بان يفصل
لاقل من ستة اشهر من وقت الوصية وخرج
معينا ما اذا كان الموصي له جهة عامة فان الشروط
في هذا ان لا تكون الوصية جهة معينة كوان كنيسة

من مسلم

١٠٨
من مسلم او كافر للتعبد **وتصح الوصية في سبيل**
الله تعالى وتصرف للقرابة وفي بعض النسخ بدل
سبيل الله المبراي كالوصية للمفقراء او لبناء
مسجد **وتصح الوصية** اي الايصاء بقضاء الديون
وتنفيذ الوصايا والنظر في امر الاطفال **الى من**
اي شخص جمعت فيه خمس خصال **الاسلام والبلوغ**
والعقل والحرية والامانة واكتفى بها المصنف
عن العدالة فلا يصح الايصاء لاضداد ما ذكر لكن
الاصح جواز وصية ذمى عدل في دينه على اولاد
الكفار ويشترط ايضا في الموصي ان لا يكون عاجزا
عن التصرف فالعاجز عنه كبر او هرم مثلا لا يصح
الايصاء اليه واذا جمعت ام الطفل الشروط المذكورة
فهو ولي من غيرها **كتاب احكام النكاح**
وما يتعلق به وفي بعض النسخ وما يتصل به من الاحكام

1.2

الزوجة في ذلك وينظر الى الامة على ترجيح النوي
 سيعاقد خطبتها ما ينظر من الحره **والخامس النظر**
للمداواه فيجوز نظر الطبيب الى الاخصير **الح**
الموضع الذي يحتاج اليها في المداواه حتي مداواة
 الفرج ويكون ذلك بحضور محرم او زوج او
 سيد وان لا يكون هناك ولن لا يكون امرة
 تعالجها **والسادس النظر للشهادة** عليها فينظر
 الشاهد فرجها عند شهادته بناتها او ولادتها
 فان تعد النظر لغير الشهادة فسق وردت
 شهادته او النظر **للمعاملة** للمرأة في بيع وغيره
فيجوز النظري نظره لها وقوله **الى الله** منها
خاصة يرجع للشهانة والمعاملة **والسابع النظر**
الى الامتدادات اي شراها **فيجوز** النظر الى
المواضع الذي يحتاج اليها في نظرها
 وشعرها

١١٠
 وشعرها لا يجوز **فصل** فيها لا يصح المباح
 الا بغيره **ولا يصح عقد النكاح** الا بولي عدل وفي بعض
 النسخ بولي ذكر وهو اعتراض عن انثى فانها لا تزوج
 نفسها ولا غيرها ولا يصح النكاح ايضا الا
 بحضور **شاهدي عدل** وذكر المصنف بشرط كل
 من الولي والشاهدين في قوله **ويقتصر الولي**
والشاهدان الى ستة شرائط الاول **الاسلام**
 فلا يكون ولي المرأة كافرا اي كما لا يكون ولي الكافر
 مسلما الا السلطان فانه يزوج نساء اهل الذمة
 اذا لم يكن لهم ولي بنسب الا فيما يستثنيه المصنف
والثاني البلوغ فلا يكون ولي امراة صغيرا
والثالث العقل فلا يكون الولي مجنونا سوا
 اطبق جنونه او تقطع **والرابع الحرية** فلا يكون
 الولي عبدا في ايجاب النكاح ويجوز ان يكون قابلا

هو في المسئلة السيد
 عيسى
 عليه السلام
 في قوله تعالى
 ولا يصح النكاح
 الا بولي

في النكاح **والخامس الذكورية** فلا تكون المرأة والحشي
وليبيين **والسادس الدالة** فلا يكون الولي فاسقا
واستثنى المصنف من ذلك ما تضمنه قوله **الا فله**
يفتقر نكاح الزميه الي اسلام الولي ولا يفتقر
نكاح الامة الى عدالة السيد فيجوز كونه فاسقا
وجميع ما سبق في الولي معتبر في شاهدي النكاح
واما العمي فلا يقدح في الولاية في الاصح **واولي**
الولاية اي احق الاوليا بالتزويج **الاب ثم الجد**
ابو الاب ثم امه وهكذا ويقدم الأقرب من الاجداد
وعلى الابعد **ثم الاخ للاخ** **والام** ولو عيبها
لشقيق كان اخصر **ثم الاخ للاب** **ثم ابن الاخ للاب**
والام وان سفل **ثم ابن الاخ للاخ** وان سفل
ثم العمر الشقيق **ثم المولود** **ثم ابنة** اي الكل
منها وان سفل **على هذا الترتيب** فيقدم ابن العم الشقيق
على ابن

١١١
على ابن العم للاب **فاذا اعدم العصبات** من النسب
فالولي المعتق الذكر **ثم عصباته** على ترتيب
الارث اما المولات المعتقة اذا كانت حرة فزوج
عتيقها من يزوج المعتقة على المراتب السابقة او
ليا والنسب فاذا ماتت المعتقة زوج عتيقها
من له الولاية على المعتقة **ثم الحاكم** يزوج عند فقد
الاوليا من النسب والولا وعند عضايله ثم شرع
المصنف في بيان الخطبة وهي بكرة الخار وهي التماس
الخاطب من الخطوبة النكاح فقال **فلا يجوز ان يهرج**
خطبة معتدة عن وفاة او طلاق باين او رجعي
والنصرح ما يقطع بالرجعة في النكاح كقول
المعتدة اريد نكاحا **وهي ان** لم تكن المعتدة عن
طلاق رجعي **بعضها** بالخطبة **ونكحها بعد انقضاء**
عدها والتعريض ما لا يقطع بالرجعة في النكاح

بل يحتملها كقول الخاطب للمرأة رب رغب فيك واما
 المرأة الخلية عن مواع النكاح وعن حطبة سابقه فيجوز
 خطبتها تعريضاً وتقرحاً **والنساء عاصم بن ثعلبة**
وابن قال ثبت من زالت بكارتها بوطي حلال او حرم
 والبكر عكسها **قال بكر بن الحارث** **والاب** والجد عند عدم
 الاب اصلاً او عدم اهلية **اجارها** اي البكر على
النكاح ان وجد شروط الاجبات كونه الزوجية غير مطوعة
 يقبل وان تزوج بكفرهم مثلها بنقد البدر **والنكاح الصغير**
لا يجوز لوليها تزويجها **الا بعد بلوغها** **اذبحا**
 نطقاً لا سكوتاً **والحرمان** نكاحهن **بالص** **عشر**
 وفي بعض النسخ اربع عشر سبع **بالسب** **وفي**
الأم **وان علت** **والبنت** **وان سقطت** **اماً** **الخلوة**
 من مائزنا الشخص فحل له على الأصح مع الكراهة وسواء
 كانت المزني بها مطوعة أو لا واما المرأة فلا

في النكاح
 في النكاح
 في النكاح

في النكاح

في النكاح

يحل لها ولدها من زنا **والاحب** شقيقة كانت
 اولاد اولاد **والخالدة** حقيقة او بتوسط
 كخالدة الامر **والوجه** حقيقة او بتوسط لجهة الاب
وبنت الاب وبنات اولاده من ذكر وانثى **وبنت**
الاخت وبنات اولادها من ذكر وانثى وعطف
 المصنف على قوله سابقاً سبع قوله هنا **واثنتان**
 اي والمحرمات بالنسبة اثنتان **بالرضاع** **وهما**
الام **المرضعة** **والاخذ** **من الرضاع** وانما
 اقتصر المصنف على اثنتين للنسب عليهما في الآية
 والا فالسبع المحرمات بالنسب تحرم بالرضاع ايضا
 كما سيأتي التفرع به في كلام المتن والمحرمات
 بالنسبة **اربع بالمصاهرة** **وهي ام الزوجة** وان
 علت سواء كانت من نسب او رضاع وسواء
 وقع دخول بالزوجة ام لا **والرؤية** اي بنت

في النكاح

الزوجة اذا دخل بالام **وزوجة الاب** وان
 علا **وزوجة الابن** وان سفل والمحرمات الستة
 حرمها على التابيد بل من جهة **بلوع** فقط
وهي اخت الزوجة فلا تجمع بينهما وبين من الاب
 والام او منها بنسب او رضاع ولو رخصت
 اختها بالجمع **ولا يجمع** ايضا بين المرأة وعمتها
ولا بين المرأة وخالتها فان جمع شخصين من
 حرم الجمع بينهما بعقد نكحهما فيه يبطل نكاحهما
 او لم يجمع بينهما بل نكحهما مرتين فالثاني
 هو الباطل ان علمت السابقة فان جهلت يبطل
 نكاحها وان علمت السابقة ثم نسيت منع منها
 ومن حرم جمعها بنكاح حرم جمعها ايضا في الوطى
 بملك الميراث كذا لو كانت احدهما زوجة والاخرى
 مملوكة فان وطئ واحدة من المملوكتين حرم من الاخرى

واما ما ذكره في
 حرم الجمع بين
 المرأة وعمتها
 وخالتها فان
 الجمع بينهما
 يبطل نكاحهما

حتى

من الطرق ٤

حتى تحرم الاولى **يبيع** بطريق كبيعها او تزويجها
 واشار المصنف لضابط كل بقوله **ويحرم من**
الرضاع ما يحرم من النسب وسبق ان الذي
 يحرم بالنسب سببه فيحرم بالرضاع تلك السبع
 ايضا ثم شرع في عيوب النكاح المنبهة للخيار
 فيه فقال **وترد المرأة** اي الزوجة **بغير عيب**
 احدها **بالجنون** سواء اطبقوا وتقطع قبل
 العلاج او لا تخرج الاثما فلا يثبت به الخيار
 في فسخ النكاح ولو دام خلا فالمتولي **والثاني**
 بوجود **الجزام** بزال معجزة وهو علة يحرم منها
 العضو ثم ييسود ثم يقطع ثم يتناثر **والثالث**
 بوجود **البورص** وهو يبيض في الجلد بذهب
 رم الجلد وما تحتله من اللحم فخرج البهق وهو
 ما يغير الجلد من غير اذهاب رده فلا يثبت به

الخيار والرابع بوجود **الرتق** وهو انسداد
 محل الجماع بلجم **والخامس** بوجود **القرن** وهو
 انسداد محل الجماع بعظم وما عدا هذه العيوب
 كالبحر والصنان لا يثبت به الخيار **وبير الرجل**
ايضا اي الزوج **بمحنة عيوب المجنون**
والجذام والبرص وسبق معناها وبوجود
الجرب وهو قطع الذكر كله او بعضه والباقي منه
 دون الحشفة فان بقي قدرها فاكتر فلا خيار
 ووجود **العنه** وهي بضم العين عجز الزوج عن
 الوطي في الفيل لسقوط القوة الناشئة بضعف
 في قلبه او التدهن ويشترط في العيوب المذكورة الرفع
 فيها الى القاضي ولا ينفرد الزوجان الا بالتراضي
 بالفسخ فيها كما يقتضيه كلامنا وورد في غير
 لان ظاهر النص خلافه **فصل** في أحكام الصلاة
 وهو

السيول فيها **والثالث** ان يكون في شدة الخوف
والرابع هو كناية عن شدة الاختلاط
 بين القوم بحيث ياتصق بعضهم ببعض
 فلا يتمكنون من ترك القتال ولا يقدرون على
 النزول ان كانوا ركباناً ولا على الانحراف ان كانوا
 مشاة **فصل** كل من القوم كيف **امكنه** اجلاي
 ما شيا **او راكبا** مستقبل القبلة او غير مستقبل
 لها ويعذرون في الاعمال الكثيرة في الصلاة
 كضربات كثيرة **فصل** تواتر
 في اللباس **ويجوز** على الرجال **الحج والعمرة**
بالدخول في حالة الاختيار وكذلك
 ما ذكر على جهة الافتراض وغير ذلك من وجوه
 الاستعجال ويجل للرجل لبسه للضرورة
 وهو برد مملكين **وبجل** للنساء وفي بعض

علمها بقدر ما يدفع به الضرر
 ان يتلف بالذهب والفضة في محله
 غنة ويحرم ان ينزل
 عليها
 في فطر الصلاة الحرة من الخوف من الحاشية

فصل في حكم الخائفة
 الخائفة المقلدة من بين فصل
 صلاة الخوف قال ومساكن
 ما يتخلف بالذهب والفضة
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل

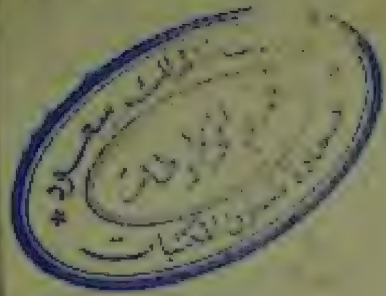
من الاستعمال الجليل بحيث الحريم كالامرأة
 حائض كالخاف ما لم يجعل فورة نوب يحيط عليه ومنه المشي عليه بالاختيار
 ولو رقيقا كالاختلاف اليه بل حاييل كذلك والحجوس عليه بل حاييل كذلك
 ومنه التلذذ عليه ولو صيد او امرأة او رسم عليه وليس منه خياطة
 الاستعمال جعله حشواً الخثرة او الحاف او طراحيق وليس منه خياطة
 وحيط الخياطة وحيط السباحة وفي شراريتها
 وحيط منه الا في

فصل في حكم الخائفة
 الخائفة المقلدة من بين فصل
 صلاة الخوف قال ومساكن
 ما يتخلف بالذهب والفضة
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل
 في محله اقول لعلمه في فصل

ان يفرض الزوج على نفسه وترضى الزوجة
بما يفرضه او يفرضه الحاكم على الزوج ويكون
المفروض عاليم والمثل ويشترط علم القاضي بقدر
امارضى الزوجين بما يفرضه القاضي فلا يشترط **او**
حل الزوج بها اي الزوجة المفوضة قبل فرض من
الزوج او الحاكم **فيجب** لها **مهر المثل** بنفس الدخول
ويعتبر هذا المهر بحال الفقد في الاصح وان ما احد
الزوجين قبل فرض ووطي وجب مهر المثل في
الاظهر والمراد بمهر المثل قد يرغب به في مثلها
وايسر الاقل المصداق حد معين في القله **ولا**
لاكثر **حد معين** في الكثرة بل الضابط في ذلك
ان كل شيء صح جعله ثمانين عين او منفعة صح
جعله صداقا وسبق ان المستحب عدم النقص عن عشرة
دراهم وعدم الزيادة على خمسين درهما **ومحور**

ان يتزوجها على منفعة معلومة لتعليمها
القران **ويستقطب بالطلاق قبل الدخول** **المهر**
اما بعد الدخول لمرة واحدة فيجب كل المهر ولو
كان الدخول حراما كوطي الزوج زوجته حال
احرامها وحيضها وجب كل المهر كما سبق بموت
احد الزوجين لا بخلوة الزوج بها في الجدير واذا
قتلت الحرة نفسها قبل الدخول بها لا يستقطب
المهر بخلاف لو قتلت الامة نفسها او قتلها سيدها
قبل الدخول فانه يستقطب مهرها **والوليمة على العريس**
سبعة والمراد بها طعام يتخذ للعرس وقال الشافعي
تصدق الوليمة على كل دعوة لحادى سرور واقلمها
للكثرة ولكمقل ما يتسر وانواعها كثيرة مذكورة
في المطبوعات **والاجابة اليها** اي وليمة العرس **واجبة**
اي فرض عين في **سبعة** ولا يجب الاكل

منها في الاصح اما الاجابة لغير ولية العرس من بقية
الولاية فليس ^{في} بل هي سنة واما تجب الدعوة لولية
العرس وتسبغها بشرط ان لا يخص الراعي الاغنيا
بالدعوة بل يدعوهم والفقراء وان يدعوهم في اليوم
الاول فان اؤلم ثلاثة ايام لم تجب الاجابة في اليوم
الثاني بل تسحب وتكره في اليوم ^{الثالث} وبقية الشروط مذكورة
في المطولات وقوله **الامن عذر** اي مانع من الاجابة
للولية كان يكون في موضع الدعوة من يتاذي به
المدعوا ولا يلحق به بحال **فصل** في احكام
القسم والشور والاول من جهة الزوج والثاني من
الزوجة ومعنى نشورها ارتفاعها عن اداء الحق
الواجب عليها واذا كان في عصمة شخص زوجتان
فاكثر لا يجب عليه القسم بينهما او بينهما حتى لو عرض
عنهن ~~او عن الواحدة~~ او عن الواحدة لم يبت عندهن
او عندها



او عندها لم ياثروا لكن يستحب ان لا يعطلمهن من
المبيت ولا الواحدة ايضا بان يبيت عندهن او عندها
واذا في درجات الواحدة ان لا يخلينها كل اربع ليال عن
ليلة **والتسوية في القسم بين الزوجات واجبة**
وتعتبر التسوية بالمكان تارة والزمان اخرى اما المكان
فيجوز الجمع بين زوجتين فاكثر في مسكن واحد الا بالمرض
واما الزمان فمن لم يكن حارسا مثلاً فعاد القسم
في حقته الليل والنهار تبع له ومن كان حارسا فعاد
القسم في حقته النهار والليل تابع له **ولا يدخل الزوج**
ليده **على غير المفسوم** **لها لغير حاجة** فان كانت
حاجة كعيادة ونحوها لم يمنع من الدخول وحينئذ ان
طال مكانه قضى من نوبة الدخول عليها مثل ملكه فان
جامع قضى من الجماع لا نفس الجماع الا ان يقصر من
الجماع فلا يقضيه **واذا اراد** من في عصمة زوجتان فاكثر

المسافر **السفر قرع بينهما وخرج** اي المسافر بالتي خرج

لها الفرقة اي فلا يجوز له ان يستصحب غيرها

ولا يقضي الزوج المسافر للمستحلفات مدة سفره

ذها فان وصل مقصده وصار مقيما بان نوي اقامة

مؤقتة او لسفره او عند وصول مقصوده او

قبل وصوله قسمة الإقامة ان ساكن **معها**

في السفر كما قال المازري والآخر يقضى اما مدة

الرجوع فلا يجب على الزوج قضاءها بعد اقامته **وإذا**

تزوج الزوج جديدة خصها احتما اي وجوب اولي

كانت امته او كان عند الزوج غيره للجديدة وهو ان

يبين عندها **سبع ليال** متوالية **ان كانت**

تلك الجديدة **بكرا** ولا يقضى للباقيات **ومعها**

ثلاث ليال متوالية **ان كانت** تلك الجديدة

تيبا فلو فرق الليالي بنومه ليلة عند الجديدة

وليلة

المصحح

وليلة في المسجد مثلا لم يحسب ذلك بل يروي الحد

حقيقا متواليا ويقضى ما فرقه للباقيات **وإذا انفك**

الزوج **نحو المرأة** وفي بعض النسخ اذا ابا ان يشترط المرأة

اي ظهر **وعظما** زوجها بالضرر ولا يجزئها حق له

لها التي منه في حق الواجب **عليك** واعلم ان الشؤ

مسقط للنفقة والتميم وليس الشتم للزوج من الشؤ

بل تسحق به التأديب من الزوج في الاصح ولا يرفعها

للعاضو فان **ابت** الرضا **الا** الشؤ **عجزها** في جمعها

وهو انهما فلا يصاحبه فيها واما عجزها بالطلاق

حرام فمما زاد على ثلاث ايام وقال في الرخصة انه في

المعجز بعجز شرعي والا فلا يحرم الزيادة على **ثلاث**

الثلاث **فان** **وامت عليه** اي الشؤ بتكرره منها

هي **واضرها** ضيات تأديب لها وان افقرضها

الى التلف وجب الغرم **ويسقط** بالشؤ قسمها

ونفقها **فصل** في أحكام الخلع وهو بضم الخاء
المجعة مشتق من الخلع بفتحها وهو النزاع وشرعا
فرقه بعرض مقصود فخرج الخلع عن عدم ونحوه **وال**
خلع جابر علي بن موسى معلوم مقدور علي تسليمه
فان كان علي عوف مجهول كان خالعه علي ثوب غير
معين بانت بهر المثل **والخلع الصحيح** **تملك به المآل**
نفسها ولا رجعة له اي الزوج عليها سواء كان
العوض صحيحا او لا قبله **الا بنكاح جديد** سافط في
اكثر النسخ **وبجوز الخلع في الظاهر وفي الحيف** ولا
يكون حراما **ولا يلحق المختلعه الطلاق بخلاف**
الرجعية فيلحقها **فصل** في أحكام الطلاق وهو
لغة حل القيد وشرعا اسم لحل قيد النكاح ويشترط
لنفوذه التكليف والاختيار واما السكران
فينفذ طلاقه عقوبة له **والطلاق ضربان**

صرح

صرح وكناية فالصرح ما لا يحتمل **غير**
الطلاق والكناية ما يحتمل غيره ولو تلفظ الزوج
بالصرح وقال لم ارد به الطلاق لم يقبل **فالفرق**
ثلاثة القابل الطلاق وما اشتق منه كطلقت
وانت طالق ومطلقت **والفراق والسراح** كفا
رقلاء وانت مفارقة وسرحتك وانت مسرحة
ومن الصريح ايضا الخلع ان ذكر المال وكذا الفادة
ولا يقتصر صريح الطلاق **الى النية** ويستثنى للمكر
على الطلاق فصرح كناية في حقه ان نوى وقع
ولا فلا **والكناية كل لفظ احتمل الطلاق وغيره**
ويقتصر الى النية فان نوى بالكناية الطلاق وقع
ولا فلا وكناية الطلاق كانت بنية خلية الحق
بأهلك وغير ذلك مما في المطولات **والنافية**
اي الطلاق **ضربان ضرب في طلاقهن سنة وبردعة**

وهو ذوات الحيض وإراد المصنف بالسنة
الطلاق الجائز وبالبدعة الطلاق الحرام **فإن**
لجنة أن يوقع الزوج الطلاق في طهر
غير مجامع فيه ولم يبين حملها والبدعة
أن يوقع الطلاق في الحيض أو في طهر حائضها
ففيه وضرب ليس في طلاقهن سنة ولا بدعة
وهن أربع الصغيرة والأيسة وهي التي
انقطع حيضها **والحامل والمختلعة التي لم**
يدخل بها الزوج وينقسم الطلاق باعتبار آخر
إلى واجب كطلاق الطولي ومندوب كطلاق
امرأة غير مستقيمة الحال كسبية الخلق ومكروه
كاستقيمة كحرام كطلاق البدعة وسبق وأشار
إليه **للطلاق المباح** بطلاق من لا يهواها
الزوج ولا يسمع نفسه بموتها بلا استمتاع بها

الحال

مصل

فصل في أحكام طلاق الحر والعبد وغير
ذاكر **وملك الزوج الحر** على زوجته ولو كانت
أمة **ثلاث تطليقات** **وملك العبد** عليها
تطليقتين فقط حرمة كانت الزوجة أمانة أو
لم بعض والمكانب والمدير كالعبد **ويصح إلا**
استثناء في الطلاق إذا وصله به أي وصل
الزوج لفظ المستثنى بالمستثنى منه اتصالاً غير في
بأن يعد في العرف كلاماً واحداً ويشترط أيضاً
أن يتوى الاستثناء قبل فراغ اليمين ولا يكفي
التلفظ به من غير نية الاستثناء ويشترط أيضاً
عدم استغراق المستثنى منه فإن استغرقه
كانت طالق ثلثاً **والثلاث** **الاستثناء ويصح**
تعليق أي الطلاق **بالصفة والشروط** كان
دخلت الدار فانت طالق فتطلق إذا دخلت

بالفاظ منها راجعتك وما تصرف منها والأصح
 ان قول المرتجع رد ذلك لنكاحي وامسكتك
 عليه صريحان في الرجعة وان قوله تزوجتك
 او نكحتك كنايةتان وشرط المرتجع ان لم يكن
 محرما اهلية النكاح بنفسه وحينئذ فتصح رجعة
 السكران لا رجعة المزند ولا رجعة الصبي ولا
 المجنون لا كلاهما ليس اهلا للنكاح بنفسه
 بخلاف السفيد والعبد فراجعتهما صحيحه من
 اذن الولي والسيد وان توقف ابتداء نكاحها
 سيما اذن الولي والسيد **فان انقضت عدتها**
او الرجعية حل له اي زوجها **نكاحها بعد**
جديد وتكون معه بعد العقد عاماتين من
 الطلاق سواء انقضت تزوج غيره ام لا **وان طلقها**
زوجها ثلاثا ان كان حرا او طائفتين ان كان عبدا
 قبل

لأنه اذا
 انقضى
 النكاح
 او
 الرجعة
 او
 الطلاق
 او
 المهر
 او
 المهر
 او
 المهر
 او
 المهر

قبل الدخول او بعده لم يحل له الا بعد وجوده
خمس اشياء احدها **انقضت عدتها منه** اي
 المطلق والثاني **تزوجها بغيره** تزويجا
 صحيحا والثالث **دخوله** اي الغيوبها **وا**
صابتها بان يولج حشفته او قدرها من
 مقطوعها بقبل المرأة لا بدورها بشرط
 انتشار في الذكر وكون الموجع من مكن جماعه
 لا طفلا **والرابع بين وقتها منه** اي الغير
 والخامس **انقضت عدتها منه** **ففي احكام**
 الايلا ولغة مصدر الي يولي ايلا اذا حلف
 وشرعا حلف زوج يصح طلاقه ليمتنع من وطئ
 زوجته في قبلها مطلقا او فوق اربعة اشهر
 وهذا المصنف ماخوذ من قول المصنف **واذا حلف**
ان لا يطأ زوجته وطيا مطلقا او مرة

الزوجة

اي وطئ مقيدا بجملة **تزيد على اربعة اشهر**
فهو اي الحالف المذكور **مول** من زوجته
 سقاة حلف بانه تعا او يعف من صفاته او علق
 وطئ زوجته بطلاق او عتق لقوله ان وطئك
 فانت طالق او فعبدني حر فاذا وطئ طلقت
 وعتق العبد وكذا لو قال ان وطئتك فلله على
 صلاة او صوم او حج او عتق فانه يكون موليا ايضا
ويوجله اي يمهله المولي صما حرا كان او عبدا
 في زوجة مطيقة للوطئ **ان سالت ذاك اربعة**
اشهر وابتداوها في الزوجة من الابل او في الر
 جميعه من الرجعة ثم بعد تقضاء هذه المدة **تخير**
 المولي بين الغيبة وهي **الوطئ** بان يوج المولي
 حشفته او قدرها من مقلوعها يقبل مرة **او الطلاق**
 ثم يحلف عليها **والتكفير** لليمين وان كان حلف
 بالله

بالله عا ترك وطئها **والطلاق** المحلوق عليها
فان امتنع الزوج من الوطي او الطلاق **طلق**
عليه الحاكم طلقه واحدة رجعية فان طلق
 اكثر منها لم يقع وان امتنع من الوطي فقط ام
 الحاكم بالطلاق **فصل** في احكام الظهار
 وهو لغة صاحبه من الظاهر وشرعا تشبيه
 الزوج زوجته غير البايين بانثى لم تكن حلالا
 لظهاره **ان يقول الزوج** لزوجته انت علي الظهر
 امي وخص الظهر دون البطن مثلا لان الظهر
 موضع الركوب والزوجة مركوب الزوج **فان**
قال لها والله اي انت علي الظهر امي **ولم يتبعه**
بالطلاق **فصل** في عايدا من زوجة **وتروى**
 حينئذ الكفارة وهي مرتبة وذكر المصنف بيان
 ترتيبها في قوله **والكفارة عتق** **فيموت** مسلمة

الرجل

ولو باسلام احدا بوجهها سليمة من العيوب
 المضرة بالعمل والكسب اضرارا يتينا فان لم يجد
 المظاهر الرقبه المذكورة بان يخرج عنها احدا او
 شرعا فصيام شهرين متتابعين ويعتبر
 الشهران بالهلال ولو نقص كل منهما عن ثلاثين
 يوما ويكون صومهما بنية كفارة من الليل ولا
 يشترط نية تتابع في الاصح **فان لم يستطع المظا**
هر صوم الشهرين او لم يستطع تتابعها فاطعم
ستين مسكينا كل مسكينا او فقير **مدا** من جنس
 الحب المخرج في زكات الفطر وحينئذ فيكون من غالب
 قوت بلد المكفر كبير وشعير لا دقيق وسوق
 واذا عجز المكفر عن الخصال الثلاث استقرت
 الكفارة في ذمته فان قدر بعد ذلك على اخلاص
 فعلها ولو قدر على كد طعام او بعض مداخره

ولا

بعضها

ولا يحل للمظاهر وطبها اي زوجته التي
 ظاهرها حتى يكفر بالكفارة المذكورة
فصل في احكام القذف واللعان وهو
 لفظ مصدر ماخوذ من اللعن اي البعد وشرعا
 كلمات مخصوصة جعلت حجة للمضطر الي قذف
 من لطم فراشه والحق به العار **واذا رمي**
اي قذف الرجل زوجته بالزنا فعليه حد
القذف وسياتي انه ثمانون جلدة **الا ان**
يقيم الرجل القاذف البينة بزنا المقدوسة
او يلاعن الزوجة المقدوفة وفي بعض النسخ
 اي يلتعن اي يامر الحاكم او من في حكمه بالحكم
فيقول في الجامع عيا المنبر في جماعة من الناس
 اقلهم اربعة **اشهد بالله اني لمن الصادقين**
فيما رميت به زوجتي الغايبه فلانه من الزنا

عند الحاكم

وان كانت حاضرة اشار اليها بقوله زوجتي
هذه وان كان هناك ولد ينفيه ذكره في
الجملة الكلمات فقال **ان هذا المولود من الزنا**
وليس مني ويقول الملاحق هذه **الربع** **ان**
ويقول في الخامسة بعد ان يعطيه الى اكم
والحكم بتخويله له من عذاب الله تعالى في الآخرة
وانه اشدهم عذاب الدنيا وعليه لعنة الله ان
كنت من الكاذبين فيما رويت زوجتي هذه
من الزنا وقول المصنف على المنبر في جملة ليس بها
جب في اللعان بل هو سنة **ويتعلق بلعان اي**
الزوج ان لم تلعن الزوج **خمس احكام** احدها
سقوط الحد اي حد زنى الملاحقة ان كانت محضه
وسقوط التعزير عن ان كانت غير محضه **والثاني**
وجوب الحد عليها اي حد زناها مسلمه كانت او
كافره

انما هو من السنة

كافره ان لم تكن تلعن **والثالث** **فعل الفرائض**
وعبر عنه المصنف بالفرقة المؤبدية وهي حاصلة ظاهرا
وباطنا وان كذب الملاحق نفسه **والرابع** **في المولد**
عن الملاحق الملاحقة فلا يتحقق عنها نسب الولد
والخامس التحريم للملاحقة قلا على الابد فلا يحل
للملاحق نكاحها ولا وطئها بملك اليمن لو كانت
امة واشترائها وفي المطبوعات زيادة على هذه
الحسن منها سقوط حصانتها في حق الزوج ان لم
تلعن حتى لو قد فها بزنا بعد ذلك لا يجد
يسقط الحد عنها بان تلعن اي تلعن الزوج
بعد تمام لعانته **فيقول** في لعانها ان كان الملاحق
حاضرا **اشهد بان فلان هذا من الكاذبين**
فيما روي به من الزنا وتكرر الملاحقة هذا الكلام
اربعة مرات وتقول في المرة الخامسة من لعانها

اما

بعد ان يعظمها الحاكم والمحكم بتخويلها
من عذاب الله في الآخرة واندا شد من عذاب
الدنيا **وعلى غضب الله ان كان من الصادق**
قين فيما رما في به من الزنا وما ذكره من القول المذ
كور محله في الناطق اما الاخرس فيلا عن اشارة
مفهومة ولو بدل في كلمات اللعان لفظ الشهادة
بالخلق كقول الملا عن احلف بالله او لفظ الغضب
باللعن وعكسه كقولها العنة الله وقوله غضب الله
سبحا او ذكر كل ~~لعن~~ من الغضب واللعن قبل تمام
الشهادة الاربع لم يصب في الجميع **فصل في احكام**
العدة وانواع المعتدة وهي لغة الاسم من الاعتد
وشها تربي المرأة مدة تعرف فيها براءة زوجها
باقرار او شهاد او وضع حمل **والمعتدة على ضربين**
متولي عنها زوجها وغير متولي عنها **المتولي**
عنها

١٢٥
عنها زوجها ان كانت حرة **حاملة** فعدتها عن
وفاة زوجها **بوضع الحمل** كله حتى تاتي ثوبين مع
امكان بنسبة الحمل للميت ولو احتملا لم تنفي بلفظ
فلومات حتى لا يولد مثله عن حامل فعدتها
بالاشهر لا بوضع الحمل **وان كانت حايلا**
فعدتها اربعة اشهر وعشرا من الايام
بليا ليهما وتعتبر الاشهر بالاهلة ما امكن
ويكمل المنكسر ثلاثين يوما **وغير المتولي**
عنها ان كانت حاملة فعد بوضع الحمل النسوة
لصاحب العدة **وان كانت حايلا** وهي من ذوات
اي صواب الحيض فعدتها **ثلاثة قرو**
وهي الاطهار فان طلق طاهرا بان يقضي من
طهرها بقيت بعد طلاقها انقضت عدتها
بالطعن في حيضة ثالثة او طلق حايضا

يقرا بين والمبعضة والمكاتبه وام الولد كالأمة
وبالشهور عن الوفاة ان تعتد بشهرين
وخمس ليال وعدتها عن الطلاق بشهر ونصف
عيا المنصر وفي قوله اشهران وكلام العزالي يقتضي
ترجيحه واما المصنف فجعله اولي حيث قال فان
اعتدت بشهرين كان اولي وفي قوله عدتها
ثلاثة اشهر وهو الاحوط كما قال الشافعي
وعليه جمع من الاصحاب **فصل** في احكام الا
ستبراه وهو لغة طلب البراءة وشرعا ترخيص
امراة مدة بسبب حدوث الملك فيها او زواله
عنها تعبد او لبراءة رجمها من المحل والاستبراء
بشيئين احدهما زوال الفرائض وسياتي في الثاني
قول المتن واذا مات سيد الأمة الى اخره السبب
الثاني حدوث الملك وذكر المصنف في قوله ومن

او نفسا انقضت عدتها في حيضة رابعة ومائة
 من حيضتها لا يحسب قراءاً **وان كانت تلك العدة**
صغيرة او كبيرة لم تحض اصلاً ولم تبلغ سن
 الياس او كانت متحيرة **او ابنة فعدتها ثلاثة**
اشهر هلا ليد ان انطبق طلاقها على اول الشهر
 فان طلقت في اثناء الشهر فعدتها هلالان
 ويكمل المنكسر ثلاثين يوماً من الشهر الرابع فان
 حاضت المعتدة في الشهر وجب عليها العدة بالا
 قرار او بعد انقضاء الشهر لم يحسب الاقراء **وا**
لمطلقة قبل الدخول بها اعدة لها سواء با
 شرها الزوج فيما دون الفرج امر **لا رعدة الامة**
 الحامل اذا طلقت طلاقاً رجعياً او بيناً بالحمل اي
 بوضع بشرط شئنه الى صاحب العدة وقواه **كعدة**
الحقة اي الحامل في جمع ما سبق **وبالاقراء ان تعتد**
 بقراس

استحوذت ملك **امه** بشر الأختيار فيه اوبار
 او وصية او هبة او غير ذلك من طريق
 الملك لها ولم تكن زوجة **حرم** عليه عندا ^{اما اذا}
 دت وطبها **الاستماع** من **أختي** **يستبرأ** ^{كانت زوجة}
كانت من ذوات الحيض بحضه ولو كانت بكرا ^{فستبرأ}
 ولو استبرأها بايعها قبل بيعها ولو كانت منتقلة من
 صبي وامراة **وان كانت الامه من ذوات الشهور**
فعدتها بشهر فقط وان كانت من ذوات
الحمل فعدتها بالوضع واذا اشترا زوجته سن
 له استبرأها واما الامه المزوجة او المعتقد
 اذا اشتراها شخص فلا يجب استبرأها
 حالا فان زالت الزوجة والعدة كان طلق
 الامه قبل الدخول او بعده وانقضت العدة
 وجب الاستبرأ **أهينئذ** **واذا مات سيد**
ام

ام الوالد وليست في زوجية ولا في عدة
 نكاح **استبرأ** **ان حتما نفسها كالامه** اي
 فيكون استبرأها بشهر ان كانت من ذوات
 الأشهر والا فحيضة ان كانت من ذوات
 الأقرا ولو استبرأ السيد امته الموطوءة
 ثم اغتلقها فلا استبرأ عليها ولها ان تتزوج
 في الحال **فصل** في انواع المعتدة واحكامها
 يجب **للمعتدة الرجعية السكنى**
 في مسكن فراقها **اللابها والنفقة** الاناشرة
 قبل طلاقها وفي أثناء عدتها وكما يجب لها
 النفقة يجب لها بقية الموف **الاالة الشطيف**
وجب **على المتوفى عنها زوجها الاصدار** ^{م للماتى السكنى دون}
 وهو لغة ماخوذ من الحد وهو المنع **وهو شرعا** النفقة الا ان تكون عامر
الامتناع من الزينة بترك لبس مصبوغ يقصد ^{فيها النفقة لولا بسبب}
^{المصبوغ المصبوغ} ^{النفقة للميت}

به زينة كقوب اصفر واحمر وبياح وغير المصبوغ
من قطن وصوف وكتان وابوسم ومصبوغ لا
يقصد لزينة والامتناع من **الطبيب** اي من استعمل
له في بدن او ثوب او طعام او كل غير محرم اما
المحرم كالاحتفال بامه **لا يمد** الذي لا طيب فيه فحرام
الا الحاجة كرمد فيرخص فيه للمتحدة ومع ذلك
فتستعمله ابدا وتمسحه نهارا الا ان دعت ضرورة
لاستعماله نهارا وللرأة ان تحتد على غيب زوجها من قريب
ثلاثة ايام فاقل ويحرم الزيادة عليها ان قصدت
ذلك فان زاد عليها بلافصل لم يحرم **ويجب على**
المتوفى ان يزورها **والمستوتة ملازمة البيت** اي
وهو المسكن الذي كانت فيه عند الفراق ان لا قربها
وليس للزوج ولا غيره اخراجها من مسكن فراقها
ولا لها الخروج منه وان رضى زوجها **الا الحاجة** فيجوز

في

لها الخروج كان تخرج في النهار لشرا طعام او كفا
وبيع غزل او قطن فيجوز ذلك ويجوز لها الخروج
ليلا الى دار جارتها لغزل وحديث ونحوهما
بشرط ان ترجع وتبيت في بيتها ويجوز لها الخروج
ايضا اذا خافت على نفسها او ولدها وغير ذلك
مما هو مذكور في المطبوعات **فصل في احكام**
الرضاع بفتح الراء كسرهما وهو لغة اسم لمص
الثدي وشرب لبنه وشربها وصول لبن ادمية
مخصوصة لجو وادي مخصوص جان وجه مخصوص
وانما يثبت الرضاع بلبن امراة حية بلغت سن
سنة فميتة بكون كانت او ثيبا خلية او موزوجة
واذا المرات ارضعت بلبنها **والا** سواء شرب
اللبن في حياتها او بعد موتها وكان يحلها في
حياتها **فان الرضعة ولها بشرط ان**

وهو ذلك

باب في اي الرضع **دور الحولين** بلا علة وا
 بتدريج من تمام انفصال الرضيع ومن بلغ سنتين
 لا يؤثر رضاعه **خبر** **والشرط الثاني في الرضعة**
 المرضعة **خبر** **بضاعت متفرقات** واصالة
 جوف الرضع وضبطه بالعرف فما قضى يكون رضيع
 او رضعا من اعتبه والا فلا فلو قطع الرضيع الا
 رضاع بين كل من الحولين رضاعا عن الثدي
 تعدد الارضاع **ويصير رضيعا** اي المرضعة
ابا له اي الرضع **وتحرم على الرضع** بفتح الضاد
التزوج اليها اي المرضعة **والى طاعة ناسبها**
 اي انتسب اليها نسب او رضاع **وتحرم عليها**
 اي المرضعة **التزوج الى الرضع وولده** وان
 غلب من انتسب اليه وان علة **الى دور**
من كان في درجته اي الرضيع كاخوته الذين

في دور
 من كان في
 درجته

لم

لم يرضعوا معه **او علة** اي دور من كان اعلاه
طبقه منه اي الرضيع كاعامه وتقدم في فصل
 محرمات النكاح ما يحرم بالنسب والرضاع مفصلا
 فارجع اليه **فصل** في احكام نفقة الاقارب وفي
 بعض نسخ المتن تأخير هذا الفصل عن الذي بعده
والنفقة ما خذوة من الاتفاق وهو
 الاخراج ولا يستعمل الا في الخير والنفقة اسباب
 ثلاثة القرابة وملك اليمين والزوجه وذكر النصف
 السبب الاول في قوله **ونفقة الوالدين** **وا**
مولودين اي ذكور كانوا واناثا اتفقوا في الدين
 او اختلفوا فيه **واجبة** عاي ولا تم **فاما الوالدون**
فتمتع **تفقتهم بشرط** الفقر لهم وهو عدم قدرتهم
 عاي طال او كسب والزمانة او الفقر **والخواتم**
 مصدر ومن الرجل زمانة اذا حصل له افة فان

في دور من كان اعلاه

قدر واعيا مالا او كسب لم تحب نفقتهم **واما**
المولودون وان سفلوا **فحب نفقتهم** على الوالد
 بثلاثة اشهر **شرط** احدها **الفقر والصغر** فالولد الغني
 الكبير لا تحب نفقته او **الفقر والرياسة** فالغني القوي
 لا تحب **او الفقر والجنون** فالغني العاقل لا تحب
 نفقته وذكر المصنف السبب الثاني في قوله **ونفقة**
الرقيق والبيهايم واجبة فمن ملك رقيقا عبدا او
 امرا او مديرا او ام ولد او بهيمة وجب عليه ما
 نفقتهم ينظم رقيقه من غالب قوت اهل البلد
 ومن غالب ادمهم **بقدر الكفاية** ويكفيه من
 غالب كسوتهم ولا يلزمه كسوة رقيقه ستر العورة
 فقط **ولا يكلف من العمل ما لا يطيقون** فاذا استعمل
 المالك رقيقه نفقته نفقا راحه ليله وعكسه
 ويرجيه صيفا وقت القيلولة ولا يكلف دابة

ايضا

ايضا اما تطبيق حمله وذكر المصنف السبب الثالث
 في قوله **فصل ونفقة الزوجة المملكة من**
نفسها واجبة على الزوج ولما اختلف نفقة الزوجة
 بحسب حال الزوج بين المصنف ذاك في قوله **وهي**
مقدرة فان وفي بعض النسخ ان كان الزوج **موسرا**
 ويعتبر يساره بطولوع فجر كل يوم **فقدان** من طعام
 واجبان عليه كل يوم مع ليلة المتأخرة عند لزوجة
 مسلمة كانت او ذمية حرة او رقيقة والمدان
من غالب قوتها والمراد غالب قوة البلد من حنطة
 او شعير او غيره احتيا لاقط في اهل بادية تقينا
 ثوبه **وتحب للزوجة من ادم والكسوة وما**
جرت به العادة في كل منها فان جرت عادة البلد
 في ادم بزيت وشيوع وجبن ونحوها اتبعت
 العادة في ذلك وان لم يكن في البلد ادم غالب

من ليلته

او يلدوم

فيجب اللاتي بحال الزوج ويختلف الادم باختلاف
الفضول فيجب في فصل ما جرت به عادة الناس فيه
من الادم وتجب للزوجة ايضا الحمر يليق بحال زوجها
وان جرت عادة البلد في الكسوة لمثل الزوج بكتان
او حرير وجب **وان كان الزوج معسرا** ويعتبر
اعساره بطلوع فجر كل يوم **فمد** اي فالواجب عليه
لزوجته من طعام كمد غالب قوت البلد كل يوم مع
ليلته المتأخرة عنه وما يتأدم به المعسر **وان**
ما جرت به عادتهم من الادم **ويكسونه** مما جرت
به عادتهم من الكسوة **وان كان الزوج سطا**
ويقتبر توسطه بطلوع فجر كل يوم مع ليلته المتأ
خرة عنه **فمد** اي فالواجب عليه لزوجه **مد**
من طعام من غالب قوت البلد وتجب لها من
الادم المتوسط **ومن الكسوة الوسطا** وهن

ما حد

ما يجب على الموسر والمعسر وتجب على الزوج تملك
زوجته الطعام حبا وعليه طمخه وخبزه وتجب لها
الات اكل وشرب وطبخ وتجب لها سكن يليق بها
عادة **وان كانت من يخدم مثلها فعليه اي الزوج**
اخذامها بحرق او امة له او امة مستأجرة او
بالانفاق على من صحب الزوجة من حرة او امة لخدمة
ان مرضى الزوج بها **وان اعسر ينفقها** اي الزوجة
المستقلة **فلها** الصبر على اعساره وتتفق على
نفسها من مالها او تقترض ويصير ما انفقت
دينا عليه ولها **فسخ النكاح** واذا فسخت حصلت
المفارقة وفرقة فسخ لا فرقة طلاق اما النفقة
الماضية فلا فسخ للزوجة بسببها **وكذا الله** للزوجة
فسخ النكاح **ان اعسر** زوجها **بالصدق قبل**
الدخول بها سواء علمت سببه قبل العقد ام لا

فصل في احكام الحضانة وهي لغة ما
خوذة من الحضان بكسر الحاء وهو الجنب لضم
الحاضن الطفل اليه بترعا حفظ من لا يستقل بامر
نفسه عما يورثه بعد عدم تبينه كطفل وكبير
مجنون **فصل** واذا فارق الرجل زوجته
وله منها ولد فلهي **حق** **حضنته** اي مسنته
بما يصلح به بتعهده بطعامه وشرابه وغسل
بدنه وثوبه وتربيضه وغير ذلك من مصالحه
ومؤنة الحضانة على من عليه نفقة الطفل
ذا امتنعت الزوجة من حضانتها ولدها اشقلت
الحضانة لامهاتها وتسلم حضانة الزوجة **الى** مضي
سبع سنين وعبر بها المصنف لان التمين يقع
فيها غالبا لكن المدار انما هو على سن التمين سن
حصل قبل سبع سنين او بعدها **ثم** بعدها **مجنون**

المميز

المميز بين ابويه **قايهما** **اختار** **سلم اليه**
فان كان في احد الابوين نقص كجنون فالحق
للاخر مادام النقص قايما به واذا لم يكن الاب
موجودا خير الولد بين الجد والام وكذا يقع التمييز
بين الام ومن علي حاشية النسب كاخ وعم **و**
شرائط الحضانة سبع احدها **العقل** فلا حضنا
نه للمجنونة اطبق جنونها او تقطع فان معقل
جنونها كيوم في سنين امر يبطل حق الحضانة
بذلك **والثاني الحرية** فلا حضانة لورقيقة ولو
اذن سيدها في الحضنة **والثالث الدين** فلا
حضانة لكافرة علي سلم **والرابع والخامس العفة**
والاثة فلا حضانة لفاسقة ولا يشترط في الحضنة
تحقق العدالة الباطنة بل تكفي العدالة الظاهرة
والسادس الاقامة في بلد المميز بان يكون ابواه

مقيمين في بلد واحد ولو اراد احدهما سفر حابه
 كحج وتجارة طويلا كان السفر وقصيرا كان الولد
 المميزا وغيره مع المقيم من الابوين حتى يعود الملسا
 فرسهما ولو اراد احد الابوين سفر نقلة فلا لب
 اولى بحضانتها فينزع عنه منها **والشرط السابع**
للزوال اي خلوا المميز من **زوج** ليس من محارم
 الطفل فان نكحت شخصاً من محارمه كعبد الطفل او
 ابن عمه او ابن اخيه ورضي كل منهم بالمميز فلا تسقط
 حضانتها بذلك **فان اختلف منها شرط** اي السبعة في
 الام **سقطت** حضانتها كما تقدم شروح مفصلة
كتاب **احكام الجنائيات**
 جمع جنائيه اعم من ان تكون قتلا او قطعاً او جرماً
القتل على ثلاثة اقسام الاربع لها **احد محض** وهو
 مصدق عمد بغير ضرب ومعناه القصد **وخطا**

محض

من الام
 ح

محض **وعمد خطا** وذكر المصنف تفسير العمد في
 قوله **فالعمد المحض هو ان بعد الجاني الى ضرب حاي**
الشخص اي شيء يقتل به **حاليا** وفي بعض النسخ
 في الغالب **ويقصد الجاني قتله** اي الشخص
بذلك الشيء **وحينئذ يجب القود** اي القصاص
عليه اي الجاني وما ذكره المصنف من اعتبار
 قصد القتل ضعيف والراجح خلافه بشرط لو حرم
 القصاص في نفس القتل او قطع اطرافه اسلام وامان
 فيهدر الحربي والمتردد في حق المسلم **فان عصى**
 اي عصى المجنى عليه عن الجاني في صورة العمد المحض
وحيت على القاتل دية **مغلظة** **حالة في مال**
في حال القاتل وسيزكر المصنف بيان ذلك وتعليقها
والخطا المحض هو ان ير مبالى كعبد
 فيصيب رجلاً فيقتله فلا قود عليه اي الرامي

قوله في بعض النسخ
 في الغالب
 ويقتل به
 حاليا
 وفي بعض النسخ
 في الغالب
 ويقتل به
 حاليا
 وفي بعض النسخ
 في الغالب
 ويقتل به
 حاليا

بالحجب عليه رية مخفية وسيدكر المصنف بيان
 تخفيفها **على العاقلة موجهة عليهم في ثلاث**
سنين يؤخذ آخر كل سنة منها قدر ثلث الدية الكا
 ملة وعلى الغنى من العاقلة من اصحاب الذهب اخذ
 كل سنة نصف دينار ومن اصحاب الفضة سنة
 دراهم كما قال المتولي وغيره والمراد بالعاقلة عصابة
 الجاني لا اصله وقرعته **وعمد الخطا هو ان**
يقصد ضربه بالاسلحة كضربه بحصا حفيقة
 فهو المضر وبفلا فوج عليه بل **بحجب دية مغلطة**
على العاقلة موجهة في ثلاث سنين وسيدكر
 المصنف بيان تغليظها ثم شرع المصنف في ذكرها
 من يجب عليه القصاص المأخوذ من اقتصاص الأثر
 او تتبعه لان المجني عليه يتبع الجنان في اخذ مثلها
 فقال **وشرايط وجوب القصاص في القتل اربعة**
 وفي

١٣٤
 وفي بعض النسخ **فصل** وشرايط وجوب القصاص
 اربع الاول **ان يكون القاتل بالغاً** فلا قصاص
 على صبي ولو قال انا **انا** الان صبي صدق بلا يمينه
والثاني ان يكون القاتل **عاقلاً** فيمتنع القصاص
 من مجنون الا ان تقطع جنونه فيقتص منه
 في زمن افاقته وبحجب القصاص على من زال عقله
 بشرب مسكر متعدي في شربه فخرج من امر يتعد بان
 شرب شيئاً ظنه غير مسكر فزال عقله فلا قصاص
 عليه **والثالث** ان **لا يكون القاتل والد المقتول**
 فلا قصاص على والد يقتل ولده والسفل الولد
 قال ابن كج ولو حكم قاضي يقتل والد بولده
 نقص حكمه **والرابع** **ان لا يكون المقتول انفس**
من القاتل بكفر او رقة فلا يقتل مسلم بكافر
 حربيا كان او ذمياً او معاهدا ولا يقتل عدي بريق

في القتل بالجماعة

ولو كان المقتول انقص من القاتل بكذا
صغرا وقصر مثلاً **وتقتل الجماعة بالواحد**
ان كافاهم وكان فعل كل واحد منهم لو انفك كان
كل قاتل ثم اشار المصنف لقاعده بقوله **وكل**
شخصين جري القصاص بينهما في النفس
يجري بينهما في الاطراف لتلك النفس فحاشترط
في القاتل كونه مكلفاً يشترط في القاطع لطف
كونه مكلفاً وحينئذ فن لا يقتل بشخص لا يقطع
بطرفه وشرائط وجوب القصاص في الا
طراف بعد الشرايط المذكورة في قصاص
النفس اثنتان احدهما الاشتراك في الاسم
الخاص للطرف المقطوع وبينه المصنف بقوله
اليمين باليمين اي يقطع اليمين مثلاً اذن او يد
او رجل باليمين من ذلك **واليسري** مما ذكر باليسري

في القتل

مما ذكر وحينئذ فلا تقطع يمين يسري وعكسه
والثاني ان لا يكون باحد الطرفين **مثلاً**
فلا تقطع يدا رجل صحيحة بشلا وهي التي لا عمل
لها اما الشلا فتقطع بالصيحة على المشهور الا
ان يقول عدلان من اهل الخبرة ان الشلا اذا قطعت
لا ينقطع الدم بل تنفتح افواه العروق ولا تنسد
بالخمس يشترط مع هذا ان يقنع بها مستوفياً ولا
يطلب امر شال لشل ثم اشار المصنف لقاعده بقوله
وكل عضو اخذ اي قطع من مفصل كرق وكوع
ففيه القصاص ومالا مفصل له لا قصاص فيه
واعلم ان شجاج الراس والوجه عشرة اربعة
بجملات وهي ماشق الجلد قليلاً ودامية تدمية
وباضعة تقطع اللحم وملاحمة تغوص فيه
وسحاق تبلغ الجلد التي بين اللحم والعظم وموضحة

مستوفياً

توضح العظم من اللحم وهاشمة تكرر العظم سواء
 او ضحكتها ام لا ومنقلة تنقل العظم من مكان
 الى مكان اخر وما مودة تبلغ خريطة الدماغ
 اطمان ام الراس ودائمة بقيتين معية تحرق
 تلك الخريطة وتصل الى ام الراس واستثنى
 المصنف من هذه العشرة ما تضمنه قوله **ولا قصا**
ص في الجرح اي المذكورة **الا في الموضحة** فقط
 لا في غيرها من بقية العشرة **فصل** في بيان الدية
 وهي المال الواجب بالجناية على امر في نفس او طرف
والدية على ضربين مغلفة ومخففة ولا ثالث
 لهما **المغلفة** بسبب قتل الذكر الحر المسلم عمدا
مائة من الابل والمائة مثلثة ثلاثون حقة و
ثلاثون جذعة وسبق معناها في كتاب الزكاة
واربعون خلفه بفتح الخاء المعجمة واللام وبالفاء
 وضمها

وقررها المصنف بقوله **ويطونها** ولادها والمعنى
 ان الاربعين حوامل ويثبت حملها بقول اهل الخبر
 بالابل **والمخففة** بسبب قتل الذكر الحر المسلم خطأ
مائة من الابل والمائة خمسة **عشرون جذعة**
وعشرون حقة **وعشرون بنت لبون** **وعشرون**
بنت مخاض **وعشرون ابن مخاض** ومتروجة
 الابل على قاتل او عاقلة اخذت من ابل من وجبت
 عليه وان لم يكن له ابل فتؤخذ من غالب ابل
 بلدة بلدي او قبيلة بدوي فان لم يكن في
 البلدة او القبيلة ابل فتؤخذ من غالب ابل اقرب
 البلاد الى موضع المودي **فان عدمه الابل**
انتقل الى قيمتها وفي نسخة اخرى فان اعوزت الابل
 انتقل الى قيمتها هذا ما في القول الجديد وهو الصحيح
وقيل في القديم **ينتقل الى الدية** في حق المولى

او القاتل

اهل الذهب او ينتقل الي اثني عشر الف درهم في
 حق اهل الفضة وسواهما ذكر الدية المغلظة
 والمخففة **وان غلظت** عيا القديم **زيو عيا**
الثلاث اي قدر في الدنيا مائة الف وثلثمائة
 وثلاثون ديناراً وثلاث وفي الفضة ستة
 عشر الف **درهم وتغلظ دية الخطافي**
ثلاثة مواضع احدها اذا قتل في الحرم اي
 حرم مكة اما القتل في حرم المدينة او القتل في
 حال الاحرام فلا تغليظ فيه عيا الاصح والثاني
 المذكور في قول المصنف **او قتل في الاشهر**
الحرم اي ذي القعدة وذي الحجة والحرم ضرب
 والثالث المذكور في قوله **او قتل قريبالذات**
رحم محرم يسكنون المهمله فان لم يكن الرحم
 محرم ماله كسنت العرف فلا تغليظ في قتلها **ودية المرأة**

تعرف
 وتلقاه

والدية
 والدية
 والدية

والدية

والخنثى المشكل **على النصف من دية الرجل**
 نفساً **وجرحاً** ففي دية حرة مسلمة في قتل
 عمد وشبه عمد خمسون الابل خسة مشرقة
 وخمسة جذعة وعشرون خلفاً بالحوامل في
 قتل الخطاء عشرين مخاض وعشرين لبون
 وعشرون حقات وعشرون جذاع وعشرون لبون
 ودية اليهودي والمنكاري والمستامن والمعاهد
 ثلث دية المسلم **نفساً** وجرحاً **والماضي**
 ففيه **ثلثا عشرة دية المسلم** واخص منه ثلث دية
 المسلم **وتكاد دية النفس** وبقاها مائة من الابل
 في قطع كل اليد **والرجل** فيجبت كل يد او
 رجل خمسون من الابل وفي قطعها مائة من الابل
 وتشكل الدية في قطع الارب اي في قطع ملاك
 منه وهو المارن وفي قطع كل من طرفي والحاجز

ثلث الدية وتكمل الدية في قطع **الاذنين** او قلعهما
 بغير ايضاح وجب ارششه وفي كل اذن نصف
 دية ولا فرق فيما ذكر بين اذن السمع وغيره
 ولو لم يمس الاذن بجناية عليه ففيها دية اذنين
والعينين وفي كل منهما نصف دية وسوا في ذلك
 عين احول او اعور او اعشى **والجفون** **والاسنان** وفي
 كل جفن منهما ربع دية **واللسان** لناطق سليم
 الذوق ولو كان اللسان لا تشغ وارث **والشفتين**
 وفي قطع احدهما نصف دية **ودهاب الكلام**
 كله وفي ذهاب بعضه بقسطه من الدية والحروف
 التي توزع الدية عليها ثمانية وعشرون حرفا في
 لغة العرب **ودهاب البصر** اي ذهابه من العينين
 اما ذهابه من احدهما ففيه نصف دية ولا فرق في البصر
 العينين بين صغيرة وكبيرة وعين شتى وطفل

فان حصره فظهر ما
 ايضاح

ودهاب

ودهاب السمع من الاذنين وان نقص من
 اذن واحدة سدة وضبط متبقي سمع الاخرى
 وجب قسط التفاوت واخذ بنسبته من الدية
ودهاب الشم من المنخرات وان نقص وضبط قد **الشم**
 وجب قسطه من الدية والاحكام **ودهاب**
اليد **والرجل** فان زال بجرح على الراس له ارش مقداره
 او حكومة وجبت الدية مع الارش **والذراع** السليم ولو
 ذكر صغيرا وشيخا وشيخا وقطع الحشفة كالذكر
 قطعها وحدها دية **والانثى** اي البيضتين ولو من
 عنين ومجبوب وفي قطع احدهما نصف دية وفي
الموضحة من الذكر الحر المسلم وفي **السن** منه خمس
الابل وفي ذهاب كل عضو **الامتنعة** فيه
حكومة وهي جزء من الدية منسوبة الى دية النفس
 نسبة تقصيرها الى الجناية من قيمة المجني عليه لو كان

قوله من الذكر الحر المسلم
 في الموضحة من الذكر الحر المسلم
 في الموضحة من الذكر الحر المسلم
 في الموضحة من الذكر الحر المسلم

سبعة الفاضل كما ذكره القاضى في غير

وهو يعبر وثلاثا يعبر **فصل** في احكام القسامة وهي
 ايمان الدماء **واذا اقر** **بدمعوى القتال** **لو** **ش**
 بثلاثة وهو لغة الضعف وش عاقبته تداعيا
 صدق المدعي بان تقع تلك القرينة في القلب
 صدقه والى هذا اشار المصنف بقوله **تقع صدقه**
في النفس صدق المدعي بان وجد قتيلا او بعضه
 كراسه في محلة منفصلة عن بلد كيبى كما في الروضة
 واصلها او وجد في قرية صغيرة لا عداية ولم
 يشاركهم في القرية غيرهم **حلف المدعي في عينا**
 ولا يشترط موالاتها على المذهب ولو خلل الايمان
 جنون من الخلق او اغواء منه بني بعدا لافاقه على
 ما مضى منها ان لم يعزل القاضى الذي رفعت
 القسامة عنده فان عزل وولى غيره وجب
 استينافها **واذا حلف المدعي استحق الدية** ولا تصح القسامة

رقبا بصفاته التي هي عليها فلو كانت قلو كانت
 قيمة الحى عليه بلا جناية على يده مثلا عشر و
 بدو نها تعة فالنقص عشر فيجب عشرة دية
 النفس **ودية العبد** المعصوم **قيمتة** ولامة كذلك
 ولو زادت قيمة كل ضمها على دية الحر ولو قطع
 ذكر عبد واتقياه وجبت قيمته في الاضطرار **ودية**
الجاني **الحرام** بغيره ان كانت
 امة معصومة حال الجناية **غرة** اي نسمة من
 الرقيق **عبد** **وامه** سليم من عيب مبيع ويشترط من ماله
 بلوى في الغرة نصف عشر الدية فان فقدت الغرة
 وجب بدلها وهو خمسة ابرة وجب الغرة على عاقلة
 الجاني **ودية الجاني** **الرقيق** **عشر** **قيمة** امة
 يوم الجناية عليها وتكون لرجل سيدها ويجب في
 الجاني اليهودي والنصراني غرة كثلث غرة مسلم

وهو يعبر

في قطع طرف وان لم يكن هناك لوشغاليين
 على المدعي فيحلف بخمين يمينا وعاقا قاتل النفس
 الحرمه عمدا او خطا او شبه عمدا كفارة ولو
 كان القاتل صبيا او مجنونا فيعتق الولي عنهما من بالهما
 والكفارة عتق رقبة مؤمنة **سليم عن العيوب**
المفق اي الخلعة بالعمل والكسب فان لم يجدها
فصيام شهرين بالهلال **متابعين** بنسبه كفا
 رة ولا يشترط نيته التتابع في الاصح فان عجز
 المكفر عن صوم الشهرين كحلهم او لحقه بالصوم
 مشقة شديدة او خاف زيادة المرض فاطعام
 ستين مسكينا او فقيرا يدفع لكل واحد منهم
 مدرا من طعام جزئي في الفطرة ولا يطعم كافرا
 ولهها شميا ولا مطلبي **عتك**
الحد جميع حد وهو لغة المنع وسميت الحدود بذلك
 لمنعها

فان كان عجز
 هذا مع قول الخطيب
 في غير اقسامه على ما
 ذكره انه اذا اتى مع
 حد الموت عن
 الصوم وهو كذا ذكر
 عن النكاح فسمي
 على الدار فغيرها
 غير احسن (العتق)
 القاتل

لمنعها من ارتكاب الفواحش وبدا المصنف
 من الحروف بعد الزنا المذكور في اثناء قوله **وا**
لزامي على مربيين محض وغير محض فالمحض
 وسياق قريباته البالغ العاقل الحر الذي غيب
 حشقة او قدرها من مقطوعها بقبيل في نكاح
 صحيح **حد الزنا** بجماعة معتدلة لا بحصي صغيرة
 ولا صغرى **وغير المحض** من زنا وامرأة **حدة ما به**
جلدة **وتغريب عام** **الى مسافة** **النفس** **براي**
 اكل الامام ويجب مدة العام من اول سفر الزنا
 الى امان وصوله **التغريب** والا ولي ان يكون بعد
 الجلد سميت بذلك لان اتصالها بالجلد **وشرايط**
الاحصاء **اربع** **الاول والثاني البلوغ والعقل**
 فله حد على صبي ومجنون بل يؤد بان يميز جرمها
 عن الوقوع في الزنا **والثالث الحرية** فلا يكون

في حد الزنا
 لا يشترط
 بالجلد

في تغريب عام

الرقيق والمبعض والمكاتب وام الولد محصنا
 وان وطئ كل منهم في نكاح صحيح **والرابع وهو**
الوطي من مسلم او ذمي **في نكاح صحيح** وفي بعض
 النسخ في النكاح للصحيح واراد بالوطي تغيب الحشفة
 او قدرها من مقطوعها بقبل وخرج بالصحيح الوطي
 في نكاح فاسد فلا يحصل به التحصيل **والعبد**
والامة حرهما نصف حد الحر فيجلد كل منهما خمسين
 جلدة ويغرب نصف عام ولو قال المصنف ومن فيه
 رق حده الى اخره كان اولي ليعم المكاتب والمبعض
 وام الولد **وحكم النوط** **وانتيان البهائم حكم**
الزنا فمن لاط بشخص بان وطئه في دبره حد علي
 المذهب ومن اتى بهيمة حد كما قال المصنف لكن
 على الرابع انه يعزر **ومن وطئ اجنبية فمادون**
الفرج عزر ولا يبلغ الامام بالنقض **ادنى الحدود**

فان
عز

فان عزر عبد وجب ان ينقص في تعزيره عن عشرين
 اربعين جلدة او عزر حر وجب ان ينقص في
 تعزيره عن اربعين جلدة لانه اذن كل حد منهما
فصل في احكام القذف وهو لغة الرمي و
 شرعا الرمي بالزنا على جهة التغيير لخرج الشهادة
 بالزنا **والقذف** بذات معجزة **غيره** **بالزنا** كقولك
 فعلية **حد القذف** ثمانون جلدة كما هذا ان لم
 يكن القاذف ابا او اما وان عليا كما سيأتي **ثمانية**
شرائط ثلاثة وفي بعض النسخ ثلاثة منها
في القاذف وهو ان يكون **بالغا** **افلا** فا
 بصي والمجنون لا يجدان بقذفهما **ولا يكون**
والد المقذوف فلو قذف الأب والام وان
 عيا ولده وان سفل لاحد عليه **وحسن المقذوف**
وق وهو ان يكون **مسلم** **بالغا** **افلا** **اعفيا**

مسياتي في

مخفي

عن الزنا فلاحد بقذف الشخصى كافرا او صغيرا
او مجنوننا او رقيقا او زانيا **ويعيد الحق** القاذف
ثلاثين جلدة **وتحد العبد اربعين** جلدة **ويقتل**
عن القاذف **حد القذف بثلاثة اشياء** احدها
اقامة البينة سواء كان المقدوف اجنبيا او
زوجه والثاني مذكور في قوله **او عتوا المقدوف**
اي عن القاذف والثالث مذكور في قوله **وا**
لللعان في حق الزوجة وسبق بيانه في قول
المصنف فصل واذا رمي الرجل الي اخره **فصل**
في احكام الاشربة وفي الحد المتعلقة بشربها **وهي**
شرب خمر وهي المتخذة من عصير العنب **او شرابا**
مسكورا من غير الخمر كالبيذ المتخذ من الزبيب
يحد ذلك الشارب **ان كان حرا اربعين**
جلده وان كان رقيقا عشرين جلده **وعن ابن ابي**

الامام

الامام به اي حد الشرب **ثلاثين** جلده والزيادة
على الاربعين في حرة وعشير في رقيق **على وجه الصلح**
وقيل الزيادة على ما ذكره وعلى هذا يمتنع النقض
عليها **ويجب الحد عليه** اي شارب المسكر **بأحد**
اثنين **بالبيعة** اي رجلان يشهدان بشرب ما ذكر
الاقرار من الشارب بانه شرب مسكرا فلا يحد
بشهادة رجل وامرأة ولا بشهادة امرأتين ولا بهمين
مردودة ولا يعلم القاضي **ولا يحد** ايضا الشارب
بالقي والاستنكار بان يشتم منه رابحة الخمر
فصل في احكام قطع السرقة وهي لغة اخذ
المال خفية وشرعا اخذ خفية ظاهرا من حرز مثله
وتقطع يد السارق بثلاثة اشياء وفي بعض النسخ
بسته شرايط **ان يكون** السارق **بالغا قلا مختارا**
مسلم كان او ذميا فلا قطع على صبي ومجنون

قوله قطع السرقة
يحد السرقة واد
درة المنسوب

ومكره ويقطعه مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وأما
المعاهد فلا قطع عليه في الأظهر وما تقدم شرط
وذكر المصنف شرط القطع بالنظر للمسروق وقوله
وان يسرق نصابا قيمته ربع دينار أي خالصا
مضروبا أو يسرق قدرا مغشوشا يبلغ خالصه
نصابا وهو ربع دينار مضروب أو قيمته **من**
حرث مثله فإن كان المسروق بحرا أو مسجدا أو شاة
ربيع اشترط في اهرازه دوام الحياض وإن كان بحرا
كبيت كفي لحاظ معتان في مثله وثوب ومتاع
ضعة شخص يقربه بهر مثلا إن لاحظته بنظره له
وقتا فو قتا ولم يكن هناك ازدهام طارئين
فهو محرز والأفلا وشرط الملاحظ قدرته على منع
السارق ومن شروط المسروق ما ذكره المصنف
في قوله **لا مالك له فيه ولا شبهة** أي للسارق

١٤٣
في مال المسروق منه فلا قطع بسرقة مال
أصل وفرع لسارق ولا بسرقة رقيق مال سيد
وتقطع من السارق يده اليمنى من مفصل
الكتف بعد خلعها منه بحبل يجر به نصف
وأما تقطيع اليمنى في السرقة الأولى **فإن سرق**
ثانيا بعد قطع اليمنى قطعت رجلاه اليسرى
بعد خلعها الجديدة ما ضيعة دفعة واحدة بعد
خلعها من مفصل القدم **فإن سرق ثالثا قطعت**
يده اليسرى بعد خلعها **فإن سرق رابعا قطعت**
رجله اليمنى بعد خلعها ويغسل محل القطع بتر
أو دهن مغلي **فإن سرق بعد ذلك** أي بعد
الرابعة **عز و قيل يعقل** وحديث الأثر يقتله في
المرحلة الخامسة منسوخ **فصل** في أحكام قاطع
الطريق وسمي بذلك لامتناع الناس من سلوك الطريق

صبر أحم

لا مالك له فيه ولا شبهة

حقوقهم وهو مسلم مكلف له شوكة فلا يستتر فيه
 ذكورة ولا عدد فخرج ~~في~~ بقاطع الطريق
 المحتاس الذي يتعرض لآخر القافلة ويعتمد على
 الهرب **وقطاع الطريق عا أربعة أقسام** إلا
 ول مذكور في قوله **ان قتلوا** أي عمدا وعدوانا
 من يكافوه **ولم يأخذوا المالا قتلوا** احتما وان
 قتلوا خطأ أو شبه عمدا ولم يكافوه لم يقتلوا
 والثاني مذكور في قوله **وان قتلوا وأخذوا المالا**
 أي نصاب السرقة فأكثروا **قتلوا وأخذوا** أي خشيته
 ونحوها لكن بعد غسلهم وتكفينهم والصلاة عليهم
 والثالث مذكور في قوله **وان أخذوا المالا ولم**
يقتلوا أي نصاب السرقة فأكثروا حرز مثله ولا شبهة
 لهم فيه **تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف** أي
 نقطعها أو لا اليد اليمنى والرجل اليسرى فان عادوا
 فبسرهم

١٤٧
 فبسرهم ويأخذونهم بقطعتهم فان كانت اليمنى والرجل
 اليسرى مفقودة اكتفى بالموجودة في الأصح وأما
 الرابع مذكور في قوله **فان أخافوا** المارين في الطريق
ولم يأخذوا منهم مالا ولم يقتلوا أنفسهم
 في غير موضعهم **وعزروا** أي حبسهم الإمام وعزهم
ومن تاب منهم أي قطع الطريق قبل القدر
 من الإمام عليه **سقط عنه الحد** أي العقوبات
 المختصة بقطع الطريق **وفي تحتم قتله** وصلبه وقطع يده
 ورجله ولا يسقط باقي الحدود التي لله تعالى
 كنزنا وسرقة بعد التوبة ومنهم من قوله **ولم**
 يضم أوله **بالحقوق** أي التي تتعلق بالأدبيات
 كقصاص وحد قذف ورد مال أنه لا يسقط شيء
 منها عن قاطع الطريق بتوبته وهو كذا في **فصل**
 في أحكام الصيال وتلاف البهايم **ومن قصد بضم** أوله

في السرقة

بأذي في نفسه أو ماله أو حريمه بان صال
عليه شخص يريد قتله أو اخذ ماله وأن قتل
أو وطى حريمه **فقاتل عن ذلك** أي عن نفسه أو
ماله أو حريمه **وقتل** الصايل على ذلك دفع الصا
له فلا شيء عليه بقصاص ولادية ولا كفارة و
عالم الكدابة سواء كان مالهما أو متغير
أو مستأجرها أو غاصبها ضمان **ما تلقته دابة**
سواء كان الاتلاف بيدها أو رجلها أو غير
ذلك ولو بالث أو راثت بطريق فتلف
بذلك نفس أو مال فلا ضمان **فصل في أحكام**
البغاة وهم فرقة مسلمون مخالفون الإمام العا
دل ومفرد البغاة باغ من البغي وهو الظالم
ويقاتل بفتح ما قبل آخر **أهل البغي** أي يقاتلهم
الإمام بثلاثة شرائط أحدها أن يكونوا في

منه

منعته أي أن يكون لهم شوكة بقوة وعدد
ومطاع فيهم وأن لم يكن المطاع إماماً منصوباً
بحيث تحتاج إليه امام العادل في ردهم لطاعته
أو كلفة من بذل مال وتحصيل رجال فإن كانوا
أفراداً يسهل ضبطهم فليسوا ببغاة **والثاني أن**
يخرجوا عن قبضة الإمام العادل أما ترك الأشياء
له أو منع حق توجده عليهم سواء كان الحق ما
لياً أو غيره كحد وقصاص **والثالث أن يكون**
لهم أي البغاة **ثاويل** **سابع** أي محتمل كما عبر به
بعض الأصحاب كطالبة أهل صفين بدم عثمان
حيث اعتقدوا أن علياً رضي الله عنه يعرف من
قتل عثمان فإن كان الثاويل قطيعي البطلان لم
يعتبر بل صاحبه معاً نذر ولا يقاتل الإمام البغاة
مطلقاً حتى يبعث إليهم أمينا فظننا ناصحا يسألهم

الشاو ويل

ما يكرهونه فان ذكروا له مظلمة هي السبب في
امتناعهم من طاعته ازالها وان لم يذكرها
سببا واصروا بعد ازالة المظلمة على البغي نصهم
ثم اعلمهم بالقتال **ولا يقتل اسيرهم** اي البغاة
فان قتله شخص عادل فلا قصاص عليه في الاصح ولا
يطلق اسيرهم وان كان صيبا وامر حتى ينقضي الحز
ويتفرق جمعهم الا ان يطيع الاسير مختارا بمبا
يعة الامام **ولا يغنم ما لهم** ويرد سلاحهم وخيولهم
البيهم اذا انقضت الحرب وامنت غايلتهم بتفرقهم او
ردهم للطاعة ولا يقاتلون بعظيم كثر ومنجنيق
الا لضرورة فعافيتا تلون بذا لك كان قاتلونا
به او احاطوا بنا **ولا يدفق على جرحهم**
والتدقيق تنميم القتل وتجييله **فصل في**
احكام الردة وهي اقبح انواع الكفر ومعناها الرجوع
عن الدنيا

١٤٧
عن الشيء الى غيره وشرعا قطع الاسلام بنية
كفر او قول او فعل كفر كسجود لمن سواه كان على
جهة الاستهزاء او العناد او الاعتقاد من
اعتقد حدوث الصانع **ومن ارتد عن الاسلام**
من رجل او امرأة مكن انكر وجود الله او كذب
رسولا من رسل الله او حلل محرما بالاجماع كالزنا
وشرب الخمر او حرم حلالا بالاجماع كالنكاح والبيع
استغيب وجوبا في الحال في الاصح ليها و
مقابل الاصح في الاول انه يسق الاستمابة
وفي الثانية انه يهمل **ثلاثا** اي الى ثلاثة ايام
فان تاب بعودة الاسلام بان اقر بالشهادتين
سج الترتيب بان يؤمن بالله ثم برسوله فان عكس
لم يصح كما قال النووي في شرح المذهب في الكلام
على نية الوضوء **والا** اي وان لم يثبت المرتد قتل

اي قتله الامام ان كاهراً بضرب عنقه **والا**
لأهراق ونحوه فان قتله غير الامام عزروا
كان المرتد رقيقا جان للمسيد قتله في الأصح ثم
ذكر المصنف حكم النظر في الغسل وغيره في قوله
ولم يغسل ولم يصل عليه ولم يدفن في مقابر
المسلمين وذكر المصنف حكم تارك الصلاة في ربع
العبادات واما المصنف فذكره هنا فقال
فصل وتارك الصلاة المعهودة الما
دقة باحدى الحسنيين احدها ان يتركها
وهو مكلف غير معتقد لوجوبها بحكمه اعي
التارك لها حكم الموت وسبق بيان حكمه **والثاني**
ان يتركها كسلا حتى خرج وقتها حال كونه وثقة
معتقدا لوجوبها فيستتاب فان تاب وحل
هو تفسير التوبة والا اي وان لم يتب **قتل هو الاكفرا**

وكان

وكان حكمه حكم المسلمين في الدفن في مقابرهم ولا
يطس قبره **وله حكم المسلمين ايضا في الغسل والتلفين**
والصلاة عليه كتاب احكام
الجهاد وكان الأمر به في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعد الهجرة فرض كفاية واما بعده فللصغار
حالان احدها ان يكونوا ببلادهم فالجهاد فرض
كفاية على المسلمين في كل سنة فاذا فعله من قومه
كفاية سقط الحرج عن الباقيين **والثاني ان**
يدخل الكفاية من بلاد المسلمين او يتولوا قريبا
منها فالجهاد حينئذ فرض عين عليهم فيلزم اهل
ذاكر البلد الدفع للصغار بما يمكن منهم **وشرائط**
وجوب الجهاد سبع خصال احدها الاسلام فلا جهاد
على كافر **والثاني البلوغ** فلا جهاد على صبي **والثالث**
العقل فلا جهاد على مجنون **والرابع الحرية** فلا جهاد

على رقبته ولو امره سيده ولا مبعض ولا مدبر
ولا مكاتب **والخامس الذكوريه** فلا جهاد على
امرأة وختي مشكل **والسادس الحقل الصحة** فلا
جهاد على مريض بمرض يمنعه عن قتال وركوب
الابشقة شديدة صحي مطبقة **والسابع الطلاقة**
على القتال اي فلا جهاد على قطع يد مثلاً ولا على
من عدم اهبة القتال كسلاح ومركوب ونفقة
ومن اسروا الكفار على ضربين ^{لا يجوز فيه} **ضرب** لا يجوز فيه
الامام وفي بعض النسخ بدل **يكون** ^{يكون} **يصير رقيقاً**
بنفس السبي اي الاخذ **وهو الصبيان والنساء** اي
صبيان الكفار ونسائهم ويلحق بما ذكره الخنا ^{وا}
لجانبين وخرج بالكفار نساء المسلمين لان الأسر لا
تصور في المسلمين **وضرب لا يرق بنفس السبي**
وهم الكفار الاصليون الرجال البالغون ^{الغمر}
العائلون

١٤٨
العائلون **والامام فيهم مخير بين اربعة**
اشيا احدها **القتل** بضرب رقبة لا خنق ولا
تفريق مثلاً **والثاني الاسترقاق** وحكمهم
بعد الاسترقاق كبقية اموال الغنيمة **والثالث**
المن بتخليه سبيلهم **والرابع الفدية اما بالمال** ^{سليم}
او بالرجال اي الاسري من المسلمين ومال فدائهم
كبقية اموال الغنيمة ويجوز ان يفادي
مشرك واحد بمسلم او اكثر ومشركون بمسلم **يفعل**
الامام من ذلك **ما يشاء** **المصلحة للمسلمين** فان
خفي عليه الاحتياط بهم متى يظهر له الاحتياط في فعله
وخرج بقولنا سابقا الاصليون الكفار غير الاصليين
كالمتردين فيطالب بهم الامام بالاسلام فان امتنعوا
قتلهم **ومن اسلم** من الكفار **قبل** ^{الاسري} **اسر الامام**
له **احر نفسه وماله ودمه وصغار ولاته**

فان استرقت انقطع نكاحه في الحال ويحكم بالفسخ

بالاسلام عند وجود ثلاثه اشيا احدها ان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِحُكْمِ بَاسِلَامِهِ تَبَعًا لَهُ وَإِمَامِهِ

بلغ مجنوناً وبلغ عاقلًا ثم جن فكما لصي السيب

الثاني المذكور في قوله اويبيبييه حال مسام حال

لون الصبي منفرد **اعن ابوي** فان الصبي مع احد

ابويه فلا يتبع الصبي السابله ومعنى كونه مع

احدا بويدها ن يكون في جيش واحد وغنيمة و

حَدَّثَنَا اللَّهُ مَا يَكُونُ وَاحِدًا وَلَوْ سَبَّاهُ ذِي وَجْهٍ إِلَى

دار الاسلام لم يحكم باسلامه في الاصح بل هو علي دين

القضايا

یوحنا ای الصبی لقیطی فی دار الاسلام و اوکان

ففيها اهل ذمة فانه يكون مسلما وكذا لو وجد في

دافعاً وقيهاً لم فصل في أحكام السلب

وقسم الغنيمة ومن قتل قتيلا اعطى سلبه

يفتح اللام بشرط كون القائل مسلماً ذكراً كان أو أنثى

حرا و عبد بشرطه الامام له ام لا والسلب ثياب

القبيل التي عليه والخف والران وهو خف بلا قدم

يلبس الساق فقط والاث الحرب والمركوب

الذي قاتل عليه وامسكه بعنانه والسر والجمام

ومقود الدابة والسوار والطوف والمنطقة

وهي التي يشد بها الوسط والخاتم والنقطة التي

معه والجندية التي تقاد معه وانما يستحق القاتل

سلب الكافر اذا عز ابن نفسه حال الحرب في قتله بحيث

الشيخ ولده هو سيد بدار كوتار
وقيل انه قد علم وبعثه الى الخليفة
ولم يدركه فيه مسلم فكانت
منه ولده اسوا من شق او تارة
او مختارا اغلبه اللاسله
ولانه قد علم بالاسله منه
غير ذلك ودعوى الاسلام
كلوا لا يكفي اختياره بدار
الكفر خلفه في بدار الخليفة

لا للمسلمين من كفار اهل
 الحرب بقتل او ايجاف
 خيل او ابد و خيول باهله
 الحرب املا الحاصل في
 يلقى بركوب هذا الفرش ذالك الكافر فلو قتله
 وهو اسيرا ونايم او قتله بعد انهزام الكافر فلا
 سلب له وكفاية شره الكافر ان يمتاعه
 كان يفتي عنييه او يقطع يديه ورجليه والغنيمة
 ما خذت من الغنم وهو الزبح وشرعا المال
 الحاصل من المرتدين فانه لا يقال فيه غنيمة **وقسم**
الغنيمة بعد ذالك اي بعد اخراج السلب منها
عامة اخماس فيعطى اربعة اخماس من
 عقار ومنقول لمن شهد اي حضر **الوقعة** من
 الغانمين بنية القتال وقاتل في الاظهر ولا شيء يكتسب مع
 لمن حضر بعد انقضاء القتال ويعطى **الفارس** الجيوش
 الحاضر الواقعة وهو من اهل القتال بفرس منتهي من حضر
 لا قتال عليه سواء قاتل ام لا **ثلاثة اسهم** للمسلمين في بنية القتال
 للفارس وسهم له ولا يعطى الفارس الا الفرس
 واحد

تعرف
 كذا
 بل هو في

واحد ولو كان افراس كثيرة **والراجل** اي المقاتل
 بجارجلية سهم واحد ولا يسهم الا لمن اي شخص
 استكمل فيه خمس اربط الاسلام والبلوغ وال
 لعقل والحيرة والذكورية فان شرط من ذلك
هو ارض له ويسهم اي لمن اخل فيه الشرط
 اما يكونه صغيرا او مجنونا او رقيقا وانثى والرضخ
 لغة العطا القليل وشرعا شيء دون سهم يعطى لمن ذكرهم
 للرجل ويجتهد الامام في قدر الرضخ بحسب
 رايه فيزيد المقاتل على غيره والاكثر قتالا اعلى الا ان
 وحمل الرضخ الاخماس الاربعة في الاظهر والثاني في
 محله اصل الغنيمة **ويقسم الغنم** الباقي بعد الا
 خماس الاربعة **عامة اسهم** سهم من سهم **لوسو الله**
صلى الله عليه وسلم وهو الذي كان له في حياته نصيب
 بعده **المصالح** المتعلقة بالمسلمين كالقضاة الحاكمين

او ذميا

في البلاد اما قضاة العسكر فيروز قون من الأتراك
الاربعة كما قال المازدي وغيره وكسد الثغور

وهي المواضع المخوفة من الاطراف ببلاد المسلمين
الملاصقة لبلادنا والمراد سد الثغور بالرجال
والا في الحرب ويقدم الاله من المصالح فالاهم
وسهم لذو القربى اي قرني رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهم بنو هاشم وبنو المطلب
يشترك في ذلك الذكر والانثى والغني والفقير
ويفضل الذكر فيعطى مثل حظ الانثيين

وسهم لليتامى المسلمين جمع يتيم وهو صغير لا

اب له سواء كان الصغير ذكرا وانثى له جدا ولا

قتل ابوه في الجهاد او لا ولا يشترط فقر اليتيم

وسهم لامن السبيل وسهم للمساكين وسيف

بيان ما قيل كتاب الصيام **فصل في قسمة الغنيمة**

علي بن ابي طالب
قال ايها الرجل
استحقاقه فاعطاه
في يوم بدر
من غنمه

سما مستحقه والى لغة ماخوذ من فاء اذا
رجع ثم استعمل في المال المراجع من الكفار الى
المسلمين وشرعا هو مال حصل من كفار بلا قتال
ولا ايجاب خيل ولا ابل كالجزية وعشر التجارة
ويقسم مال الفيء على خمسة يمس في خمسة
الفيء عامن اي للحمية الذين يمس عليهم خمس
الغنيمة وسبق قربان الخمسة ويعطى اربعة اخما
سها وفي بعض النسخ اربعة اخماسه اي الفيء للمقاتلة
وهو الاجناد الذين عينهم الامام للجهاد واثبت
اسماهم في ديوان المترقة بعد اتصافهم بالاسلام
والتكليف والحريه والصحة فيفرق الامام عليهم
الاخماس الاربعة على قدر حاجاتهم فيبحث عن حال
كل من المقاتلة وعن عياله اللازم نفقتهم وما
يكفيهم فيعطيه كفايتهم من نفقة وكسوة وغير

ذلك ويداعي في الحاجة والزمان والمكان
والرخص والغلا وأشار المصنف بقوله **وف**
مصلح المسلمين أي أمة يجوز للامام ان يبرئ
الفاضل عن حملات المرتزقة في مصالح المسلمين
من اصلاح الحصون والتغور ومن شري سلاح
وخيل على الصحيح **فصل** في احكام الجزية وهي لغة
اسم الخراج مجعول على اهل الذمة سميت بذلك
لانها جرت أي كفت عن القتل وشرعاً ما يليق به
كافر يعقد مخصوص ويشترط ان يعقد لها الامام
او نايبه لا على جهة التاقيت فيقول اقررتكم
بدار الاسلام غير الحجازي واذنت باقامتكم
بدار الاسلام على ان تبذلوا الجزية وتنقادوا
لحكم الاسلام ولو قال الكافر للامام ابتداء
اقررت بدار الاسلام كفي **وشرائط وجوب**
الجزية

الجزية **مصلح** احدها **البالوغ** فلا جزية على
عاصي **والثاني العقل** فلا جزية على مجنون
اطبق جنونه فان تقطع جنونه قليل كسلعة من
شهر لزمت الجزية وتقطع جنونه كثيراً اليوم
بحرقه ويوم يفيق فيه لفقة ايام الافاق
قاز بلغت سنة وجبت جزيتها **والثالث**
فلا جزية على رقيق ولا على سيده ايضاً والمكاتب
والمدير والمبعض كالرقيق **والرابع الذكورية**
فلا جزية على امرة وخنثى فان بانت ذكوريته
اخذت منه الجزية للمسلمين لماضية كما بحثه جماعة
النووي في زيادة الروضة وجزم به في شرح المذهب
والخامس ان يكون الذي تعقد له الجزية من
اهل الكتاب كاليهودي والنصراني **او مسلم**
كتاب وتعقد ايضا لاولاد من تهودا وتنصر قبل

لا يجوز

التسخ او شككنا في وقته وكذا تعدد من احد
 ابويه وثني والاخر كتابي ولزعم التمسك
 بصحف ابراهيم المنزلة عليه **واقل ما يجزيه الجزية**
 على كل كاف **وبنا في كل حول** ولاحد لاكثر الجزية
ويؤخذ اي يسن للامام ان يماكس من عقد الجزية
ويؤخذ حينئذ من **التوسط الحال ديناران ومن الموسر**
اربع دنانير استحبابا ان لم يكن كل منهما سفيها فان
 كان سفيها لم يماكس الامام والى السفيفه والعبرة بالنو
 سطر اليسار بافر الحول **ويؤخذ** اي يسن للامام
 اذا صالح الكفار في بلدهم لاني دار الاسلام **ان**
يشترط عليهم الضيافة لمن يميزهم من المسلمين المجاهدين
 وغيرهم **ففضل** اي زايده **على مقدار اقل الجزية** وهو
 دينار كل سنة ان رضوا بهذه الزيادة **ويقتضى عقد**
الغزاة بعد الصلحة **اربعة اشياء** احدها **ان يؤدوا**
 الجزية

سقطوا

سقطوا

العاقلون والامام فيهم **مخير بين الاربعة**
اشياء احدها **القتل** بضرب رقبته لا بجرته وتفرق
 مثله الثاني **الاسترقاق** وحكمهم بعد الاسترقاق
 كبقية اموال الغنمة **والثالث** **المن** بتخليه سبيلهم
 والرابع **الفدية** اما بالمال او بالرجال اي الاسرى
 من المسلمين ومال فدائهم كبقية اموال الغنمة ويؤخذ
 ان يقادي مشرك واحد بمسلم او اكثر ومشركون
 بمسلم **يفعل** الامام من ذلك ما فيه **المصلحة للمسلمين**
 فان خفي عليه الاخطا حبسهم حتى يظهر له الاخطا
 فيفعله وخرج بقولنا سابقا الاصيلون الكفار غير
 الاصيلين المرتدين **فيقتلهم** بالامام بالاسلام فان
 اعتنقوا قتلهم **ومن اسلم** من الكفار **قبل** الاسرى
 الامام له امر **نفسه** وماله ودمه وصغار ولده
 عن السبي وحكمه باسلامهم تبعاله بخلاف البالغين

الجزية وتؤخذ منهم برفق لا قهرا الا طائفة ^{على} والثاني
ان يجري عليهم **احكام المسلمين** فيتضمنون ما
يتلفون على المسلمين من نفوس ومال وان فعلوا ما
يعتقدن تحريمه كالزنا اقيم عليهم الحد **والثالث**
ان لا يذكر ولا دين الاسلام الا بخير **والرابع**
ان لا يفعلوا ما فيه ضرر على المسلمين اي يسلطوا
من يضلح على عورة المسلمين وينقلها الى دار الحرب
ويلزم المسلمين بعد عقد الزمة الصحيح الكف
عنهم نفسا ومالا وان كانوا في بلدنا او في بلد
مجاور لنا لزمنا دفع اهل الحرب عنهم **وتعرفون**
بلبس الغيار بلبس الغين المعجمة وهو اللباس
بان يخيط الذي على ثوبه شيئا يخالف لون ثوبه
ويكون ذلك على الكتف والاولى باليهودى الا
صفر وبالنصارى الانزرق وبالمجوسى الاسود
والا

والاحمر وقول المصنف ^{ويجوز} عبر به النوى
ايضا في الروضة تبعا لاصلها لكنه في المنهاج
قال ويؤمر اي الذي ولا يعرف من كلامه ان
الامر للوجوب او النذوب لكن مقتضى كلام
الجمهور الاول وعطف المصنف على الغيار قوله
وشد الزنار وهو بزاز معجمة خيط غليظ يثب
في الوسط فوق الثياب ولا يكفي جعله تحتها
ويعنعون من ركوب الليل النفية وغيرها
ولا يمنعون ولو كان نفية ^{من ركوب الليل} ومنعون من اسماخ
المسلمين قول الشرك كانه ثالث ثلاثة تعالى الله
علا كبر **كتاب احكام الصيد والذبايح**
والضحايا والاطعمة والصيد مصدر واطلق
ضاعا اسم المفعول وهو الصيد ^{اي والحيوان}
البري يلكوا الذي ^{اي بغيره} **عليه** اي ذبحه **فذاك** تكون

في حلقه وهو على العنق **ويستد** اي بلام مفتوحة و
 موحدة شديدة أسفل العنق والذكاة بزال معجمة معناها
 لغة التطيب لما فيه من تطيب اكل المذبوح وشره
 ابطال الحركة الغريبة على وجه مخصوص واما الجوز المجري فيحل على العنق بلا
 ذبح **وهي** اي الجوز الذي **يقدر** يقدر عليه **عليه** كانه كشاة البنت
 توحش او يبرذ غيب شاردا **اذ ذكاة عقره** بفتح العين عقره عقرها الرمح
حيث قدر عليه اي في موضع كان العقر **وكال**
الذكاة وفي بعض النسخ ويستحب في الذكاة **اربعة**
اشياء احدها **قطع الحلقوم** بضم الحاء المعجمة المهملة
 وهو مجري النفس مفعولا وخروجها **والثاني قطع المري**
 بفتح ميمه وهمة اخرى ويجوز تسهيله مجري الطعام والشراب
 من الحلق الى المعدة والمري تحت الحلقوم ويكون قطع
 ما ذكر دفعه واحده لاني دفعته فانه يحرم المذبوح
 حينئذ ومتبقى شيء من الحلقوم والمري لم يحل المذبوح
 والثالث

الدال كوا
 ح

والثالث والرابع قطع الموصوفين بجين بواو ودا ل
 مفتوحة تشيية وجهه دج بفتح الدال وكسرها وهما
 عرقان في صفحتي العنق محيطان بالحلقوم **والجوزي**
منها اي الذي يكفي تجري في الذكاة **شيان قطع**
الحلقوم والمري فقط ولا يسن قطع ما وراء الو
 دجين **ويجوز** اي يحل **الاسطيا** اي اكل المصايد
يكل جارية معلية **من السباع** كالفهد والنمر والكلب
ومن جوارح الطير كصقور وباز في موضع كان جمع
 السباع والطير والجارية مشتقة من الجرح وهو
 الكسب **شرائط تعليمها** اي الجوارح **ارجع** اي ارجعها
ان تجوز اي الجارية معلية **اذ ذك** اي اهلها صاحبها
مسترك **والثاني انها اذا رجت** بفتح واو اي زجرها صاحبها
الرجع **والثالث انها اذا ذك** **ميدان** **اكل** **شيان** **والرابع**
انه يكره ذلك اي يكره ان يذبحها الا بالاربع من الجوارح بخلاف

الجوزي

الجوزي
 الجوزي
 الجوزي
 الجوزي

تأديتها ولا يرجع في التمسك بعدد بل المرجع فيملاهل الحرة بطباع
 بطراح **فان عدت** منها **العدالة** **الطعام** **الحل** **بالخذلة** **الجاذبة**
الا ان يدرك ما اخذته الجاذبة **حياتيك** **فحل** **حيث** **تذكر**
 المصنف **لله الذبح** في قوله **وتحوز** **الذكاة** **بكل** **ما** **اي** **يكل**
 محد **تخرج** كحديد ونحاس **الا بالسق** **والظفر** **والما**
 العظام فلا يجوز التزكية بها ثم ذكر المصنف
 تصح منه التزكية في قوله **وحل** **ذكات كل مسلم**
 بالغ او مميز يطبق الذبح **وذكات كل كتابي** **يهود**
 دي وانصراي وحل ذبح مجنون وسكران في الاظهر
 وتكره ذكات اعمى **ولا يحل** **ذكات مجوسي** **ولا وثني**
 ولا غيرهما لما لا كتاب له **وذكات الجنين** **حالة**
بذكات امه فلا يحتاج للتزكية هذا ان وجد ميتا
 او ليست فيه حياة مستقرة انهم **الا ان يوجد حيا**
 الحياة مستقرة بعد خروجها من بطن امه **فيذكر** **حينئذ**
 وما
 قطع

من ذوات النعم
 من ذوات النعم
 من ذوات النعم
 من ذوات النعم
 من ذوات النعم

وما قطع من حيوان حي **فهو كيتسه** **الا الشعر**
 اي المقطوع من حيوان مأكول وفي بعض النسخ
 الا الشعر المنتفع بها في المفارش والملايش وغيرها
فصل في احكام الاطعمة الحلال منها وغيره **وكل حيوان**
استطابته العرب والمراد بالعرب الذين هم اهل
 اهل قحرة وخصب وطباع سليمة ورفاهية **فهو**
حلال **الاما** اي حيوان **ورد** **الشرع** **بتحريمه** فلا
 يرجع فيه الى استطابته لهم **وكل حيوان استخشته**
العرب اي عدوه خبيثا **فهو حرام** **الاما ورد**
الشرع **بانه بائنه** فلا يكون حراما **ويحرم من السباع**
ماله **ناب** اي سن قوي **يعدوا به** على الحيوان كاسد
 وغر **ويحرم من الطير** **ماله** **مخلب** بكسر الميم ونخ
 اللام اي ظفره **قوي** **يخرج** به كصفور وباز **وكل**
للمضطر وهو من خاف على نفسه من عدم الاكل **في**

الذبح

المحرمات موتا او مرضا خوفا او زيادة مرضا او انقطاع
 رفقته ولم يجد ما يأكله حلالا **ان يامن الميتة**
المحرمات عليه ما اى شيئا **يسلم ريقه** اى بريقه **روحه**
ولنا ميتتان حلالان وهما **السمن والجراد**
 ولنا دمان حلالان وهما الكبد والطحال وفرد
 من كلام المصنف هنا وفيما سبق ان الحيوان على
 ثلاثة اقسام احدها ما لا يؤكل فذبيحته وميته
 سوا الثاني ما يؤكل فلا يحل الا بالتذكية الشرعية
 والثالث ما تحل ميتته كالسمك **والجراد نصيب**
 احكام الاضحية بضم الهزة في الأشهر اسم لما يذبح
 من الغنم يوم عيد النحر وايام التشريق تقربا الى الله
 تعالى **والاضحية سنة** مؤكدة على الكفاية فاذا
 اتي بها واحد من اهل بيت كفي عن جميعهم ولا
 تجب الاضحية الا بالنذر **وتجزي فيها الجوز من**
 الشان

١٥٧
الضان وهو ماله سنة وطعن في الثانية
والثني من المعز من سنتان وطعن في الثالثة
والثني من الابل ماله خمس سنين وطعن في السادسة
والثني من البقر ماله سنتان وطعن في الثالثة
وتجزي البقرة عن سبعة اشتركوها فيها في
 التضحية **وبقرة عن سبعة** كذلك وتجزي
الضاة عن شخص واحد وهي افضل من مشاركة
 في البعير وافضل انواع الاضحية ابل ثم بقرة ثم غنم ثم
واربع وفي بعض النسخ اربعة **لا تجزي الضحايا**
 احدها **العور** **البين عورها** وان بقيت الحرقه
 في الأصح **والثاني العرجا** **البين عرجها** وان حمل
 العرج لها عند اضجاعها للتضحية بها بسبب **اضطرابها**
والثالث المريضة البين مرضها ولا يضر سير هذه
الامور **والرابع العجنا** وهي التي ذهب تحتها اى

اي دهن وماؤها من الهزال الحاصل لها ويجزى
للخصي اي المقطوع الخصيتين **والمكسور القرون**
 ان لم يؤثر الكسر في التوقف اللحم وتجزي ايضا فاقد
 القرون وهي المسماة بالجلحاء **ولا تجزى المقطوع**
كل الأذن ولا بعضها ولا الخلوقة بلا اذن ولا
 المقطوعة **الذنب** ولا بعضه ويدخل وقت
الذبح للاضحية من وقت صلاة العيد اي عيد النحر
 وعبادة الروضه واصلا يدخل وقت الضحية اذا
 طلعت الشمس يوم النحر ومضي قدر كعتين وخطبتين
 خفيفتين انتهى ويستمر وقت الذبح الى غروب الشمس
 من ايام التشريق وهي الثلاثة المتصلة بعد
 ذي الحجة **ويستحب عند الذبح خمس اشياء** احدها التسمية
 فيقول الذابح بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم
 فلولم يسم حل المذبح **والثاني الصلاة على النبي**

على النبي

هذا هو الذبح
 الذي هو الذبح
 الذي هو الذبح

على الله عليه السلام ويكران لا يجمع بين اسم الله ورسوله
والثالث استقبال القبلة بالذبح اي بوجه
 الذابح مذبحها ويتوجه هو ايضا **والرابع التلبس**
 قبل التسمية وبعدها ثلاثا كما **الماردي** **والخامس**
الدعاء بالقبول فيقول الذابح اللهم شكر واليك
 فتقبل اي هذه الاضحية نعمة منك علي وتقرب بها
 اليك فتقبلها **ولا ياكل المضى شيئا من الاضحية**
المندوبة بل يجب عليه التصديق بجميع حكمها فلو تلفت
 لزمه ضمانها **وياكل من الاضحية المنطوخ بها** لثا
 على الحديد واما الثلثان فقل يتصدق بهما ورجحه
 النووي في تصحيح التسمية وقيل يهدي ثلث المسلمين
 الاغنيا ويتصدق بثلث على الفقراء ولزم رجح النووي
 في الروضه واصلا شيئا من هذين الوجهين **ولا**
يبع اي يحرم بيع شيء من الاضحية او جلدها من لحم ايضا

جعل له اجرة الجزار ولو كانت الاضحية تطوعا **ويطعم**

حتم من الاضحية المتطوع بها **الفقر والمساكين** والافضل التصديق بجميعها الالفة ولما يتبرك بها المصفي بالكلها

فانه يسئل له ذلك واذا اكل البعض وتصدق بالباقي فيحصل

له ثواب التضحية بالجميع والتصدق بالعوض **فصل**

في احكام العقيقة وهي لغة اسم لشعر المولود وشرعا ^{عليه} ما سيذكره المصنف بقوله **والعقيقة** عن المولود مستحبة

وفر المصنف العقيقة بقوله **وهي الذبيحة عن المولود**

يوم سابع اي سابع **ولادته** ويحسب بين الولاد

دة من السابع ولومات المولود قبل السابع ولا تنفوت

بالتاخير بعده فان تاخرت للبلوغ سقط حكمها في

حق النكاح العاق عن المولود اما هو فخير في العق

عن نفسه ويذبح عن الغلام **شاة** ان يذبح عن

الجارية **شاة** قال بعضهم واما الخنثى فيحمل الحاقها

بالغلام

هو بالغلام او بالجارية فلو بات ذكوره امر بالندار

وتتعدد العقيقة بتعدد الاولاد **ويطعم العاق**

من الفقيرة الفقراء **والمساكين** فيطبخها بحلو ويطعمها

للفقراء والمساكين ولا يتخذها دعوة ولا يسرعظمها

واعلم ان سنة العقيقة سلامتها من عيب ينقص

حليها والاكثر منها والتصدق ببعضها وامتناع بيعها

وتعيينها بالندار حكمه على ما سبق في الاضحية

ويسئل ان يؤذت في اذن المولود اليمنى حين يولد ^{في اليسرى}

وان يخذل المولود بتمر فمضغ ويذ لك به حنكه

داخل قمره لينزل منه شيئا لحوقه فان لم يوجد

تمر فطبيب والافشي حلو وان يسمى يوم سابع

ولادته ويجوز تسميته قبل السابع وبعده ولومات

المولود قبل السابع **كتاب احكام السبق**

والرعي اي بسهام ونحوها **وتصح المسابقة على**

الدواب اي علي ما هو الاطراف في المسابقة عليها
من خيل وابل جزما وفيل وبغل وحمارة الاظهر
ولا تصح المسابقة على بقرة ولا على نطاج الكباش
ومهار شاة الديكة لا بعوض ولا بغيره وتصح
المناضلة اي المرامك **بالسهم** اذا كانت **المسافة**
اي مسافة ما بين موقف الرمي والغرض الذي
الذي يرمي اليه **معلومة** وكانت **صفة المناضلة**
معلومة ايضا بان يبين المتناضلان كيفية الرمي
من قرع واصابة السهم الغرض ولا يثبت فيه
او من خسق وهو ان يثقب السهم الغرض يثبت
فيه او من مرق وهو ان ينفذ السهم من الجانب
الاخر من الغرض واعلم ان عوض المسابقة هو المال
الذي يخرج فيها وقد يخرج احد المتسابقين
وقد يخرجاه معا وذكر المصنف الاول في قوله **وتصح**
العوض

بما جاز في الرمي

٩٢

العوض **احد المتسابقين** حتى انه اذا سبق
بفتح السين **استورد** اي العوض الذي اخرج به
وان سبق بضم اوله **اخذه** اي العوض **صاحبه**
السابق له وذكر المصنف الثاني في قوله **وان اخرجاه**
اي العوض المتسابقين **سعالتر بخبر** اي لم يصح
اخراجها للعوض **الا ان يدخل بينهما محلا**
بكر اللام وفي بعض النسخ **الا ان يدخل بينهما محلا**
محلا فان سبق بفتح السين كلام من المتسابقين
اخذ العوض الذي اخرجاه **وان سبق** بضم
اوله يغرم له **اشيا** **صنا** **احكام الامان**
والندور والايمان بفتح الهمزة جمع يمين واصلاها
لغة اليد اليمنى ثم على الحلف وشرعا تحقيق ما يحتمل
المخالفة او تأكيد بذكر اسم الله او صفة صفاته
والندور جمع نذر وسياق معناه في الفصل الذي بعده

كما قال القاضي ابو الطيب ثم صرح المصنف بمفهوم
قوله سابقا على مباح في قوله **ولا نذر في معصية**
اي لا ينعقد نذرها **القول ان قلت فلانا** بغير حق
فله على كذا وخرج بالمعصية نذر المكروه كذا شخص
صوم الدهر فينعقد نذره ويلزمه الوفا به ولا يصح
ايضا نذر واجب على العين كالصلوات الخمس اما الواجب
على الكفاية فيلزمه كما يقتضيه كلام الروضة وطها
ولا يلزم النذر اي لا ينعقد **على ترك مباح** او فله
قالوا **القول لا اكل لحا ولا اشرب لبنا وما**
يشبه ذلك من المباح كقوله لا البس كذا والثاني
اكل كذا او اشرب كذا او البس كذا واذا خالف النفس
المباح لزمه كفارة يمين على الراجح عند النووي
وتبعه المحرر والمنهاج لكن قضية الروضة واصلها
عدم اللزوم **كتاب احكام الاقضية والشهادة**

والاقضية

والا قضية جمع قضا بالمد وهو لغة احكام الشيء
امضاؤه وشرعا فصل الخصومة بين خصمين بحكم
الله تعالى والشهادات جمع شهادة مصدر شهد
من الشهود بمعنى الحضور والقضاء فرض كفاية
فان تعين على شخص لزمه طلبه **ولا يجوز ان يلي**

القضا الا من استكمل فيه خمسة عشر وفي بعض

النسخ خمسة عشر **خصله** احدها الاسلام فلا يصح لليهود

الكنافرو ولو على كافر قال الماوردي وما جرت به

عادة الولاة من نصب رجل من اهل الذمة فتقليد

رياسته وزعامته لا تقليد حكم وقضا ولا

يلزم اهل الذمة الحكم بالزمام بل بالزامهم والثاني

والثالث **البلوغ والعقل** فلا ولاية لصبي ومجنون

طبق جنونه او لاد الرابع **الحرية** فلا ولاية

لرقيق كله او لبعضه والخامس **الزور** فلا ولاية

الزور في بعض النسخ خمسة عشر
عشر بعد هذه من طريق
النساج اذ المردود هو من
يحب حلف الله من شدة
اليمان في حلفه
اليمين

في النسخ

لامرأة ولا غنى ولو لم يكن الخلق حال الجهل
 فحكم ثريان ذكر الم ينفذ حكمه على المذهب
والسادس اعدالة وسياتي بيانها في فصل
 الشهادة فلا ولاية لفاسق بشي ولا شبهة له
 فيه **والسابع معرفة احكام الكتاب**
والسند على طريق الاجتهاد ولا بشرط حفظ
 لايات الاحكام ولا احاديثها المتعلقة بها عن
 ظر قلب وخرج بالاحكام المواظ والمقصود
 لتامين معرفة **الاجماع** وهو اتفاق اهل الحل والعقد
 من امة محمد صلى الله عليه وآله من الامور ولا يشترط
 معرفة كل فرد من افراد الاجماع بل يكفي في المسئلة
 التي يفتي او يحكم فيها ان قوله لا يخالف الاجماع **والعاشر**
 لتاسع معرفة **الاختلاف** الواقع بين العلماء والعاشر
 معرفة **طرق الاجتهاد** او كيفية الاستدلال

الاحكام والحادي عشر معرفة **طرق** من لسان العرب
 من لغة ونحوه صرف ومعرفة **تفسير كتاب الله**
 والثاني عشر **يكون** **مستقلا** ولو تصياح في اذنيه
 فلا يصح تولية اسم **والثالث عشر** **يكون** **بصريا**
 فلا يصح ولاية اعي ونحوه كونه اعي كما قال الروياني
والرابع عشر **يكون** **كاتبيا** وما ذكره المصنف من اشتراط
 كون القاضي كاتباً وجه مرجوح ولا يصح خلافه
والخامس عشر **مستقلا** فلا يصح تولية مغلل يات
 اختل نظره وفكره اما الكبر او مرض او غيره وما فرغ
 المصنف من شروط القاضي شرع في ادابه فقال
ويستحب ان يجلس وفي بعض النسخ ان يجلس اي
 القاضي في **وسط البلد** اذا تمت خطته فان كان
 البلد صغيرا نزل حيث شاء ان لم يكن هناك موضع
 معتاد للموارة نزل القضا يكون جلوس القاضي

ان يكون

في موضع فيج بارز اي ظاهر للناس بحيث يراه
المستوطن والغريب والقوي والضعيف ويكون
مجلسه مصونا من اذا اوجرت وبرد بان يكون في الصيف
في مهبل الريح وفي الشتاء في كس **ولا حجاب** في
بعض النسخ **ولا حجاب له دونهم** فلو اتخذ حجابا
ابوابا كره **ولا يقعد القضاء في المسجد** فان قضى
فيه كره فان التفت وقت حضوره في المسجد
للمصلاة وغيرها حضورته لم يكره فصلها فيه وكذا
لو احتاج الى المسجد بعد من مطر ونحوه **وسرى**
القاضي وجوباً بين الخصمين في ثلاثة اشياء واحدا
التسوية في المجلس فيجلس القاضي الخصمين بين
يديه ان استويا شرفا اما المسم فيرفع عالي الذي
في المجلس الثاني التسوية في اللفظ اي الكلام
فلا يسمع كلام احدهما دون الآخر والثالث

العض

المجلس اي النظر فلا ينظر لاحدهما دون الآخر ولا
يجوز للقاضي ان يقبل الهدية من اهل عمله فان
كانت الهدية في عمله من غير اهل له لم يحرم في الاصح
وان اهدى اليه من هو في محال ولايته وله خصوصه
ولا عادة له بالهدية قبلها حرم قبولها **وجبت** القاضي
القضاء اي يكمل له ذلك في عشرة مواضع وفي بعض
النسخ احوال **عند الغضب** قال بعضهم اذا خرج
الغضب عن حالة الاستقامة حرم عليه القضاء
حينئذ **الجوع** والشبع المفرطين **والعطش** **شدة**
الشره **والحر** **والبرد** **والفرح المفرط** **وعند المرض** **وعند** **الاغشية**
اي السوء **والغايط** **وعند النعاس** **وعند شدة الحر**
والبرد **والضابط** الجامع لهذه العشرة وغيرها
انه يكمل للقاضي القضاء في كل حال يسو خلقه واذ احل
في حال مما تقدم نفذ حكمه مع الكراهة **والسأل** اذا

غيره

وفي بعض النسخ في

في كل حال

حلف الخصم بين يدي القاضي له **سألمدعي عليه**
الابعد كالاي اذ اذاع المدعي من **الدعوى الصحيحة**
 وجبته يقول القاضي للمدعي عليه اخرج من دعواه
 فان اقر بما ادعى بدعي عليه لزمه ما اقر به ولا يفيد بعد
 ذلك رجوعه وان انكر ما ادعى عليه فللقاضي ان يقول
 للمدعي الكذب بينة او شاهد مع يمينك ان كان الحوكم
 يثبت بشاهد يمين **ولا يخلفه** وفي بعض النسخ **ولا**
 يستخلفه اي لا يحلف القاضي المدعي عليه **الابعد** سوال
 المدعي من القاضي ان يحلف المدعي عليه **ولا يلفن** القاضي
خصما اي لا يقول لكل من الخصمين فركه او كذا اما
 استفسار الخصم فجاز كان يدعي شخص قتل علي شخص
 فيقول القاضي للمدعي قتله عمدا او خطأ **ولا يفهمه**
كلما اي لا يعلمه كيف يدعي وهذه المسألة سابقة في
 بعض النسخ المتن **ولا يشعنت** **الشهادة** وفي بعض
 النسخ

النسخ شاهد كان يقول القاضي له كيف تحلت ولعلك
 ما شهدت **ولا الشهادة الامن** اي من شخص
ثبنت عدالة فان عرف القاضي عدالة الشاهد
 عمل بشهادته وعرف فسقه ركه شهادته فان لم
 يعرف عدالة ولا فسقه طلب منه التزكية ولا يلفي
 في التزكية قول المدعي عليه ان الذي شهد علي عدل
 بل لا بد من احضار من يشهد عند القاضي بعدالة
 الشاهد فيقول اشهد بان عدل ويعتبر في التزكية
 شروط الشاهد من العدالة وعدم العداوة وغير
 ذلك ويشترط مع هذه معرفة باسباب الحجج و
 لتعديل وخبرة باطن من يعدله بصحة او جوا
 او معاملة **والا يقبل** القاضي **شهادة عدو علي**
عدوه والمراد بعدد الشخص من يبغضه **ولا يقبل**
 القاضي **شهادة والاولاد** وان علا وفي بعض النسخ

قال القاضي صاحب المعاد
 من زكوة وقوله وانما لا يفتن
 به اعداؤه من غير ان يشهد عليه
 ويجوز ان يسكنه ويحبب له
 في ذلك

ملوودة وأسفل ^{١٩} ولا شهادة ولد لوالده وإن
 علا ما الشهادة عليها فتقبل ولا يقبل كتاب
 قاض القاض آخر في الأحكام **الأبعد شها**
دة شاهدين يشهدان على القاضي ككتاب
 فيه أي كتاب عند مكتوب اليه وإشار المصنف
 بذلك إلى الداعي ادعي شخص على غائب بما وثبت
 المال عليه فإن كان له مال حاضر قضاه القاضي
 منه وإن لم يكن له مال حاضر وسأله المدعي انتهاء
 الحال إلى قاضي بلد الغائب إجابة لذكره وفرا لا
 صحاب انتهاء الحال بأن يشهد قاضي بلد الحاضر
 عدلين بما ثبت عنده من الحكم على الغائب وصفت
 الكتاب بسم الله الرحمن الرحيم حضر عا فانا الله وآل
 فلان وادعي على فلان الغائب المقيم في بلد كذا بالشئ
 الغلاقي وأقام عليه شاهدين هما فلان وفلان وقد
 عدلا

عدلا عندي وحلفت المدعي وحكمت له بالمالك و
 وأشهدت بالكتاب عدلين فلانا وفلانا ويشترط
 في شهود الكتاب والحكم ظهور عدلهم عند القاضي
 المكتوب اليه ولا يثبت عدلهم عنده بتعديل
 القاضي المكتوب إياهم **فصل** في أحكام القسمة
 وهي بكثر القاف من قسم بفتح القاف وشرعا عين
 بعض الانصاف من بعض بالطريق الآتي **ويقتصر**
القاسم المنصوب من جهة القاضي **إلى سبع** وفي
 بعض النسخ إلى سبعة **الاسلام والبلوغ والقفل**
والحرية والذكور **والحسب والعدالة** فمن
 انصف بضد ذلك لا يكون قاسما وما إذا لم يكن القاسم
 منصوبا من جهة القاضي فإشار إليه المصنف بقوله
فان تراصبا وفي بعض النسخ فان تراضي **الشئ**
يكان من يقسم بينهما المال المشترك **لم يقدر**

في الشئ قسمها

الأم

في الشئ

في هذا القاسم **الي ذالك** اي الشروط السابقة
واعلم ان القسمة على ثلاثة انواع احدها القسمة
بالاجزاء وتسمى قسمة المتشابهات كقسمة المثلثات
من حبوب وغيرها فتجزى الانصبا كيلا في مكيل ورو
زنا في سوزون وذرعا في مذرورع ثم بعد ذلك
يقرع بين الانصبا ليتعين كل نصيب منها لواحد من
الشركاء وكيفية الاقراع ان تاخذ ثلاث رقاع متسا
ويه وتكتب في كل رقعة منها اسم شريك من الشركاء
او جزء من الاجزاء مميزة عن غيره مثلا وتدرج تلك
الرقاع في بئادق مستوية من طين مثلا بعد تحقيقه
ثم توضع في حجر من لم يحضر الكتابه والادراج والاحراج
ثم يخرج من لم يحضرها رقعة على الجزء الاول من تلك
الاجزاء ان كتبت اسماء الشركاء في الرقاع كزيد وخالد
وبكر فيعطى من خرج اسمه في تلك الرقعة الاولى ثم
يخرج

يخرج رقعة اخرى على الجزء الذي يلي الجزء الاول فيعطى
من خرج اسمه في الرقعة الثانية ويتعين الباقي للثالث
ان كان الشركاء ثلاثة او يخرج من لم يحضر الكتابه
والادراج رقعة على اسم زيد مثلا يكتب في الرقاع
اجزاء الشركاء فيخرج رقعة على اسم زيد مثلا ثم على
اسم خالد ويتعين الجزء الباقي للثالث الثاني
القسمة بالتعديل للسهام وهي الانصبا بالقيمة
كالارض تختلف قيمة اجزاها بقوت انبات او قرب
ماء وتكون الارض بينهما نصفين ويساوي ثلث
الارض مثلا لجودته ثلثيها ويجعل الثلث
سهما والثلثان سهما ويكفي في هذا النوع والذي
قبله قاسم واحد النوع الثالث القسمة بالرد بان
يكون في احد جانبي الارض المشتركة بئر او شجر
مثلا لو كان قسمته فيرد من يلخذ بالقسمه التي

اخرجتها القوقعة فتسط قيمة البيرا والشجر في المثال
 المذكور فلو كانت قيمة كل من البيرا والشجر في
 المثال القاوله النصف من الارض والاضداد الاخذ
 ما فيه ذلك خمسمائة ولا بد في هذا النوع من قلا
 سمين كما قال **وان كان القسم تقويم لم**
يقصر فيه اي في المال المقسوم **ما اقام بين**
 وهذا اذا لم يكن القاسم حاكما في التقويم بمعرفة
 فان حكم في التقويم بمعرفة فهو كضايه بعلمه والاصح
 جوازه **واذا دعي احد الشريكين شريكه الى قسمه**
مالا ضرر فيه لزم الشريك الاخر اجابته
 الى القسم بما الذي في قسمته ضرر كحمام صغير لا
 يمكن جعله حمامين اذا اطلب احد الشريكين قسمته
 وامتنع الاخر فلا يجاب طاب قسمته في الاصح
فصل في المخرج بالبينة **واذا كان مع المدعي**

الهة كورج

ن
 كذا

سمعها الحاكم وحكم له بها ان عرف عدالتها
 والا اطلب منه التزكية **وان لم يكن له اي**
المدعي بينه والقول قول المدعي عليه مع
بمينه والمراد بالمدعي من خالف قوله الظاهر
 والمدعي عليه من يوافق قوله الظاهر **فان نكل**
 اي امتنع **المدعي عليه عن البين** المطلوبة
 منه **ردت على المدعي فيقول** حينئذ **سحق**
 المدعي به والنكول ان يقول المدعي عليه بعد
 عرض القاضي عليه البين انا اكل غنما او نقول له
 القاضي اخلن فيقول للخلف **واذا ادعيا اي**
 اثنان شيئا في يد احدهما **فالقول قول صاحب**
اليدين **بمينه** ان الذي في يده له **وان كان في**
ايديهما لم يكن في يد واحد منهما **فالقول جعل**
 المدعي به **بغير** نصفين ومن حلف على فعل نفسه

على شئ

اثباتا او نفي حلف على البعث والقطع والبت
 بموحده فثناه فوقيه معناه القطع وحينئذ يعلق
 المصنف القطع على البت من عطف التفسير **ومر حلف**
على فعل غيره ففيه تفصيل **فان كان اثباتا حلف**
على البت والقطع وان كان نفي حلف مطلقا **على**
العلم وهو لا يعلم ان غيره فعل كذا اما النفي المحصور
 في حلف فيه الشخص على البت **فصل** في شروط الشاهد
 ولا تقبل الشهادة الا من اي شخص **احتمل**
خمس **فصل** احدها الاسلام ولو بالاتبعية فلا
 تقبل شهادة كافر على مسلم **والثاني البلوغ** فلا تقبل
 شهادة صبي ولو مراهما **والثالث العقل** فلا تقبل
 شهادة مجنون **والرابع الحرية** ولو بالدار فلا تقبل
 شهادة رقيق قنا كان او مدبرا او مكاتبا **والخامس**
العدالة وهي لغة التوسط وشرعا ملكة في النفس
 تمنعها

في حقه

او كافر

تمنعها عن اقتراح الكباير والذابل المباحة
واللعد خمس **لشرائط** وفي بعض النسخ خمس شروط
 احدها **ان يكون العدل محتسبا للكبير** اي كفرد
 فرد منها فلا تقبل شهادة صاحب كبيرة كالزنا
 وقتل النفس بغير حق **والثاني ان يكون غير**
مصر على الغلب من الصغار فلا تقبل شهادة المراهقين
 وعدد الكباير المذكور في المطولات **والثالث ان**
يكون عتق **العدل سليم السيرة** اي العقيدة فلا
 تقبل شهادة مبتدع بكفر او بفسق ببذعته
 فالاول حكمه البعث والثاني كسباب الصحابة
 اما الذي لا يكفر ولا يفسق ببذعته فتقبل شهادته
 ويستثنى من هذه الخطا بيرة فلا تقبل شهادتهم وهم
 فرقة يهود ون الشهادة لصاحبهم اذ اسمه يقول
 لي علي فلان كذا فان قالوا راياه يقرضه كذا قبلت شهادتهم

والرابع ان يكون العدل مامونا عند الغضب

وفي بعض النسخ مامون الغضب فلا تقبل شهادة

فلا تقبل شهادة من لا يؤمن عند غضبه والظاهر

ان يكون محافظا على مثله وهي امرورة مخلوق

الانسان يخلق امثاله من ابناء عصره في زمانه

ومكانه فلا تقبل شهادته من امرورة له من يمشي

في سوق مكشوف الرأس والبدن غير العورة

ولا يلبس به ذلك اما كشف العورة في امر فصل

في احكام الحقوق والحقوق ضريان احدهما حق

الله تعالى وسياتي الكلام عليه والثاني حق الذي

فاما حقوق الادب ثلاثة وفي بعض النسخ عاقله

اخره لا يقبل فيه الا شاهدان ذكر ان فلا

يكفي رجل وامرأتان وفسر المصنف هذا الضرب بقوله

وهو لا يقصد منه المال ويطلع عليه الرجال

غالبا

غالبا كطلاق ونكاح ومن هذا الضرب ايضا

عقوبة الله تعالى كدشرب ^{خمر} وعقوبة لادبي كتفسير

وقصاص وضرب اخر يقبل فيه احد امور ثلاثة

اما شاهدان اي رجلان او رجل وامرأتان

او شاهد واحد ويمين المدعي وانما يكون يمينه

بعد شهادة شاهد وبعد تعديله ويجبان يذكرا

في حلفه ان شاهده صادق فيما شهد به فان لم يكن

المدعي وطلب يمين خصمه فله ذلك فان نكل خصمه

فله ان يحلف يمين الرد في الاظهر وفسر المصنف هذا

الضرب بانه مكان القصد منه المال فقط وضرب

اي جز يقبل فيه احد من اما اما رجل وامرأتان او

اربعة نسوة وفسر المصنف هذا الضرب بقوله ومالا

يطلع عليه الرجال غالبا بل نادرا كولاية او حيز او

رضاع واعلم انه لا يثبت شي من الحقوق بامرين يمين

واما حقوق الله تعالى فله يقبل فيها **النسب** ابل الرجال
 فقط وهي حقوق الله تعالى **على ثلاثة اصناف** لا يقبل
 فيها اقل من اربعة من الرجال وهو الزنا ويكون نظريهم **للم لا**
 جل الشهادة فلو تعدد النظر لغيرها فسقوا وردت شهادتهم
 اما اقرار شخص بالزنا فيكون في الشهادة عليه رجلان في الاظهر
وضرب اي اخر من حقوق الله تعالى **ضرب** يقبل فيه اثنان
 اي رجلان وفيه المصنف هذا الضرب بقوله وهو ما سوى
 الزنا من **الحقوق** كحد شرب وضرب اخر يقبل فيه رجل واحد
 وهو هلال شهر رمضان فقط دون غيره من الشهور وفي
 المبسوطات مواضع يقبل شهادة الرجل الواحد فقط **شهادتها**
 دة التوثق ومنها انه يكتفي في الخصم بعدل واحد ولا يقبل
 شهادة الاعمي الا **في بعض النسخ** وفي بعض النسخ **مواضع** و
 مراد بهذه الخمسة ما يثبت بالاستقاضة مثل الموت والنسب
 لذكر اواني من اب او قبيلة وكذا الام يثبت النسب فيها
 بالا

في قوله من الرجال
 اعني من الرجال
 ثبت جاحد
 في قوله في بعض النسخ
 في بعض النسخ

بالاستقاضة على الأصح ومثل الملك المطلق والترجمة
 وقوله وما شهد به قبل **الاعي** ساقط في بعض نسخ المتن
 ومعناه ان الاعمي لو تحمل الشهادة فيما يحتاج للمبر قبل
 عروض العمي له شرعي بعد ذلك تشهد بما تحمله ان كان المشهور
 له وعليه معروف في الاسم والنسب وما شهد به **على المصنف**
 وصورته ان يقر الشخص في اذن اعمي بعقوبة او طلاق
 لشخص عرف اسمه ونسبه ويد ذلك الاعمي على راس ذلك
 المقر فيتعلم الاعمي به ويضبطه حتى يشهد عليه بما سمعه منه
 عند قاض ولا يقبل شهادة شخص **جاء لنفسه** نفعه ولا
 واقع عنهما **خرا** وحينئذ تزد شهادته السيد لعبد الماذون
 له في التجارة ومكاتبه **كتاب** احكام العتق وقوله
 ماخوذ من قولهم عتق الفرج اذا طار واستقل وشرعا
 انزاله ملك من ادعي لابي مالك تقربا الى الله تعالى وخرج
 بالادعي الطير والبهيمة فلا يصح عتقها **ويصح العتق**

ملكه
 من مالك جازي الامر وفي بعض النسخ جازي النفس
 في ملكه فلا يصح عتق غير جازي التصرف كصبي ومجنون
 وسفيه وقوله **بمصرح العتق** كذا
 في بعض النسخ وفي بعضها ويقع بمصرح العتق واعلم
 ان صريح الاعتاق والتحرير وما تصرف منها كانت عتق
 او محرر ولا فرق في هذا بين هازل وغيره ومن صرح في
 الاصح فكه الرقبة ولا يحتج الصريح اليه ويقع العتق
 ايضا بغير المصريح كما قال **والكتابية مع النية** كقول السيد
 لعبد لا ملك لي عليه ونحو ذلك **واذا اعتق جازي النفس** الى عليه
 بعض عبد مثلا عتق عليه جميعه مؤسرا كالسيد ولا
 معين كان البعض ولا وان اعتق وفي بعض النسخ عتق
 شركا اي نصيبا له في عبد مثلا او جميعه وهو مؤس
 بيا فيه سرا العتق الى باقية اي العبد او سري الى ما ليس
 به من نصيب شريكه علي الصحيح وتقع السراية في الحال
 على الاظهر

لا سلطان
 على العتق
 في العتق

على الاظهر وفي قول باداء القيمة وليس المراد هنا هو
 الغني بل هو من له المال وقت الاعتاق ما يفي بقيمة نصيب
 شريكه فاضلا عن قوته وقوة من تلزمه نفقته في يومه
 وليلته وغن دست ثوب يليق به وعنه سكنى يومه **وكان**
عليه المطعق قيمة نصيب شريكه يؤا عتاقه **ومن**
ملك واحدا من والديه او من مولديه عتق عليه
 بعدما ملكه سوا كان المالك لهم من اهل التبوع اولا
 كصبي ومجنون **فصل في احكام الولا** وهو لغة
 مشتق من اللوات وشرعا عصوبة بسببها زال الملك
 عن رقيق عتق **والولا بالمد من حقوق العتق وحكمه**
 اي حكم الارث بالولا **حكم التعقيب عند مد** سبق
 معنى التعقيب في الفرائض **ويقتل الولا من المقتل**
الى الذكور من عصبته المتعصبين وتربيب العصب
 في الولا كترتيبهم في الارث لكن لا يظهر في باب الولا ان
 الولا وولادة العتق والولا

او يفتقر
 فدية العتق
 او يفتقر
 فدية العتق

في بعض النسخ
 جازي النفس
 جازي النفس
 جازي النفس

في بعض النسخ
 جازي النفس
 جازي النفس

في بعض النسخ
 جازي النفس
 جازي النفس

في بعض النسخ
 جازي النفس
 جازي النفس

المعتق وابن اخيه بقدر ما نال على جسد المعتق بخلاف
 الارث فان الاخ والجديشتركان ولا تراث المرأة
 بالولا الا من شخص باشرت عتقه او من اولاده و
 عتقاؤه **ولا يجوز** اي لا يصح بيع **الولا ولا هبته** حينئذ
 لا ينتقل الولا عنه مستحقه **فصل** في احكام التدبير
 وهو لغة النظر في عواقب الامور وشرعا اعتق مخدوم
 للحياة وذكر المصنف في قوله **ومن** اي والسيد اذا قال
لعبد مثلا **اذا مت انا فانت حر** فهو اي العبد
مدبر معتق بعد وفاقه اي السيد من قلته اي
 ثلث ماله ان خرج كله من الثلث والاعتق منه بقدر ما
 يخرج ان لم يخرج الورثة وما ذكر المصنف هو من صريح
 التدبير ايضا بالكناية مع النية لخليت سبيلك بعد
 بعد موتي **ويجوز** له اي السيد ان يبيعه اي المدبر
 في حال حياته ويبطل تدبيره وله ايضا التفرغ
 فيه

٢ ومنه اعتقك
 بعد موتي ويبيعه التدبير
 ص

فيه بكل ما ينيل الملك كهيبة بعد قبضها وجعله صداقا
 والتدبير تعليق عتق بعضه بصفه في الاظهر وفي قول
 وصيه للعبد بعثه فعلا الاظهر لو باعد السيد ثم ملكه
 لم يعد التدبير على المذهب **وحكم المدبر في حال**
حياة السيد حكم العبد الاقن وحينئذ يكون الكتاب
 المدبر للسيد وان قتل العبد المدبر فللسيد قيمته او
 قطع المدبر في حياة سيده حكم العبد الاقن
فصل في احكام الكتابة بكسر الكاف وفي الاشهر
 وقيل بفتحها كالعتاقه وهي لغة مأخوذة من الكتب
 بمعنى الضم لان فيها ضم نجر الى نجر اخر وشرعا عتق معلق
 على مال منجم لوقتين معلومين فالكثرة **والكتابة مستحبة**
اذا سالها العبد والامة وكان كل منهما **مامونا** اي
 امينا **مكتسبا** قويا على نفسه يوفي به ما التزمه من النجوم
 ولا يصح الابهال معلوم كقول السيد لعبد كاتبتك

٢ فلا يسير ارشده مبقية
 على التدبير وفي بعض النسخ
 وحكم المدبر في حال

١٢ اي

على دينارين مثلاً ويكون المال المعلوم مؤجلاً **الى اجل معلوم**
 واقله ثمان لقول السيد في المثال المذكور لعبدته تدفع
 الى الدينارين في كل نجمة دينار فاذا دبت ذالك فانت
 حر **وهي اي الكتابة الصحيحة من جهة السيد لازم** فليس
 له نسخها بعد لزومها الا ان يعجز المكاتب عن اداء النجوم او
 بعضه عند الحل كقول عجز ذالك فللسيد حينئذ
 نسخها وفي معنى العجز امتناع المكاتب من اداء النجوم مع
 القدرة عليها وله ايضا **نسخها متى شاء** وان كان ملغى
 ما يوفيه نجوم الكتابة وافهم قول المصنف متى شاء
 اختيار الفسخ اما الكتابة الفاسدة فجائزة من جهة
 المكاتب والسيد **والمكاتب التصرف فيما في**
يده من المال ببيع وشراء وإيجار ونحو ذالك لا بجهة
 ونحوها وفي بعض نسخ المتن ويملك المكاتب التصرف فيما فيه
 تنمية المال والمراد ان المكاتب ملك بعقد الكتابة **من**
 واكتسابه

خرج بتسخير
 بين الاموال
 صنف في
 نسخها
 بوجه من الاموال

واكتسابه الا انه محجور عليه لاجل السيد في استهلاكها
 بعير حق **ويجب على السيد** بعد صحة كتابة عبده ان
 يضع اي يحيط عنه من مال الكتابة ما اي شيئاً يستعين
 به على اداء نجوم الكتابة ويقوم مقام الخط ان يدفع
 له السيد جزاء معلوماً من مال الكتابة ولكن الخط اولى
 من الدفع لان العقد بالخط الاعانة على العتق وهي
 محققة في الخط موهبة في الدفع **ولا يعتق** المكاتب
الا باذاجم المال اي مال الكتابة **بعد القدر الموضع**
 عنه من جهة السيد **فصل** في احكام امهات الاولاد
 واذا اصاب اي وطى السيد مسلماً كان او كافراً **امته**
 ولو كانت حايضاً او محرماً او زوجة ولم يصيبها ولكن
 استدخلت ذكره او ماله المحترم **فوضعت** حياً او
 ميتاً وما تجب فيه غرة وهو ما اي لحم يتبين فيه شيء
 من خلق ادمي وفي بعض النسخ من خلق الادميين لكل واحد

ظاهراً من المصحف انه اذا بقي
 القدر الواجب وضعه عتق
 وليس كذلك كما قيل من
 شرجه المحطوب عتق

او لاهل الخبرة من النساء ويثبت بوضعها ما ذكر كونها
 مستولدة لسيدتها وخيئذ **حرم** عليه بيعها مع بطلانه
 ايضا **لا** من نفسها فلا يحرم ولا يبطل **حرم** عليه ايضا
رهنها وهبتها والوصية بها **وجاز له التصرف فيها بالوطي**
والاستخدام وبالاجارة والاعارة وله ايضا ان يرث جنابته
 عليها وعلى اولادها التابعين لها وقيمتهم اذ قتلوا وقيمتها
 اذا قُلت وتزوجها بغير اذنها الا اذا كان السيد كافرا
 وهي مسلمة فلا يزوجه **وكومات السيد** ولو تعلقها
 له **عنتت من راس ماله** وكذا عنتق اولادها قبل
 دفع الديون التي على السيد **والوصايا التي** اوصاها واولادها
 اي المستولدة **من غيره** اي من غير السيد بان ولدت
 بعد استيلادها ولدا من زوج او زنا **بمنزلتها** وخيئذ
 فالولد الذي ولدته للسيد يعتق **ومن اصاب اي وطى**
امه غيره بنكاح او زنا واحبلها فالولد منها **ملوك**
 لسيدتها

١٧٦
 لسيدتها اما لو غر شخص بحرية امته واولدها فالولد حرة وعلى المهر ور
 قيمته لسيدتها **وان اصابها** اى امه الغير **بشبهة** منسوبة للفا عل
 كظنها امته او زوجه الحرة **فولده منها حر وعليه قيمته السيد**
 ولا تقيرام ولد في الحال بلا خلاف **وان ملك** الواليه بالنكاح
 الامة المطلقة **بعد ذلك** لم تقيرام ولده بالوطي في
 النكاح السابق وصارت ام ولده **بالشبهة على احد**
 القولين والقول الثاني لا تقيرام ولد وهو الرمح في هذا المذهب
والله اعلم بالصواب وقد فهم المصنف رحمه الله تعالى بالعنق
 رجاء لعنق الله له النار ويكون سببا في دخول الجنة دار الابراء
 وهذا افر شرح الكتاب على غاية الاختصار بالطاب فالله بنا المنعم
 الوهاب وقد افقه عاجلا في مدة يسيرة والمجرب من اطلع بشفقة صغيرة
 او كبيرة ان يصلحها ان لم يكن الجواب عنها محيا وحيه حسن ليكون ممن
 يدفع السيئات التي هي احسن وان يقول انه اطلع على الفتاوى من جلاء
 بالخبرات ان الحسن يذهب السيئات جعل الله بحسن الشدة في تليق النبين

والصدقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ^{الاسلام} دان
 الخائف ونسأله الله الخائف المنان الموقن على الإيمان بحجابه نبيك سيد
 المرسلين وحبيب رب العالمين محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب ^{عليه السلام}
 السيد الكامل الفاتح الخاتم والحمد لله الهادي إلى سبيل الرشاد ^{والله} حسنة
 ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
 وأما إلى يوم الدين ورضي الله عن أصحاب رسول الله إجمعا
 تتم الكتاب بحول الله تعالى وحسن توقيفه بحايد المعبر المحقر

الذليل لسرية الجليل عبده اسماعيل بن عمر الكمال
 غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين
 الأحياء منهم والأموات وللمزقرفة ومعاله
 بالمعصية انه على كل شيء قدير وبالأمانه جدير
 وصلى الله على خير الانبياء لا نبي بعده وذكر
 كان نهارا لثلاثه من شهر شوال
 سنة الف ومائة
 وواحد وثلاثين
 ١١٣١

وهو المدفون
 بأوليه بزوايته التي
 عمرها الخمسمائة
 سنة اربعين سنة الكمال

